فرنسوا تويال



الشيعة في العالم

صحوة المستبعَدين واستراتيجيتهم



الفارابي



الشيعة في العالم

François Thual

GÉOPOLITIQUE DU CHIISME

arléa
16, rue de l'Odéon, 75006 Paris

فرنسوا تويال

الشيعة في العالم

صحوة المستبعَدين واستراتيجياتُهم

نقله عن الفرنسية:

نسيب عون

دار الفارابي

الكتاب: الشيعة في العالم

المؤلف: فرنسوا تويال

المترجم: نسيب عون

الغلاف: فارس غصوب

الناشر: دار الفارابي ـ بيروت ـ لبنان

ت: 301461(01) ـ فاكس: 307775(01)

ص.ب: 11/3181 ـ الرمز البريدي: 2130 1107

e-mail: farabi@inco.com.lb

www.dar-alfarabi.com

الطبعة الأولى 2007

ISBN: 978-9953-71-203-4

المحتويات

القسم الأول

الشيعة الإيرانية، نجاحات وحدود

القسم الثاني

الشيعيّة العربية أو صحوة المستبعَدين

ملاحق

مراجع

خريطة الوجود الشيعي




مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

تقديم

لماذا هذا الكتاب؟

هل نحن في حاجة كعرب، مسلمين أو مسيحيين، إلى من يكتب عنا، ويدرس أحوالنا، كي نتعرّف إلى أنفسنا؟

ألم يلعب الاستشراق الحديث دوراً معيناً في حركة توسع أوروبا البورجوازية الحديثة على حساب بقية العالم، ولا سيما البلدان التي اصطلح على تسميتها ببلدان «العالم الثالث»؟

إن كان كل ذلك صحيحاً، فإن الإطلاق غير جائز، لأن ثمة مستشرقين ومستعربين أمناء للحقيقة أثروا معرفتنا عن أنفسنا باعتمادهم المنهج العلمي في أبحاثهم، وبانطلاقهم فيها من حيادية علمية لم تكن دائماً من نصيب البعض الذين أخذتهم أهواء وعصبيات من هنا أو هناك.

إلّا أن ميزة هذا الكتاب هي في كونه محاولة لإعطاء خريطة جغرافية-سياسية-إستراتيجية لمذاهب الشيعة وأهلها في العالم المعاصر ،بصورة مختصرة تركز على الأساسي من

الظواهر والحالات التي عالجها، بحيث يكون مرجعاً سهل التناول لجمهرة القراء الذين لا تأخذ الدراسات والأبحاث الأشد عمقاً، والأكثر تفصيلاً، همومهم المعرفية في الاعتبار، ولا سيما حاجتهم إلى دليل.

لذلك رأت «دار الفارابي» من المفيد ترجمة هذا الكتاب ونشره لكي يرى القارئ صورة عما يسعى إلى الإحاطة به، ولكي يرى كيف ينظر الآخرون إلينا.

هذا الكتاب صدر في العام 1992، لكنه لا يزال يحتفظ بجدته عموماً، بالرغم من أن أحداث وتطورات كثيرة قد طرأت منذ ذلك الحين، خصوصاً في لبنان وفلسطين حيث بدا فرق كبير بين «حزب الله» و«حماس» من جهة والحركات الجهادية الأخرى ولا سيما السلفية والتكفيرية منها، حيث قال الدكتور جورج قرم عنهما في هذا الصدد: «إنني على قناعة بأنها مختلفة تماماً، ويجب أن تبقى مختلفة، لأنها في الحقيقة حركات تحرر وطني من القمع والظلم المباشر من قبل إسرائيل، وهي متجذرة في كل من الشعبين اللبناني والفلسطيني»(*).

(*) د. جورج قرم، انفجار المشرق العربي، دار الفارابي، بيروت، 2006، ص 713.

وأخذاً بكل ذلك فإن «الدار» لا تأخذ بكل ما ورد في هذا الكتاب من استنتاجات، وحتى من وقائع. ولكنها إذ ترى ما أشرنا إليه أعلاه، ترى أيضاً من المفيد أن تنشر ما من شأنه أن يستثير سجالات وجدلاً، لا يمكن الوصول إلى الحقيقة بمعزل عنهما.

وإلى القارئ هذا الدليل المختصر لينتفع به.

دار الفارابي




مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

مقدِّمة المترجم

عندما طالعتُ هذا الكتاب، حال صدوره بالفرنسية في طبعته الأولى، تملكتني رغبة ملحاح بنقله إلى العربية، لما يحتويه من معلومات قيّمة وتحليلات موضوعية؛ لكن ظروفي الخاصة منعتني من ذلك، ولو إلى حين. فاليوم، مع الكلام المتزايد على الشيعة و«الهلال الشيعي»، بسبب ما حصل ويحصل في لبنان والعراق، وإزاء الصمود الرائع للمقاتلين الشيعة وللمواطنين في جنوب لبنان، في وجه أعتى جيش في المشرق، صار الكلام في هذا الموضوع ضروريًا وملحًّا، بالنسبة إلى قراء العربية. لقد جرت محاولة لترجمة هذا الكتاب إلى العربية في العراق، لكنها لم تكتمل، بسبب الظروف المأساوية التي يتخبط فيها هذا البلد الشقيق، فتوليت ترجمته في طبعته الثانية المنقحة، بالاتفاق مع الناشر والمؤلف.

إن المؤلف، كمدير للدروس في المدرسة الحربية العليا للجيوش الفرنسية (أرض، جو، بحر) وكمستشار لرئيس

مجلس الشيوخ الفرنسي متخصص بالدراسات الاستراتيجية وله فيها حوالي خمسة وعشرين كتاباً، حاول أن يلقي الضوء على الواقع الشيعي في العالم حيث وُجد، من خلال التاريخ والوقائع والتحليل الموضوعي، مستعيناً في بحثه بأكثر من ستين مرجعاً بالفرنسية والإنكليزية، مثبتة في آخر الكتاب، من دون الإشارة إليها بالتفصيل في الحواشي، منعاً للتثقيل. وقد أضفت إليها بعض المراجع العربية للفائدة.

هذا الكتاب ليس دفاعاً عن الشيعة ولا تعريضاً بالسنّة. إنه عرض للتاريخ وللواقع يحاول صاحبه أن يكون موضوعيًا وعلى مسافة واحدة ممن يتناولهم في بحثه، كما صرّح للمترجم. أما إذا رأى بعض القراء في كلامه ما يثير فيهم حساسية ما، فليعذروه، ولينظروا إلى الموضوع بعين متجردة. وأما إذا كان فيه بعض الشطط والنقص فعذر مؤلفه أنه أجنبي يتطلع من بعيد (ومن هنا أيضاً أهمية ما يكتب)، والمترجم هنا لا يُسأل عن هفوة: «ناقل الكفر ليس بكافر».

صحيح أن الأحداث تخطت بعض ما جاء في الكتاب، لكن منطلقاته تبقى صحيحة وأكيدة، وقد تتطور في المستقبل إلى أشكال يصعب تحديدها.

أما الأهمّ فيبقى في المعلومات التي يحملها الكتاب، والتي ربما يجهل أكثرها أو بعضها القراء العرب، من مسيحيين ومسلمين، سنّة وشيعة (وهؤلاء بفِرَقهم المختلفة:

إثني عشريين، إسماعيليين وعلويين ودروزاً...) وذلك في سائر بلدان انتشارهم، من إيران إلى آسيا الوسطى وشبه القارة الهندية، إلى القوقاز، إلى الخليج العربي-الفارسي، إلى العراق وسوريا ولبنان...

هذه نزهة في التاريخ والجغرافيا والسياسة لاستشراف المستقبل، فلنُقبل عليها بانفتاح. إن التاريخ لا يُتوقف عند مآسيه أو أمجاده، والجغرافيا إن تحكّمت بالسياسة فهذه تبقى من صنع البشر، آملاً أن يكون المستقبل معها لا نتيجةً لخوفنا والحذَر، بل على قدر آمالنا والطموحات.

ن.ع.


مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

مقدمة المؤلف
للطبعة الثانية...

السنوات السبع التي تفصل الطبعة الثانية عن الطبعة الأولى من هذا الكتاب أكدت طرحه المركزي، وهو أن الشيعية أصبحت عاملاً جغرافيًا مهمًا، بسبب الأوضاع الصراعية التي يمكنها التسبب بها، إما داخل الفضاء الإسلامي وإما خارجه، في مناطق تكون فيها على اتصال بأديان أو طوائف أخرى. وإنّ قراءة سريعة لتطور العنصر الشيعي في بلدان مختلفة تسمح بتأكيد هذه الملاحظة.

• فشيعة جنوب العراق، المتحدّرون من البدو الرحّل، والذين تحضروا وتشيّعوا في القرن الثامن عشر، كانوا المشكلة الأساسية لنظام صدام حسين، وسيبقون كذلك لما بعده، بسبب عدم استقرارهم الدائم.

• وفي لبنان تأكدت أرجحية الشيعة في الحياة السياسية إلى درجة دفعت إلى تقارب غير منتظر بين الموارنة والدروز؛

وفي الوقت نفسه يتابع حزب الله، كقوة فاعلة، تحركاته ضد إسرائيل من الأراضي اللبنانية(*).

• وفي سوريا تمكنت الأقلية العلوية من الاحتفاظ بسيطرتها الكاملة على المجتمع والدولة، برغم غياب الرئيس حافظ الأسد.

• وفي إيران ما زالت التقلبات السياسية وإعادة النظر الجغراسية يوحى بها وتدار بواسطة كبار رجال الدين، يساندهم في المجتمع حوالي مئة ألف من الملالي، وإن مع كثير من التناقضات والمنافسات الداخلية التي تشكّل نسيج الحياة السياسية اليومية في ذلك البلد.

• وفي أفغانستان تتابع سلطة طالبان السنّية اضطهاد الهزارة الشيعة بقسوة، لأسباب دينية طائفية، وكرهاً بإيران الشيعية أيضاً.

• وفي باكستان يتسبب التصلّب الإسلاموي للأكثرية السنية ـ بتأثير من التقارب بين سلطات إسلام أباد العسكرية

(*) ازدادت هذه الأحجية قوة قبل حرب تموز 2006 وبعدها. وقد تجسد ذلك في ورقة التفاهم الموقعة مع أبرز تكتل مسيحي حديث، متمثلاً بالتيار الوطني الحر بقيادة العماد ميشال عون، إذ شكّل هذا التكتل النواة الأساسية للمعارضة الوطنية اللبنانية التي تضم قوى متنوعة، سياسياً وطائفياً [ملاحظة من الناشر].

والسلطات السعودية ـ بمواجهات دموية ويومية بين السنّة والشيعة، بخاصة في منطقة كراتشي.

• وفي مجمل شبه القارة الهندية تتوالى صحوة الشيعة، اثني عشريين وإسماعيليين، ليصبحوا أحد العوامل المركزية في العالم الشيعي، بسبب وزنهم الديموغرافي. ذلك أن شيعيًّا واحداً من أصل ثلاثة تعود أصوله إلى منطقة الهند-باكستان-بنغلادش.

ولا ننسى أخيراً الإشارة إلى التحسّن الدائم في معرفة الظاهرة الشيعية، بواسطة مؤلفات وأبحاث ظهرت مؤخراً في الغرب، [إضافة إلى ما ظهر منها في الشرق، وهو كثير].

فإن العالم الإسلامي، بالنسبة إلى الاختصاصي بالجغرافيا السياسية كما بالنسبة إلى المثقف العادي، أخذ يبدو على حقيقته السوسيولوجية، كتنوّع عقيدي، جغرافي وسياسي. ولم تعد الشيعية نوعاً غريباً من الإسلام، بل أحد مكوّناته الأساسية، وهي تالياً أحد العوامل المهمة لفهم رقعة الشطرنج الدولية في عالم اليوم.

باريس، في 27 أيلول/ سبتمبر 2001



... وللطبعة العربيّة

ظهر هذا الكتاب في باريس عام 1995 ثم أعيد طبعه في العام 2001. وبعد أن عرّفت الطبعة الأولى الجمهور المثقف بمختلف الفرق الشيعية، خلصت إلى القول إننا نتجه نحو «انفجار» شيعي. أما الطبعة الثانية فقد لاحظت أن هذا الانفجار وقع فعلاً، وأن الجماعات الشيعية صارت تؤلف عوامل لا يمكن تخطيها في أي تحليل جغراسي للشرقين الأدنى والأوسط.

في هذه الطبعة بالعربية، اللغة الأم للشيعية، يريد المؤلف أن يشدِّد على واقع جديد: منذ سنوات خمس صار الصراع السنّي-الشيعي عنصراً أساسيًا في الجغراسيا بين المتوسط والخليج العربي-الفارسي-الهندوسي. فالمواجهات بين المسلمين السنّة والشيعة، في باكستان والعراق وأفغانستان ولبنان وسوريا، أصبحت تشكّل عاملاً جغراسيًا جديداً،

وصحوة الشيعة المعلنة لم تتوجّه ضد الغرب بقدر ما هي ضد إخوانها السنّة(*).

وهذه الجدلية الجديدة بين «السيّد والعبد»، على المستوى الإسلامي، تبدو مثقلة بالتهديدات وعدم الاستقرار. وإذا استثنينا الحالة الإيرانية نرى أن السنّة سيطروا على الشيعة خلال قرون عديدة. وهؤلاء لا يكتفون اليوم بأن يرفعوا رؤوسهم، بل تسكنهم رغبة في الثأر والتعويض تؤدي إلى تسلّم السلطة، كما نشهده في العراق منذ العام 2003.

إن صحوة الشيعة ستلد شرق أوسط جديداً لا تُعرف حدوده، وهي منذ الآن جمّدت أحلام الوحدة العربية الذاوية لبضعة عقود من الزمن.

بعد مرور حوالي خمسة عشر قرناً على شهادة الإمام عليّ، فالشيعية ما زالت تهزّ العالم، ومأساة كربلاء تطبع بدورها تاريخ الإنسانية.

ف. ت.

(*) أن هذا الحكم يحتاج إلى تدقيق، تبعاً لحالة كل بلد عربي أو إسلامي على حدة. فما يصح في أفغانستان لا يصح تماماً في العراق، وما يصح في السعودية لا يصح في لبنان، الخ. [ملاحظة من الناشر].

I

عودة الشيعية

يفوق عدد المسلمين في العالم ملياراً ومئتي مليون نسمة. وبحسب التقديرات الديموغرافية سيصبحون حوالي المليارين في السنوات العشرين المقبلة. إزاء هذه الظاهرة اللافتة، سيكون على الجغرافيا السياسية (أو الجغراسيا) أن تطرح مسألة الإسلام بشكل مفصّل، وأن تفهم نهائياً أنّ الإسلام ليس إسلاماً واحداً، بل «إسلامات» متعددة. هذا العدد المتزايد من المؤمنين بالرسالة المحمدية يضم 10 إلى 12 بالمئة من الشيعة، ما يجعل عددهم حوالي مئتي مليون نسمة.

إنّ عدداً من النزاعات والصراعات، كالثورة الإسلامية في إيران، والحرب الأهلية في لبنان[1]، دفعت بالشيعة إلى

---

(1) يعترض الكثيرون على وصف الحروب في لبنان بالأهلية. فمنهم من يعتبرها حروب الآخرين على أرضه؛ ومنهم، كغسان تويني، من يعتبرها حروباً من أجل الآخرين. ومن المؤكد، في أي حال، أن اللبنانيين كانوا دائماً أدواتها ووقودها [المترجم].

مقدمة المسرح، كظاهرة جغراسية. فالشيعة ـ ولكي نكون أكثر دقة لنقل الشّيَع، إذ يجب هنا أيضاً التفريق بين عدد من مكونات الشيعة، لكي ندرك بوضوح مدى تأثيرها على المجتمع الدولي ـ ما عادت دراستهم وقفاً على بعض المستشرقين ممن يشاركون في تحليل العناصر الجغراسية في عالمنا المعاصر. ففي كل يوم يلاحظ المراقب أنّ في مناطق الشرقين الأدنى والأوسط إجمالاً، من لبنان إلى باكستان، ومن طاجكستان إلى إمارات الخليج، هناك صراعات يبدو فيها الشيعة عناصر فاعلة، سواء تعلق الأمر بالأزمة الأفغانية، أو بالفوضى في جنوب باكستان، أو بمستقبل الدولة السورية، أو بالاستقرار في المملكة العربية السعودية، أو بالصراع من أجل العلمانية في تركيا؛ كما تبدو كلمة شيعة دائماً في أعمدة الصحف ووسائل الاعلام المختلفة. وإذا كان هنالك من مجال للشك بضرورة دراسة الشيعة كظاهرة لافتة في المجال الجغراسي، فإنّ أهمية الدبلوماسية الإيرانية ـ العاملة على نشر الشيعية والدفاع عنها(*) ـ تكفي للاقتناع بهذه الضرورة. كذلك يجب التذكير بأنّ منطقة الخليج العربي-الفارسي، التي

(*) إن تعبير «نشر الشيعية» هو تعبير ملتبس، وقد يُفهم على أنه نوع من التشييع. لذا يفضل استخدام تعبير «تعزيز نفوذ الشيعة حيث هم».

تحتوي على ثلاثة أرباع المخزون العالمي من احتياطي النفط في العالم، يسكنها حوالي 70 بالمئة من الشيعة. فالشيعية هي إذن في قلب العديد من الصراعات ذات الطابع الاقليمي أو الدولي.

إنّ تحليل صعود نفوذ الشيعية في العالم يستدعي معرفة التاريخ القديم والحديث لهذه الطائفة. ومع ذلك فإنّ هذا الكتاب ليس مختصراً لتاريخ الأديان. هدفه هو التعرف إلى الآليات التي يسّرت عودة الشيعة إلى مقدّمة مسرح السياسة الدولية. ففي الواقع، كل شيء يحملنا على الاعتقاد أنّ هذه العودة هي دائمة، مهما يكن مستقبل التحركات الشيعية (إيران، لبنان أو أفغانستان). فالشيعية صارت أفقاً يصعب تخطّيه، ليس بالنسبة إلى المهتمين بالشؤون الإسلامية أو إلى مؤرخي الأديان وحدهم، بل أيضاً بالنسبة إلى العاملين في مجال الجغرافيا-السياسية.

فالشيعية كانت، منذ القرن السادس عشر ـ إذا استثنينا الحالة الإيرانية ـ مذهب أقليات ومستبعدين ومضطهَدين، منذ ولادتها. وفي الوقت نفسه، ومع تطوّرها، نمّت نظرة رؤيوية ونهيوية إلى العالم والتاريخ.

إنها إذن ديانة أخروية، تشدّد على نهايات التاريخ الإنساني. ومن هنا فهي، إذ تنفتح على العالم، تصبح ديانة ثورية. فجمع هذين الواقعين: كون الشيعة أقلية، إضافةً إلى

رؤيتهم النبوية والثوروية الكامنة، يفضي إلى أنّ هذه العودة لا يمكن أن تكون إلّا «متفجّرة». فالشيعية كانت عنصراً مهماً، حتى قبل انتصارها في إيران بدءًا من العام 1979. وكما سترى من خلال هذا الكتاب، فإنّ هذا الانتصار الإيراني النسبي الذي أدى إلى نشوء دولة بقوة متوسطة الحجم، سمح لعدد من الطوائف الشيعية بالإفاقة من سباتها. ومع ذلك، لا نستبدلنّ الجهل بالشيعة بمبالغة وهمية في تقديرهم. فالشيعة هم طائفة تبقى منقسمة ومتشظّية، كالإصلاحيين البروتستانت في المسيحية، إذ تولدت منها سلسلة من كيانات مغرقة في الاختلاف. فهي تفرّقت منذ القرن الهجري الأول إلى ثلاث طوائف غير متكافئة وبمصائر متشعبة: الزيدية، التي ما زالت حية في اليمن، والسبعية التي انشطرت وتوزعت على عدد من الحركات التي يمكن جمعها تحت اسم الاسماعيلية، وأخيراً الشيعة الاثني عشرية، وأماكن وجودها الأساسية في إيران والعراق ولبنان. حتى ضمن هذه الشيعة ظهرت أشكال من الفرق الداخلية المختلفة تضفي عليها مظهراً سوسيولوجياً مختلفاً، بحسب المناطق. فالعالم الشيعي إذن هو عالم متفجر، والحالة الإيرانية لا يجب أن تغرقنا في الوهم.

وإذا كان الشيعة الاماميون في الشرق الأوسط يعتبرون، منذ بضعة عشر عاماً، أنّ الثورة الإسلامية الإيرانية هي قطبهم، فهذا القطب هو أبعد من أن يستقطبهم جميعاً. ذلك

أنّ النفوذ الإيراني بالغ الحساسية في محيط الشيعة الاثني عشرية ـ كما سنرى في ما بعد، مع كثير من التحفّظ ـ وهو على كثير من الوهن في المحيط الاسماعيلي.

كمذهب رومنسي، فيه قدر لافت من التركيز على المأساة التاريخية، تبدو الشيعية مجهولة في فرنسا مثلاً، برغم وجود دراسات ملفتة في موضوعها، لأنّ الإسلام الذي التقته فرنسا خلال تاريخها الاستعماري كان في مجمله سنّياً: كان إسلام المغرب والشرق الأدنى. في المقابل، كان الشيعة معروفين بشكل أفضل في العالم الانكلو-سكسوني.

بعيداً من هذا الجهل، يبدو أن العودة المفاجئة للشيعية كعنصر مؤثر في العلاقات الدولية، في نهاية القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين، تستوجب في الوقت نفسه مقاربة شاملة، لأنّ هنالك شيعية واحدة، برغم كل شيء، وكذلك مقاربة تجريبية لأوضاعها وفرادتها في كل من البلدان التي تعيش فيها. فمن أجل إعطاء فكرة عن الاستمرارية من خلال الانقطاع، وعن التباين في الانسجام، سيحاول هذا الكتاب التذكير بهذا الواقع في موجز تاريخيّ يقسم إلى قسمين:

القسم الأول سيحاول إظهار خصوصية التجربة الإيرانية، التي يمكن استشفافها حتى قبل الثورة الإسلامية في العام

1979، لأنّ الشيعية صارت دين دولة منذ أواخر القرن السادس عشر في بلاد فارس.

في هذا القسم سندرس أيضاً التنوعات الشيعية التي لها علاقات مباشرة بتاريخ إيران، أي بما يمكن أن نسميه الإيرانية. ففي الواقع انّ الشيعية والإيرانية حقيقتان تستجيب واحدتهما للأخرى، لكن من دون الخلط بينهما. فليس كل الإيرانيين شيعة، كما أنّ الشيعة ليسوا جميعاً إيرانيين. وخصوصية النظام الإيراني الحالي تكمن في محاولة إعادة تأسيس الإيرانية انطلاقاً من الشيعة واستقطاب العناصر الشيعية غير الإيرانية(*)، كما هو الحال في لبنان مثلاً. وأخيراً فإنّ هذا القسم سيتطرق إلى الحركات الشيعية المتعلقة بإيران عن طريق التاريخ، وليس بواسطة اللغة أو الإتنية. ذلك أنّ تاريخ إيران الثقافي يذهب إلى أبعد من حدود الأمبراطوريات الفارسية المتعاقبة (آسيا الوسطى، الهند، باكستان، الخ).

أما القسم الثاني فسيحاول ان يظهر كيف أنّ الشيعية كانت وما زالت ظاهرة عربية، مهما يكن رأينا فيها، وأيًا تكن المواقف الخاصة للشيعة العربية. فبرغم التشيّع الكثير التعقّد، يبقى القرن العشرون، بالنسبة إلى مجمل الشيعة العرب، عصر صحوة المستبعدين. وفي العالم العربي، الذي سيطر عليه

(*) مواقف قوى مهمة شيعية في العراق تناقض هذا التعميم.

السنّة طويلاً ـ إما في إطار الخلفاء الأولين، وإما بواسطة سلاطين بني عثمان في ما بعد ـ كان الشيعة دائماً مضطهدين ومستبعدين وغالباً فقراء. فصحوة المستبعدين هؤلاء، في العالم العربي، لا بد أن يكون لها تأثير مهمّ وأكيد على استقرار الأنظمة الحاكمة، لما يتمتع به هذا العالم الشيعي الصاحي من روح نضالية وقتالية. هنا أيضاً لا يجب الانتقاص من أهمية العلاقة بين العروبة والشيعية والجغرافيا السياسية، لأنّ كثيرين من الشيعة يعيشون في المناطق النفطية. ويدون أن نذهب إلى الربط بين جغراسية مصادر الطاقة والدين، فلا يجب التقليل من أهمية وجود الشيعة العرب في المناطق الأكثر حساسية من وجهة نظر الجغرافيا السياسية. ففي الشرقين الأدنى والأوسط يبدو، من الآن وصاعداً، أنه لا يمكن تقرير أي أمر، سواء على صعيد السياسة الداخلية أو على صعيد العلاقات الخارجية، من دون أن تؤخذ الوقائع الشيعية في الاعتبار.

والواقع أن العالم الشيعي المجزأ، برغم محاولات استقطابه، يبدو كأنه يستفيق من غفوته، بعد قرون من الغفلة. إنه يستفيق على صراع قديم مع السنّة الذين حاولوا دائماً خنقه، وضدّ العالم الغربي المُشارك بواسطة الشيعة ـ عن حق أو عن غير حق ـ ليس في هيمنة غير المسلمين على المسلمين وحسب، بل أيضاً في هيمنة الأغنياء على الفقراء.

إنّ قوة الشيعة ليست في تبرّتهم الدينية وحدها، بل هي أيضاً في توجّههم المتسائل والمتّهِم إلى القوى الحاكمة وسلطات القرار وفي إخلاصهم لتقاليد الصراع ضد الظلم، حتى لو كانوا، في مراحل معينة من تاريخهم ـ بالتعاون مع بعض الدول وبالمشاركة مع بعض السلالات الحاكمة ـ قد ابتعدوا عن دعوتهم النبوية والثورية. إنّ الشيعة يعيشون في انتظار عودة الإمام الغائب، فيما هم يناضلون من أجل العدالة على الأرض. ذلك هو، باختصار، المنهج الذي تنتهجه هذه الطائفة في مسراها الدنيوي.

لذلك سيكون في وسع أي إنسان أن يدرك أنّ الشيعية، القائمة على بنية أفهومية وإيديولوجية ثابتتين، يمكنها أن تشكل رافعة لعدم الاستقرار في العالم. وبما أنها محصورة جغرافيًّا في منطقة واسعة ومحدودة أيضاً، فهي تقود صراعاً تريده كونياً. والنبوية والشيعية تشبه قليلاً التطلعات الشيوعية: تسعى الأقليات الشيعية لخلاص العالم، كما كان يسعى الفكر الماركسي لتحرير الانسانية جمعاء من خلال البروليتاريا. لذلك على الخبراء والمراقبين، وكذلك على المسؤولين السياسيين، أن يفهموا هذه الحقيقة. وعلى حسن التعامل مع هذه القوة الدولية الجديدة المؤلفة من الطوائف الشيعية يتوقف إلى حد بعيد السلام في الشرق الأوسط، وتالياً في العالم.

إن الأحداث الأخيرة تظهر أنّ الشيعية لا تضعف ولا تنثني، برغم العنف والحروب والاضطهاد. إنها تبقى موضوع حقد الجماعات السنية المجاورة، والمواجهة السنيّة-الشيعية ما زالت تقلق القيادات السياسية والعسكرية.

إضافة إلى ذلك، يبدو أنّ الجغراسيا الشيعية لا تعني العالم الإسلامي وحده، على امتداد تخومه. إنّ وزير الدفاع والداخلية الفرنسي السابق، جان-بيار شوفينمان، يشدّد، في كتابه \الأخضر و\الأسود، على أنّ مركز الثقل في العالم العربي قد انتقل من محيط البحر الأبيض المتوسط نحو الخليج، في السنوات الخمس والعشرين الأخيرة. وإذا شئنا الإمعان في الاستقراء لقلنا إنّ مركز الثقل في هذا العالم قد انتقل من المناطق السنيّة إلى المناطق المختلطة، الشيعية والسنيّة. وفي هذا المنحى نرى أنّ الاهتزازات المتولدة من إرادة توسع نفوذ الشيعة ومن مقاومة هذا التوسّع تنتشر إلى أبعد من حدود العالم الإسلامي لتهزّ مجمل نظام العلاقات الدولية.

II

شيَعُ الشيعة

يُفترض، لفهم الظاهرة الشيعية من وجهة نظر الجغرافيا السياسية، التميز بين أمرين:

الأول يتعلق بتشكّل الشيعية كحركة اعتراض على خلافة النبي محمد على رأس الجماعة الناشئة، في السنوات المئة والخمسين التي تلت وفاته.

أما الأمر الثاني فيتعلق بتعدّد الشيعة وتشظّيها، بسبب الاختلاف في التفسير بشأن شخص الإمام الغائب.

بالنسبة إلى المسلمين، محمد هو آخر الأنبياء وخاتمتهم. والاتفاق على هذا الأمر تام وشامل. لكن محمداً لم يكن نبيًا وحسب بالمعنى التقليدي للكلمة، بل كان أيضاً قائد الأمة ورئيس الدولة الناشئة. وقد كتب برنارد لويس في هذا الشأن: «بهجرة النبي من مكة، تحوّل وضعه من متمرّد إلى رجل دولة. وعند موته كانت الدولة التي أنشأها تتحوّل إلى

امبراطورية». بهذا المعنى لم يكن الاعتراض، في موضوع إدارة الدولة الناشئة، إلا على الناحية الدينية-السياسية، في التبشير المحمدي، لا على المهمة النبوية التي لا يمكن أن تكون موضوع خلاف.

كان الخلفاء الأوائل، الذين يجمعون صفتي الرئيس الديني والسياسي معاً بتسمية واحدة: أمير المؤمنين، يُختارون من بين صحابة النبي. وقد بدأت الاعتراضات السياسية منذ تلك الفترة. ولنقل، باختصار، إن الشيعة بمجملهم يعتقدون أنّ الخلافة كان يجب أن تؤول إلى عليّ، ابن عم النبي وصهره، زوج ابنته فاطمة. وبالعكس، كان جزء من المسلمين يعتقدون أنّ الخلفاء يجب تعيينهم، بينما «الآباء المؤسسون» للشيعية ومؤيدوهم كانوا يميلون بالأحرى إلى إرساء شرعية سلالية، معتبرين أنّ الخلفاء يجب أن يُختاروا من عائلة النبي.

فعليّ، الذي اعترض منذ البدء على عثمان كخليفة، قُتل في العام 661، أي بعد تسعة وعشرين عاماً من موت النبي في العام 632. وقد كان لعلي، من زواجه بفاطمة ابنة النبي، ولدان هما الحسن والحسين. فالحسن لم يكن يطمع بالسلطة، لكن هذا لم يمنعه من أن يموت مسموماً. أما أخوه الحسين فلم يقبل بتخلي أخيه في العهد الذي قطعه على نفسه إزاء معاوية، خليفة النبي على رأس الجماعة الناشئة، فترك دمشق ليلجأ إلى مكة، ومنها رحل إلى العراق، ليلقى حتفه في معركة كربلاء الشهيرة.

هذه المعركة، التي لم تكن مهمّة على الصعيد العسكري، كانت لها أهمية مصيرية: لقد شكلت المرحلة المركزية للشيعة، كما كتب يان ريشار: «إنّ أهمية مذبحة كربلاء لا تقاس بمجرى الحدث: معركة صغيرة بين فريقين دامت يوماً واحداً وأسفرت عن بضع عشرات من القتلى». لكن موت الحسين، حفيد النبي، سيُتّخذ رمزاً ويصبح شعاراً في الإسلام، قوامه الصراع من أجل الخير والحق والاستشهاد الضروري لكل مقاتل من أجل العدالة. وهكذا ولدت لدى الشيعة، لمدى أجيال، العلاقة بين الاستشهاد والحقيقة وبين الألم والعدالة.

خلال تلك المرحلة، كانت السلطة بين أيدي الأمويين، وبعد اغتيال علي وتخلي الحسن ومقتل الحسين، بدا الشيعة وكأنهم فقدوا دورهم السياسي وتم إلغاؤهم. لكن في الواقع، وفي أثناء هذه المرحلة من البعد عن السلطة، بدأت الشيعية تتخذ سماتها الأساسية كحركة سياسية دينية، وستصبح ملجأ للمستائين في الأمبراطورية الجديدة، وللذين لا يتحملون، لأسباب عرقية، هيمنة العرب، أو لا يطيقون السيطرة الأموية. فهذه الأمبراطورية العربية القائمة على التوسّع المتسارع كانت تترك في الواقع فئات عريضة ممن تحكمهم في حالات من عدم الاندماج في مجتمعاتها.

مع ذلك، لا ينبغي أن يتركنا الطابع الصارم للفتح الإسلامي نظن أنّ السنّة وحدهم كانوا يشكلون نخبه الحاكمة. ففي الواقع كانت الأمبراطورية الإسلامية تتعرض للغليان، حيث كانت الضغوط «الوطنية» ـ إذا كان لهذه الكلمة من معنى في تلك المرحلة ـ والضغوط الاجتماعية تلتقي في عدد من البدَع والحركات الانفصالية. وبخلاف التاريخ المسيحي، لم تكن المسائل اللاهوتية والعقائدية ما شكّل الانفصالات الأولى في العالم الإسلامي، بل القضايا السياسية، في شكل أساسي.

هذا لا يعني أن نأخذ بالوهم الاسترجاعي، ما يجعلنا نعتمد مصطلحات القرن العشرين بالنسبة إلى العصر الوسيط الإسلامي. ففي تلك الفترة لم يكن الإسلام يعرف التمييز بين المجال الديني والمجتمع المدني، كما نقول اليوم. إذ كان الخلفاء يؤمّنون مختلف مهمّات إدارة المجتمعين الديني والسياسي. ففي مجال المحتوى الديني لجأ الشيعة وتفرعاتهم، بعد فترة، إلى تطوير اجتهاداتهم اللاهوتية، المستوحاة غالباً من الفلسفة الأفلاطونية المحدثة، لكي يحددوا خلافاتهم مع السنّة ويشرّعوا خصوماتهم ومنافساتهم الداخلية.

كان الشيعة يتابعون إذن معارضتهم للسنّة الحاكمين في

دمشق، معتبرين أنّ مهمة الامام ـ أي خليفة محمد في إدارة الجماعة وتفسير الوحي القرآني ـ لا يمكن أن تُسند إلا لسليل عائلة النبي.

معجزة كربلاء وفّرت الامام الرابع، ابن الحسين. لكن من شبه المؤكد أنه مات مسموماً بدوره. أخوه غير الشقيق، زيد، اعترض على إمامته، وفي هذا الصراع العائلي أثار زيد عليه بعض القبائل الشيعية، فكان ذلك سبباً لنشوء الشيعة الزيدية التي لا تعترف إلّا بخمسة أئمة كخلفاء للنبي، وهي أول انشقاق داخل الطائفة الشيعية حصل في العام 760 م.

وبعد أن سيطرت هذه الشيعة الجديدة على جنوبي إيران في منطقة طبريستان (التي تعرف الآن باسم مازاندران الإيراني)، وذلك في القرن التاسع، وما زالت بقاياها تعيش حتى الآن في جبال اليمن. هذا فيما باقي الشيعة ما زالوا لا يعترفون إلا بالأئمة من سلالة علي، ابتداءً من الإمام الباقر.

الإمام السادس، جعفر، الذي مات مسموماً هو الآخر، كان في أساس التشريع والفقه الشيعيين وكان دوره في هذا المجال مهماً، لكن موته كان مناسبة لنزاع جديد حول الامامة. وبرغم أنه كان قد سمى ابنه اسماعيل لخلافته، فإنّ فريقاً من الطائفة الشيعية فضّل عليه موسى. وكان أنصار اسماعيل في أساس الافتراق الشيعي الأهم الذي يطلق عليه

اسم الاسماعيلية أو الشيعة السبعية. هذه الطائفة انقسمت بدورها إلى عدد من الشيَع والبدع. وهذا الاختلاف الذي يعود تاريخه إلى العام 775 م يشكل، أكثر من الشيعة الزيدية، الانفصال التاريخي الكبير لدى الشيعة. وسيُظهر الاسماعيليون، في القرون الأولى من وجودهم، طاقة كبيرة على الاعتراض السياسي الذي رافقته فورات دينية بالغة الأهمية: في هذا الوقت كان باقي الشيعة يتابعون مسيرتهم، معترفين بسلالة واحدة من الأئمة، حتى الثاني عشر منهم، محمد المهدي[1].

كل هؤلاء الأئمة تعرّضوا لنهايات عنيفة، فماتوا مقتولين أو مسمومين. أما محمد المهدي فيعتبر الشيعة أنه غاب، وهذه الغيبة هي في أساس اعتقاد الشيعة الاثني عشرية. وكما أنّ إسماعيل غاب، مخلّفاً الشيعة الاسماعيلية، فكذلك المهدي غادر الأرض والبشر ليقودهم على وجه أفضل، تاركاً وراءه الشيعة الاثني عشرية.

هذه الفكرة عصية على الفهم. فالأمر ليس «صعوداً إلى السماء»، كما في الدين المسيحي، بل غيبة شاءها الله كي يسمح لمحمد المهدي بأن يقود الناس بطريقة خفية. وفكرة

---

(1) أنظر تسلسل الأئمة وفروع الإمامة في ملحق الكتاب.

غيبة الامام هذه لها لدى الشيعة تأثير مهم على محتوى هذا الايمان ونتائجه، لأنها تفسّر طابعه النهيوي: فالشيعة ينتظرون نهاية العالم وعودة الامام، باعتبار أنّ هذه العودة هي، بشكل أو بآخر، نهاية التاريخ وانتصار الله في مصائر البشر.

إضافة إلى موضوع غيبة الامام وانتظار ظهوره، يتميز الشيعة بالأهمية التي يعلقونها على شرح النصوص وتأويلها. فالنصوص، بالنسبة اليهم، لها محتوى ظاهر وآخر خفي، وعلى كل مؤمن أن يجد فيها المعنى الخفي، المقدس. هذا التفكير شجع الباطنية، وهو يفسر التعقيدات الظاهرية في معتقدات مختلف الفرق الإسلامية المتحدرة من الشيعية.

على الصعيد السياسي، شكل الانشقاق الحاصل بين الشيعتين الاسماعيلية والاثني عشرية خطراً على الخلافة القائمة في بغداد. فالاسماعيليون، الذين اكتفوا بالإمام السابع، تحوّلوا سريعاً إلى متطرفين سياسيين، بينما تميز الاثنا عشريون، في تلك المرحلة، بكثير من الاعتدال في علاقاتهم بالسنّة. فخلف الصراعات حول الشرعية السياسية والصياغات اللاهوتية والفقهية، كانت الأقليات الشيعية تحتوي مظاهر الاستياء وعدم الرضى في الامبراطورية العربية، وتشهرها على الملأ، سواء أكانت أسبابها اجتماعية أو إتنية.

في هذا الجزء الأول من تاريخ الجماعة الإسلامية كان الشيعة يؤلفون نواة «ثورة ثقافية»، مع نظرتهم الدينية المأساوية والاعتراضية السياسية على النظام القائم. هذه الثورة كانت كامنة في مختلف أنحاء الأمبراطورية، وبالأخص في منطقة الشرقين الأدنى والأوسط من الأمبراطورية العربية.

لكن القرن الحادي عشر الميلادي عرف تحوّلاً مهماً في أوضاع الطوائف الشيعية. فللمرة الأولى آل الحكم إلى الشيعة. وخلال قرن من الزمن حكمت سلالات شيعية مختلف المناطق في العالم العربي، تاركةً السنّة في موقف الدفاع عن النفس. فالفاطميون ـ وهم شيعة اسماعيليون ـ حكموا مصر، بينما البويهيون الاثنا عشريون رسّخوا أقدامهم في العراق، من دون أن ننسى القرامطة ـ وهم اسماعيليون أيضاً ـ الذين كانوا يسيطرون على الخليج العربي ـ الفارسي انطلاقاً من البحرين.

هذه السلالات الشيعية التي حكمت العالم العربي كانت تشجع إسلامها الشيعي الخاص، لكنها لم تلجأ إلى قهر السنّة بإجبارهم على اعتناق المذهب الشيعي. أما ردة الفعل السنّية، وإن تأخرت، فقد انتهت باستبعاد هذه السلالات وإلغائها، مفتتحة بذلك عهداً جديداً في تاريخ الشيعة: عهد القمع والاستبعاد. هنا أخذ الشيعة يستعيدون وضعهم الأول

كأقلية اجتماعية، مع صفة خاصة تميزهم: الانكفاء في مناطق جغرافية معينة.

لجأ الشيعة إلى المناطق الجبلية، في محاولة منهم لاتقاء ردة الفعل السنيّة، وهذا ما يفسر اليوم وجود جبل الدروز[1] وجبال العلويين، والجبال الزيدية في اليمن، ومناطق الأكراد الشيعة، الخ. فمع الوقت، وخلال قرنين من الزمن، انغلقت الجماعات الشيعية على ذاتها وانعزلت في أماكن بعيدة من متناول السلطة السنيّة القائمة. هذان التمركز والانغلاق الجغرافيان يبدوان أكيدين، إذا ما نظرنا إلى خريطة عامة للوجود الإسلامي. فباستثناء إيران، يقطن الشيعة المناطق الجبلية النائية حيث يمكنهم أن يعيشوا إيمانهم «الهرطوقي» بعيداً من متناول السلطات القائمة في السهول. وعندما احتل الأتراك العثمانيون بلاد الإسلام، كانوا أبطال المذهب السنّي وبالغوا في الحذر من الشيعة وفي استضعافهم.

التحول الوحيد المهم في المشهد الشيعي، في الحقبة المعاصرة، كان في إعلان السلالة الصفوية المذهب الشيعي الاثني عشري ديانة وطنية في بلاد الفرس، في القرن السادس عشر. قبل هذا التاريخ كانت بلاد فارس تحتوي السنّة

---

(1) الذي تحوّل إلى «جبل العرب» [المترجم].

والشيعة، لكن الاهتداء الصفوي إلى المذهب الشيعي ستكون له آثاره المهمة، إذ صار الفصل بين الإيرانية والشيعية أمراً عسيراً. فحتى القرن العشرين، وفي ما عدا المجال السياسي الفارسي، الذي يشكل مساحة جغرافية محدودة، سينتصر الإسلام السنّي في كل مكان، جاعلاً من الشيعة فئة منبوذة اجتماعياً، تقيم في «غيتوات جغرافية»، فتتخذ مطاردته لهم طابعاً أساسيًا، على الصعيد الجغراسي، منذ ألف سنة، مع استثناء وحيد: سيطرة الشيعة على إيران في الحقبة المعاصرة.

الطابع الآخر المميّز هو انفصال الفرعين الشيعيين. وإذا لم يكن هذا الانفصال تاماً بالنسبة إلى الشيعة الاثني عشرية، فيجب التمييز بين نوعين منها: من لديهم «إكليروس» منظم ـ كما في إيران وأذربيجان والعراق ـ والآخرين الذين يمارسون ديناً أقل اكليريكية. هذا فيما الاسماعيلية، من جهتها، قد تشظّت فرقاً عدة بعد فشل الخلافة الفاطمية في مصر، في القرن الحادي عشر، بواسطة منهج تقسيمي.

ففي العام 1021م أعلن الحاكم بأمر الله نفسه الامام الغائب، فكان في أساس نشوء المذهب الدرزي (الذي سنخصص له فصلاً على حدة). ثم تفاقمت الخلافات بين الاسماعيليين على خلافة المستنصر بين اثنين: المستعلي ونزار. ومن هذه الخصومة سيتولد انشقاق آخر في العالم

الاسماعيلي: فريق أقلّيّ ـ المستعلية، الذين تجدهم اليوم بطريقة «متجانسة» في اليمن والهند، والفريق الآخر المؤلف من ذرية نزار.

ومن هذا الفرع النزاري الاسماعيلي ستتولد جماعة الحشاشين المرعبة، التي كانت تمارس القتل المنظم ضد الخلافة العباسية السنيّة، ما جعل المنطقة كلها ترتجف منهم هلعاً.

بعد عدد من الأحداث والتقلبات ترك الاسماعيليون هذه الوسائل الارهابية ولجأوا إلى جبال آسيا الوسطى وصحاراها. وعددهم اليوم في حدود 15 مليوناً من البشر منتشرون في سائر أنحاء العالم، يملك عليهم الآغاخان.

وهكذا فإن العالم الشيعي، منذ أكثر من ألف عام، هو مجموعة من المجرات تتوالد فيها الفرق المعقدة والمختلفة. ثم انّ الاستبعاد السياسي ـ في ما عدا الأمبراطورية الفارسية ـ إضافة إلى الرؤيا المأساوية للتاريخ، التي تعود إلى بدايات الشيعية، والتهميش الاجتماعي والاقتصادي جعلت من هذه الطائفة نوعاً من «عالم رابع» محتقراً لعدم اصطفافه إلى جانب النظام السنّي، ومشكوكاً بأمره، لأن في صفوفه تنمو الأفكار والعقائد «الهرطوقية»، وهو متهم بأنه دائماً جاهز للثورة والعصيان.

مهما تكن الصيغة التي يتخذها التطور التاريخي بالنسبة إلى الشرعية السلالية في الإمامة لدى الشيعة، فهذه الطائفة تبقى، على الصعيدين الفردي والجماعي، خزاناً للأفكار الثورية قابلاً للانفجار العنيف. وإن لم تضف نهاية القرن العشرين جديداً على التفرعات الشيعية التي بدأت في مراحل متقدمة من التاريخ، فإنّ الاستعمار وزواله، مع النموّ الاقتصادي والاجتماعي ـ الذي استعجلت حدوثه الثروة النفطية ـ ساهمت في إعادة الانتشار السكاني للشيعة، حتى إلى المدن. لقد كان انتشاراً جغرافياً من جهة، وسياسياً من جهة ثانية، سهّلهما نشوء نخب جديدة في صفوف هذه الطائفة التي بقيت بمجملها فقيرة محرومة، حتى الأمس القريب.


مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

القسم الأول

الشيعة الإيرانية

نجاحات وحدود


مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

III

الإستثناء الإيراني

هل كانت الشيعية تمثل سلطة مضادة في إيران، قبل العام 1979 ؟

يمكن طرح هذا السؤال، أقله لنفهم على وجه أفضل مدى تأثير الثورة الإسلامية. ففي الحقيقة يشكل وضع الشيعة في إيران استثناءً، في الحقبة المعاصرة، مقارنة بأوضاعهم في مناطق أخرى من الشرق الأوسط. ويعود السبب في ذلك إلى أنّ سلالة الصفويين، المتحدرين من تجمعات الصوفيين الأتراك في آسيا الوسطى، سيطروا على الحكم في القرن السادس عشر، في الأمبراطورية الفارسية الشاسعة. ومنذ تسلّم الشاه إسماعيل مقاليد الحكم، فرض المذهب الشيعي الاثني عشري كديانة للأمبراطورية، وجعله إلزامياً في العام 1501.

افتراضات متعددة حاولت شرح هذه الظاهرة الفريدة. فالبعض يرى أن الصفويين، وقد كانوا قديماً من البدو الشيعة

الذين اضطهدتهم الأمبراطورية العثمانية، حاولوا أن يوجدوا سلطة موازية للسنّة المسيطرين على العالم الإسلامي في تلك المرحلة؛ بينما يرى البعض الآخر أنّ هؤلاء الحكام الجدد أرادوا تقوية سلطتهم وزيادة تماسكها بواسطة الشيعية. ومهما يكن من أمر، فإن بلاد فارس التي يعيش فيها الشيعة كانت في جزء كبير منها سنيّة. ولإنجاز اهتداء السكان إلى الشيعية بالقوة جرى استقدام «مبشرين» من المناطق الشيعية التقليدية (لبنان، العراق، البحرين). ومع ذلك فإنّ هذه الاهتداءات المفروضة من فوق لم تشمل مجموع السكان الذين يعيشون على حدود الأمبراطورية الفارسية. فعلى أطرافها كان يعيش أقوام دخلاء ينتمون إلى المذهب السنّي، كالتركمان والأكراد والبالوتش، وكذلك أقوام من العرب في منطقة عربستان أو بعض الأقليات المسيحية التي تعيش في جبال الشمال الغربي منها. حتى لو لم يكن هذا الاهتداء كلياً وشاملاً، لكن فرضه بالقوة على المجتمع الفارسي في تلك الفترة كان بداية تحوّل دمج الشيعة الاثني عشرية بالإيرانية، أي الهوية الألفية لدولة متعددة الأعراق. إنما لا ينبغي أن نقع ضحية الوهم إزاء هذه الظاهرة، فهذا الدمج الفعلي بين الشيعية والإيرانية لم يصبح واقعاً إلا في فترة متأخرة. يشهد على ذلك الوضع المتقلقل للشيعة في القرن الثامن عشر، عندما حاول الشاه نادر أن يعيد إرساء المذهب السنّي في إيران على أثر التهديدات التي

جابهه بها الأفغان، لكن مقاومة رجال الدين الشيعة أحبطت هذه المحاولة. ولم يصبح التماثل بين الشيعة والإيرانية واقعاً إلّا مع السلالة القاجارية في أواخر القرن الثامن عشر، لتدوم حتى العام 1924. هنا يمكن الحديث عن اهتداء ثان إلى الشيعية: الأول كان عن طريق السلطة السياسية، أما الثاني فكان من فعل رجال الدين.

وفعلاً كان رجال الدين الشيعة، خلال القرن التاسع عشر، ينظمون المجتمع فيما كانوا ينظمون صفوفهم. ففي نهاية هذه المسيرة، أي في نهاية القرن التاسع عشر، صار في الامكان رؤية الفقهاء ورجال الدين يؤدون دوراً مهماً على المسرح السياسي. هذا الاهتداء الثاني، الذي حصل في العمق هذه المرة، كان يرتكز على عوامل عدة.

أول هذه العوامل السجالات الفقهية التي كان مداها يتعدى أهمية الموضوع المختلف بشأنه. ففي القرن التاسع عشر كانت مدرستان فقهيتان تتواجهان: الأكبرية والأصولية. الأولى منهما اعتبرت أنه مع غيبة الامام الثاني عشر لم يعد أيّ تفسير للقرآن ممكناً. أما المدرسة الثانية فكانت ترى أنّ الحق في تفسير القرآن يعود إلى كبار الفقهاء والعلماء الدينيين. وكان من نتائج انتصار المدرسة الثانية تقوية سلطات رجال الدين الشيعة، بخاصة على مستوياتهم العليا. كذلك عزز هذا الانتصار الأصولي استقلالية رجال الدين إزاء الدولة

والمجتمع معاً، لأنه صار في إمكان آيات الله أن يفتوا في سائر الأمور؛ وهذا يعني، في مجتمع إسلامي، أولويتهم بالنسبة إلى السلطة السياسية.

ثاني هذه العوامل أدى دوراً مميزاً طيلة القرن التاسع عشر، وهو تنظيم الهيئة الدينية الشيعية وتقويتها وقوننتها. ففوق الأئمة التقليدين كان هناك دائماً علماء الدين. لكن في المرحلة المشار إليها أنشأ هؤلاء مراتب بطبقات ثلاث: حجة الإسلام وآية الله وآية الله العظمى. هذا التطور الداخلي عزز سلطة شاغلي هذه المراتب على رجال الدين العاديين، وفي الوقت نفسه قوّى سيطرة حاملي الرتب الدينية العليا على سكان الامبراطورية. وهكذا فإن سلطة مضادة بدأت تتركز في البلاد، وهي سلطة قوية بمقدار ما هي مستقلة ماديًا.

ابتداء من هذه المرحلة أخذت هِبات الشيعة وإرثهم تذهب إلى رجال الدين، من دون المرور بالدولة. وهكذا نال رجال الدين في القرن التاسع عشر حظوة اجتماعية فائقة، لأنّ هذه الأموال والأوقاف كانت توزع على المحرومين وتستعمل لانشاء المدارس القرآنية. فمع هيكلة الهيئة الدينية وتأطيرها وتحديد مسؤولياتها ودورها في العمل الاجتماعي وجدت نفسها في موقع القوة، إضافة إلى أنها صارت تستدر تقوى الجماهير، كزيارة أضرحة الأئمة، كما لجأت إلى تشجيع ما يمكن أن يسمّى بالمسرح الديني من خلال مجالس التعزية،

مدعّمة سلطتها على الجماهير، بعيداً من الدولة. فخلال شهر محرم، وهو الذكرى السنوية المركزية لدى الشيعة، كان هناك أفراد يعيدون دائماً تمثيل معركة كربلاء واستشهاد الحسين، ضحية الجور والظلم. فباستدرار العاطفة الشعبية والأحاسيس الدينية حول مأساة كربلاء وتكرار تقديمها للناس، بدا رجال الدين الشيعة أمام الجماهير وكأنهم ضمانة العدالة والحقيقة إزاء أي شكل من أشكال الطغيان.

ومع سلسلة من التحولات البسيطة سيفرض رجال الدين أنفسهم في تلك المرحلة سلطة مضادة إزاء السلطة القاجارية الواهنة، التي أضعفتها خسارة أراض شاسعة، منيت بها على يد الأتراك والروس، الذين جاؤوا عن طريق القوقاز وقضموا جيورجيا وأذربيجان. ثم ان هذه الأمبراطورية المتداعية كانت تهددها أيضاً القوى العظمى في تلك المرحلة. فابتداءً من ثمانينات القرن التاسع عشر ستصبح بلاد الفرس مع الوقت شبه مستعمرة للإنكليز الذين صاروا على أبوابها. وإزاء ضعف الدولة وجد رجال الدين أنفسهم يخرجون من الدائرة الدينية ليدخلوا الدائرة السياسية. وأول تدخّل لهم في الحياة العامة كان في العام 1890، عندما واجهوا احتكار الانكليز لزراعة التبغ وتصنيعه. هذا التدبير اعتبره الشعب إهانة، والتف حول رجال الدين في تظاهرات أجبرت الشاه على سحب الاحتكار من يد الانكليز وجعله من مسؤولية الدولة الفارسية نفسها.

هذا التدخل الفاعل لرجال الدين جعلهم يعبرون من طور القوة الدينية ليصبحوا ضمانة للنزاهة وحقوق الأمة في وجه السلالة المتداعية. أما الأزمة الثانية فستحصل في العام 1906. في تلك الفترة كانت العناصر المتنورة في المجتمع الفارسي، التي تستوحي الأنظمة الغربية، تحاول إيجاد دستور في الأمبراطورية القاجارية، وانشاء مجلس نيابي والقيام بإصلاحات تحدّ من السلطة التشريعية المحصورة برجال الدين. هذه المطالبات فجّرت الأوضاع، لأن رجال الدين ما كانوا يرغبون بعصرنة إيران. في المرحلة الأولى خضع الشاه للاصلاحيين وسلّم بالاصلاحات تحت ضغط السلاح. هذه الأزمة الدستورية ـ كما سمّيت في إيران ـ انتهت بهزيمة رجال الدين، وعلى الأقل بانكفائهم وتراجعهم.

في الآن نفسه تزايدات التهديدات الخارجية على إيران. فبموجب اتفاق 1907 احتل الروس شمال البلاد، فيما سمح الانكليز لأنفسهم بالتدخل في الجنوب، وهذا ما حصل في أثناء الحرب العالمية الأولى.

في العام 1914 كان تياران متعارضان يتجاذبان إيران: بعض الأوساط كانت تتمنى خوض الحرب إلى جانب الألمان للتخلص من الروس والانكليز، بينما كان آخرون يفضلون الحياد. أما في الواقع فقد صارت إيران ساحة صراع، حيث كان الأتراك والروس يتقاتلون في الشمال، في

أذربيجان الإيرانية. وقد شكل انتصار البولشفية في روسيا تهديداً جديداً لإيران. ففي العام 1919 رأت النور جمهورية غيلان السوفياتية، في الشمال الإيراني، ما سبّب الهلع لا في البلاط الأمبراطوري وحسب، بل كذلك في الأوساط الدينية. وفي السنة نفسها استدار الشاه بسرعة نحو الانكليز ليوقع معهم اتفاقاً جديداً جعل إيران، عملياً، تحت الحكم المباشر لبريطانيا العظمى. هذا الاتفاق استُقبل باستياء الطبقة السياسية ورجال الدين أيضاً، ما أدى إلى انقلاب وضع حداً لحكم السلالة القاجارية، ووضع على رأس السلطة عقيداً من القوزاق هو رضا خان.

بعد ذلك بمدة أزيلت السلالة القاجارية نهائياً من السلطة وحلّ محلها آل بهلوي، إذ أعلن رضا خان نفسه شاهاً جديداً، وابتدأ رأساً بطرد المحتلين الأجانب من بلده، مستنداً إلى جيش قوي، مهمته مقاتلة القوى الأجنبية وخنق الانتفاضات الداخلية المتتالية في آن. لقد كان يسعى أيضاً إلى وضع بلاده على طريق الحداثة، فانطلق في سياسة تحويل الدولة والمجتمع إلى العلمانية الوطنية، متأثراً بسابقة مصطفى كمال في تركيا وجاعلاً مسافة بينه وبين رجال الدين. وعلى مثال تركيا أيضاً، إنما بأساليب مختلفة، اصطدمت إرادته تحديث الدولة بمقاومة رجال الدين. لكن الفارق أنّ رجال الدين في تركيا لم يكونوا على قدر كاف من التنظيم كما في

إيران، ما قاد رضا شاه إلى مزيد من الحذر إزاء تحفّظ هؤلاء، وهو ما لم يقم به أتاتورك في تعامله مع رجال الدين السنّة.

النظام الذي كان يحلم به رضا شاه لم يمرّ عبر العصرنة والتحديث وحسب ـ وقد صارا ممكنين من خلال العائدات النفطية التي بدأت الدولة تتلقاها ـ بل كان هدفه الأسمى إرساء دولة على الأسس التي تقوم عليها الدولة الغربية وليس على الخصوصية الدينية الشيعية. لكن هذه الاندفاعات التحديثية بلغت حداً لم يقبله رجال الدين بسهولة، بخاصة منع ارتداء الحجاب في خمسينات القرن العشرين. وهذا الأمر لم يمنع هؤلاء من الاحتفاظ بتأثير كبير على الجماهير الإيرانية، حتى مع إرساء نظام قانوني علماني بقي مستوحى من الإسلام. ثم جاءت الحرب العالمية الثانية فحملت معها احتلال إيران وتنازل الشاه القسري عن الحكم، لاتهامه بممالأة الألمان، وخلفه ابنه محمد رضا، الذي استمر شاهاً منذ 1941 وحتى 1979.

تميزت نهاية الحرب العالمية الثانية، بعد الاحتلال الانكليزي والسوفياتي، بالاضطرابات في شمال إيران، سيّما بمحاولات انفصال أذربيجان وكردستان التي أوحى بها ستالين مباشرة. لكن المشكلة الأساسية لإيران كانت في النفط. فالرأي العام الإيراني لم يتحمل بسهولة الاستعمار الخفي

المفروض على البلاد بواسطة البريطانيين، برغم الخطاب الوطني الذي يطلقه المسؤولون فيه. هذا الوضع قاد إلى تجربة مصدّق، رئيس الوزراء الذي حاول بقوة، وبمساعدة اليسار والقوى الدينية، أن تكون ثروة البلاد الأولى، النفط، في خدمة الإيرانيين أولاً. وفي هذا الصراع ضد المصالح الأنكلو-أميركية فقد مصدّق دعم الأوساط الدينية. فلأنه كان ذا ميول عصرية وتقدّمية، ما كان يرضى بعودة رجال الدين إلى مقدمة المسرح السياسي عن طريق النضال ضد الاستعمار. هذا الصراع الذي قاده مصدق، والذي أفشلته وكالة الاستخبارات الأميركية والأوساط السياسية الإيرانية المحافظة، بقي له طعم المرارة في حلوق المواطنين الإيرانيين. وبرغم الخطاب الوطني لآل بهلوي واستذكارهم الحضارة الألفية للبلاد وعظمتها الغابرة، فقد كانت السلطة تتراجع دائماً إزاء تطلبات القوى الغربية. لكن الحرب الباردة والتهديدات التي كانت تتسبب بها لإيران صالحت الأوساط الدينية مع حكم الشاه ولو مؤقتاً. بخاصة أن «خطراً» داخلياً جديداً نشأ في أوساط البروليتاريا النفطية هو حزب توده الشيوعي.

كان الشاه محمد رضا بهلوي مستسلماً لحلمه بجعل إيران قوة عالمية، تستند إلى جيش قوي يسمح لها بأن تكون «شرطي الخليج» والشرق الأوسط، فلم ينتبه إلى أنّ عصرنة

البلاد نفسها كانت تفجّر فيّ أعماق المجتمع ينابيع ثورة آتية. أما رجال الدين فقد تنبهوا للأمر قبل سواهم وكانوا ينتظرون ساعتهم. ثم إنّ الاصلاح الزراعي، الذي يهدف إلى إيجاد مزارعين يملكون أرضهم ويخلصون للنظام، جاء يهدد الأملاك والأوقاف الدينية مباشرة. أخيراً، ساعدت العائدات النفطية على بروز بورجوازية جديدة متغربنة تهدّد مصالح ما يسمّى في إيران البازار، أي البورجوازية التجارية التقليدية التي كانت لها دائماً علاقات بنيوية وعائلية مع المراتب العليا لرجال الدين الشيعة.

لم يشكل رجال الدين طيلة تلك المرحلة سلطة سياسية مضادة، لكن امتيازاتهم الاجتماعية لم تمسّ، واستقلاليتهم المالية ـ وهي قاعدة قوتهم الحقيقية في مواجهة دولة آل بهلوي العصرية ـ بقيت قائمة. أما سياسة التحديث التي اتبعها الشاه محمد رضا فكانت تزيد من الظلم الاجتماعي. وللجم الاستياء منها كان الردع يطال مختلف طبقات المجتمع، بمزيد من القسوة، شملت رجال الدين المعارضين الذين كانوا ينفون إلى الخارج ـ وبخاصة آية الله الخميني الذي وجد له ملجأ في النجف بالعراق. إضافةً إلى ذلك، كان جزء من النخب الثقافية الإيرانية قد تلقى دروسه في الجامعات الألمانية، حيث خالط اليسار الماركسي، ما أدى

بعض المثقفين إلى الاندماج المفاجئ بين التيارين الشيعي والثوروي الماركسي.

أشهر مثال على ذلك هو علي شريعتي الذي دعا في كتاباته للعودة إلى الجذور الشيعية، ليُظهر كم أنّ هذا التيار يشكل قوة ثوروية قادرة على تغيير العالم، بانتظار عودة الإمام الغائب. هذه الأطروحة المبتكرة بين النظرة العالمثالثية والنظرة المتجددة للشيعية لاقت اهتماماً كبيراً في أوساط المثقفين الإيرانيين. وحتى لو بقيت الثورة على مسافة من علي شريعتي ـ الذي توفي قبل انتصارها ـ فإنّ التلاقي الضمني بين هذين التيارين راح يعبّئ القسم الأكثر تطوراً من الرأي العام الإيراني.

كان شريعتي يميز بين شيعتين: شيعة الدولة الصفوية ـ مع رجال دين يعتبرهم فاسدين وغير نافعين ـ وشيعة علي، صهر النبي، وفي جوهرية تجسد الصراع من أجل العدالة والحقيقة. ففي قلب القرن العشرين، الذي يتلقى الأفكار التقدمية والعالمثالثية، تتحول الشيعية إلى قوة استلهام وتغيير وثورة ورفض للنظام القائم.

على الصعيد السياسي، تميزت السنوات التي سبقت 1979 بالاضطرابات الأكثر أهمية. فكان رجال الدين فيها لا يشاركون في الاعتراض السياسي وحسب، بل كانوا مصممين

على أن يكونوا رأس حربته، بسبب قدرتهم على التعبئة التي تفوق قدرة سواهم في الأحزاب السياسية.

ما حصل بعد ذلك معروف. ففي 16 كانون الثاني/ يناير 1979 ترك الشاه إيران إلى مصر وانتصرت الثورة الخمينية، فلم تبقَ الشيعية الإيرانية مجرد سلطة مضادة ظهرت في القرن التاسع عشر، قابعة في مؤخرة الصفوف، كما تحت حكم آل بهلوي، بل صارت في قمة السلطة، وقريباً ستصبح هي السلطة المطلقة.

المصير الفريد والمميز للشيعية الإيرانية ـ التي صارت دين دولة في القرن السادس عشر وشملت المجتمع بكليته ثم تطورت بعد سلسلة من الاصلاحات في القرن التاسع عشر ـ هو في أنها كانت الوحيدة التي استطاعت أن تحكم بلداً كبيراً ومهماً كإيران، يشكل قوة رئيسية في الشرق الأوسط تراقبها أنظار العالم، وليس بسبب قدراته النفطية وحدها...

اذا كانت الشيعية قد تخطت وضعها كدين أقلية مستبعدة لتصبح في إيران دين دولة، فالفضل في ذلك يعود إلى «اهتداء» الصفويين، مع بقائها تحت رقابة السلطة السياسية. فمنذ العام 1979، وللمرة الأولى في التاريخ، كان رجال الدين الشيعة، الواثقين من سلطتهم وأهمية رسالتهم، سيستولون على دولة مهمة ويحكمون مجتمعاً أكثريته شيعية، وهذا ما لم يحصل أبداً في الماضي. فالسلالات الشيعية التي

تسلّمت السلطة اكتفت بحكم امبراطورية عابرة، من دون أن تسعى إلى هداية الشعب إلى الشيعية. وبعد الثورة الإسلامية في 1979 ستصبح إيران بلداً شيعيًا بكليته تقريباً تحكمه الشيعية. هذا الانتصار للثورة الخمينية في إيران ـ الحدث الأكثر إثارة في النصف الثاني من القرن العشرين ـ هو أيضاً الحدث الأهم في تاريخ الشيعية.

هذا الكتاب، الذي يهدف إلى دراسة جغراسية الشيعية بعامة، لا يسعى إلى إبراز التحولات الداخلية التي قد تواجه إيران تحت حكم آيات الله، من خلال صراعات سياسية دامية؛ بل سيحاول، في المقابل، تحليل الدور الذي تؤديه إيران الشيعية كعامل جغراسي بالنسبة إلى مجمل العالم الشيعي والعالم الإسلامي، وإلى الفضاءات السياسية الأخرى التي ترتبط معها بعلاقات، كالعالم الغربي إجمالاً.

IV

نقاط الارتكاز الخارجية للثورة الإسلامية

منذ العام 1979 تتبع إيران، كقوة إقليمية، سياسة مميزة ومبتكرة. فعلى الصعيد الاقليمي تندرج سياستها الخارجية في استمرارية السياسة التقليدية الإيرانية، أي في المحافظة على النفوذ وتدارك أي تهديد من جانب منافسيها التقليديين: روسيا وتركيا والعربية السعودية وباكستان. فديبلوماسيتها حذرة تضعها في خدمة بلد فريد ومعزول، وهذا ما يفسر الاحتراس الذي يبقى هدفه الأول الأمن الداخلي والخارجي للبلاد والاستقرار على حدودها، لأن إيران تقوم على نواة شيعية يحيط بها طوق من الأقليات الوطنية غير الشيعية وذات ميول انفصالية غير معلنة صراحةً، قد تشكل نقاطاً واهية ومناطق اختراق لأعداء محتملين.

نقطة الارتكاز الثانية تبدو معكوسة، فإيران تطمح لأن

تؤدي دور قائد عالمي للثورة الإسلامية» باسم «الجامعة الشيعية» التي تهدف لا إلى التنسيق بين الطوائف الشيعية وحدها، بل إلى إرساء إسلام شيعي شامل هدفه أسلمة العالم. ولا شك في أنّ هنالك صلة وصل أكيدة بين نقطتي الارتكاز هاتين: «الجامعة الشيعية» تفرز مواقع الدولة-الأمة الإيرانية كعامل إقليمي، ووجود ملاذ للشيعة الاثني عشرية يقوي بدون شك إرادة هداية العالم الإسلامي إلى الشيعية.

لكن بعض المراقبين لا يولون أهمية كبيرة للعامل الإيديولوجي في السياسة الخارجية الإيرانية. فمنهم من يرى فيه كلاماً منمقاً ومزايدة تخفي سياسة تقليدية للمحافظة على النفوذ الاقليمي، ومنهم من يرى فيه العكس: وراء هذه السياسة التقليدية امبريالية شيعية. ونجدنا هنا في وضع خاص، لأن إيران ـ كالاتحاد السوفياتي في مرحلة «الاشتراكية في بلد واحد» ـ تسعى إلى نوع من «الشيعية في بلد واحد». هذه المقارنة بالاتحاد السوفياتي لا تعني المحتوى الايديولوجي اطلاقاً، بل وجود قطاع مزدوج من الحوافز في الحالين، أحدهما سياسي، سلطوي، والآخر إيديولوجي.

فالاتحاد السوفياتي، خلال سبعين سنة من حياته، اتبع سياسة يدفعها محرك بسرعات ثلاث: الأولى تقضي باعتماد الوسائل الديبلوماسية التقليدية، باعتبار أنّ الاتحاد السوفياتي،

كما يعرّف بنفسه، هو في خدمة الثورة العالمية، وهذا حتى بعد التراجع الستاليني عن «الاشتراكية في بلد واحد». السرعة الثانية تعمل على تشجيع قيام نظام حكم شيوعي كلما كان ذلك ممكناً، بواسطة التخريب، أو الانقلابات بواسطة الأجهزة العسكرية والديبلوماسية. أما السرعة الثالثة ففي تحصيل فوائد الانتصار الشيوعي في البلد المعني لتقوية الدولة السوفياتية ونظامها.

هذا المنهج، المتّبع ضمن «دائرة جدلية» بسرعة تتنوع بتنوع أهمية الأوضاع وأولويتها بحسب المراحل، يُظهر أنّ دولة مؤسسة على الايديولوجيا، علمانية كانت أم دينية، لا تقود سياستها الخارجية كسائر الدول. فالايديولوجيا ـ وهي الدين في حالة إيران ـ هي دائماً حاضرة، كسبب أو كنتيجة، كهدف أو كحجة. في حال الثورة الإيرانية كان الهدف الأول لديبلوماسية آيات الله هو المحافظة على القوة الاقليمية لإيران، عن طريق استبعاد المنافسين التقليديين، لأن هذا البلد تعرّض، في القرن العشرين، إلى احتلالات عدة: روسيا، ثم الاتحاد السوفياتي، ثم انكلترا، من دون أن تنسى الاحتلال التركي الذي جعل من شمال إيران، خلال الحرب العالمية الأولى، ساحة معركة ضد روسيا والأمبراطورية البريطانية.

من خلال هذه الاختبارات، ظلت إيران تعتبر نفسها

محاصرةً، ومتخوفة من التهديدات التي تشكلها الدول والبلدان المحيطة. ففي بداية القرن المنصرم كانت إيران مهددة ثلاثاً: من روسيا وتركيا وانكلترا، ثم تحول التهديد الروسي إلى سوفياتي، وفي نهاية الحرب العالمية الثانية انقلب التهديد سوفياتياً-انكليزياً. وبعد ذلك، مع دخولها في الحلف الذي يطوّق الاتحاد السوفياتي، وجدت نفسها طرفاً في الحرب الباردة.

اليوم تجد إيران آيات الله نفسها مطوقة من جديد: بالقوة التركية التي تجد نفسها في تنافس معها في آسيا الوسطى، وبالعربية السعودية التي تتفاقم منافستها معها في الخليج في تشدّد مزدوج، سنّي سعودي وشيعي إيراني. يضاف إلى ذلك، بالنسبة إلى المسؤولين في طهران، «تهديدات» أخرى، من جانب باكستان التي تنافسها أيضاً في آسيا الوسطى: فالعلاقات بين البلدين معقدة يغلب عليها التنافس أكثر من المساعدات، لأن باكستان تُعتبر إجمالاً قوّة سنيّة حليفة للأميركيين ولا تعامل رعاياها الشيعة معاملة لائقة[1]، وتدهور العلاقات بين البلدين منذ عقدين من الزمن هو عامل مهم في إعادة تقييم العلاقات الاقليمية. والتقارب الإيراني-الهندي يبدو، من وجهة النظر هذه، دليلاً واضحاً على سياسة طهران

---

(1) أنظر الفصل الثامن، «الشيعة في شبه القارة الهندية».

لاتقاء تطويقها ومحاصرتها، يبدو فيه العامل باكستاني أكثر تشدداً.

عمليًا، ومنذ العام 1979، أين صار موقع «الجامعة الشيعية» في سياسة إيران الخارجية؟ في البداية، عززت إيران الخريطة الشيعية مقابل الخريطة عبر-الإيرانية، لأنها تفضل الاعتماد على الطوائف الشيعية غير الإيرانية بالمعنى العرقي ـ كالهزارة في أفغانستان والشيعة في جنوب لبنان والأذريين ـ أكثر منها على جماعات إيرانية عرقياً ـ كالأكراد والطاجك. هذه الجامعة الشيعية، كغاية ووسيلة للديبلوماسية الإيرانية، هي في الوقت عينه تعبير أساسي عن الحركة الثورية التي تسعى إيران آيات الله لتعميمها على مجمل أرض الإسلام. فبواسطة هذا الطموح الرؤيوي يجد الإسلام جذوره الأولى، لأن هداية الإسلام إلى الشيعية هو إرساء للإسلام الحقيقي واستعادة لديناميته ولطهارته الأصلية وقوته الثورية، التي تعارض كل الأنظمة الاجتماعية والسياسية بهدف أسلمة العالم كله.

يمكننا، بلا تردد، التشكيك بهذه الأهداف. لكن يجب التذكير بأنه كان يمكن التشكيك أيضاً بأهداف الثورة الشيوعية العالمية التي شكلت آفاق السياسة الخارجية السوفياتية خلال ثمانين عاماً. لكن بخلاف الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي، الذي كان في إمكانه الاعتماد على دعم الأحزاب

الشيوعية في مختلف مناطق العالم، فإنّ إيران ليس لها جماعات شيعية تدعمها في كل بلدان العالم، ثم انه لا يمكن مقارنة الأقليات الشيعية بالأحزاب الشيوعية، لأنه ليس للأولى علاقات منظمة بطهران. ومع ذلك فإنّ إيجاد مركز روحي-ديني للشيعة هو ظاهرة تتعدى إيران وتعني العالم الشيعي بمجمله، وبصورة خاصة الفئة الاثني عشرية منه وجيران إيران وكذلك لبنان.

إنّ تعقيدات نقطة الارتكاز الايديولوجية هذه كبيرة. فالمذهب الشيعي لا يركن إلى مفهوم الأمة التي تحمل خطر تقسيم الإسلام، والمفكرون المسلمون الشيعة حذّروا دائماً من الواقع الوطني أو القومي. فكما في الشيوعية، تبدو الدولة-الأمة في نظرهم مرحلية، مدعوة لتذوب يوماً عند الانتصار النهائي للشيعية وفوز الإسلام. وإذا كانت الدولة-الأمة مرحلة، فيجب أولاً تقويتها. وهنا تبدو المقارنة بالاتحاد السوفياتي الستاليني مناسبة. لقد كان المسؤولون السوفياتيون يعتقدون أنّ العالم كله سيصبح شيوعياً، وأنّ الدول-الأمم ستتخطاها صيغ اجتماعية جديدة يحملها تطور الاقتصاد في إطار الاشتراكية العلمية.

تنسحب الجدلية نفسها على الوضع الشيعي، بشأن الدولة-الأمة والمجتمع المستقبلي المثالي: في مرحلة أولى، يجب تقوية الدولة-الأمة وإيجاد المركز الروحي للشيعية ـ إيران ـ

لكي تتمكن هذه من الانتصار. وهذا الانتصار يؤدي تالياً إلى تحلل فئات الدول-الأمم، الموروثة عن الغرب، لمصلحة مجتمع عالمي ينسجم مع رغبة النبي.

لكن الوقائع كانت ضد هذه الجدلية. وأفضل دليل على ذلك هو حرب العراق-إيران؛ وإذ اعتدى العراق على إيران، فإنّ ردة فعل إيران الوطنية كانت تأمين الدفاع عن نفسها لردّ المحتل. وفي مرحلة ثانية كان الإيرانيون يأملون بأن ينتفض الشيعة العراقيون ضد صدام حسين، وأن يتحول هذا الاعتداء إلى تقدم للشيعية في الشرق الأوسط. لكن هذه التوقعات لم تصحّ، وفشل امتداد الثورة الإيرانية في حال الحرب الدفاعية ضد العراق. فهل هناك من دليل أوضح على بطلان فكرة العامل الشيعي كملهم ومؤثر مهمّ في سياسة إيران الخارجية؟ ليس تماماً. وبما أن الفشل السوفياتي أمام بولونيا في العام 1920 لم يعنِ نهاية التوسع الشيوعي، بل مجرد تأجيله، فإنّ فشل الثورة الشيعية في العراق لا يعني نهاية حلم التوسع الإيراني، القائم على الشيعية.

نفوذ إيران في العالم الشيعي، من وجهة نظر الجغرافيا الدينية، تمارسه بخاصة في المناطق الاثني عشرية، لأنّ تأثيرها ضعيف في المناطق الاسماعيلية. وهو قوي في المناطق الأولى حيث رجال الدين منظمون في بنى تراتبية،

وهذا ما يفسر تأثرهم بأندادهم في إيران. وكما كانت النخب الشيوعية خارج الاتحاد السوفياتي متأثرة بأندادها السوفيات، كذلك فالتأثير الإيراني كان واضحاً لدى رجال الدين الشيعة في الشرق الأدنى، حتى قبل الثورة الإسلامية. أما من وجهة النظر الجغراسية فهذا العامل ليس حيادياً. ذلك أنّ المسؤولين في طهران يعتبرون شيعة المنطقة في خدمة إيران، لأن إيران هي في خدمة الشيعية، أي الإسلام الحقيقي. إنها حركة دائمة في الاتجاهين تظهر من خلال التصرفات والحوافز في القطاع المزدوج، الايديولوجي والديبلوماسي.

وما يلفت المراقبين في الديبلوماسية الإيرانية هو حذرها البالغ، لأنّ همها الأول هو الحدّ من نفوذ أخصامها أكثر مما هو في إرادة التوسع. أفلم يكن الأمر كذلك بين الحربين العالميتين، في ما يعني السياسة الخارجية التي كانت تمارس ديبلوماسية على شيء من الحذر، مع مساعدتها الأحزاب الشيوعية الأخرى على إضعاف أعدائها الرأسماليين؟ هذه المقارنة ليست حجة، لكن تقارب الوضعين المتباعدين يعطي فكرة عن ديبلوماسية ليست لدولة يحكمها رجال الدين ولا هي ديبلوماسية الجامعة الشيعية. إنها في الوقت نفسه الديبلوماسيتان معاً.

إنّ صراع النفوذ الذي تقوده طهران في أفغانستان ضد باكستانيين، أو ضد النفوذ الأوزبكي، هو خير مثال على

ذلك. ففي وضع أفغانستان يسعى الإيرانيون إلى دعم الأقلية الشيعية، الهزارة[1]، وفي الوقت ذاته إلى منع سواهم من الاستقرار في المناطق الغربية، ليهدّدوا منها إيران. كما أنّ مساندة حركة أمل الشيعية ـ وحزب الله في ما بعد أيضاً [الناشر] ـ في لبنان يستوحي الاستراتيجية ذاتها.

عند هذه النقطة من الاستقراء، يمكن التساؤل عما إذا كانت الاستراتيجية الحقيقية لإيران ليست إلّا لمجرد السعي لعدم تطويقها ومحاصرتها. فهي متأكدة، عن حق أو عن غير حق، من أنها مطوقة ببلدان سنيّة ترتاب بشيعيتها وتحذر من قوتها الاقليمية، ولذلك فهي تستخدم الأقليات الشيعية لأسباب منها مواجهة هذه البلدان السنيّة، مع اعتبارها أنّ عملية منع التطويق هذه تخدم التوسع الشيعي. إننا، هنا أيضاً، في جدلية الدفاع عن «المركز». فبالنسبة إلى الاتحاد السوفياتي، كان يُفترض الدفاع عن بلد الاشتراكية، أما في إيران فإنّ الدفاع هو عن وطن الشيعية الاصلاحية المجدَّدة، المتخلصة من السلالات المقرّبة من الغرب، الشيعية التي أعادت إيران إلى دعوتها الأصلية: الدفاع عن الإسلام الحقّ.

إنّ استعمال محرك بسرعتين في المتطلبات التقليدية للجغرافيا الإيرانية يفترض المزج والفصل في وسائل العمل،

---

(1) انظر الفصل السادس، «الهزارة في أفغانستان».

في آن واحد. فديبلوماسية الدولة تجهل أو تتجاهل وسائل التخريب والارهاب التي قد تضطر أجهزة المخابرات الإيرانية الخاصة لاعتمادها، خدمة لأهدافها في الشرق الأوسط، في أوروبا أو في أجزاء أخرى من العالم. وفي الوقت ذاته يندمج الجهازان على مستوى القرار. أما ما يمكن تعديله فالتوقيت ودرجة التواتر في هذا القطاع أو ذاك.

هنا نعود أيضاً إلى الاتحاد السوفياتي، حيث لم يكن فيه إلا سلطة واحدة مسؤولة هي الحزب، الذي كان قادراً على إقامة علاقات ديبلوماسية سليمة بأسوإ أعداء الشيوعية، كما كان في وسعه أن يقوم بالتجسس والتخريب وإنشاء خلايا لهذه الغاية في البلدان الرأسمالية. وفي إيران يبدو الوضع مشابهاً: رسمياً هناك إدارة واحدة هي الشيعية، القادرة على أن تقيم، بواسطة الدولة، شبكة علاقات ديبلوماسية مع أكثرية بلدان العالم، لكن ديبلوماسييها لن يترددوا في حثّ الأقليات الشيعية، حيث وجدت، على القيام بأي عمل تخريبي. وجدلية الوسائل تقود إلى جدلية الأهداف، أي اعتماد كل الوسائل لتقوية الدولة الإيرانية، وتالياً التوصل إلى تقوية الشيعية. هذا الوجه من الجغراسيا الإيرانية لا ينتبه له كثيرون، فبعضهم لا يريدون أن يروا فيها إلا التوسع الإيديولوجي، وتوسع المذهب الشيعي، بينما يشيد آخرون باعتدال الديبلوماسية الإيرانية.

من جهة ثانية، نرى أن كتاب ترميدور في إيران يشير إلى الفطنة والعفوية في الممارسات الديبلوماسية للجمهورية الإسلامية.

وإذا أخذنا في الاعتبار عنواناً ورد في هذا الكتاب: «التاج تحت العمامة»، فيمكننا ألا نرى في سياسة إيران الحالية أكثر من نسخة دينية ذات طابع ديني لسياسة آل بهلوي التقليدية، منذ العام 1920. أفلَن يكون ذلك تقليلاً من أهمية مصادر استلهام مسؤولي إيران وأهدافهم على المدى البعيد؟ وإذا كان آيات الله هم أكثر حكمة مما نتصور، في عملهم وتصرفاتهم، فهل تخلّوا عن أحلامهم وعمّا هو أساسي في وجودهم، أي انتصار الحقيقة الشيعية؟ حتى الآن، وبرغم الحرب العراقية-الإيرانية، فقد نجحوا بمركزة الشيعية في الدولة-الأمة الإيرانية العتيقة. فهل هذه مرحلة أم نهاية؟ ولنكن أكثر وضوحاً: هل سيتوقفون هنا؟

منذ 1995 انطلقت الشائعات بشأن قرب حصول إيران على السلاح النووي. فماذا سيحصل عندما تضاف إلى المركزية السياسية الشيعية مركزية نووية، مهما كانت متواضعة؟ وهل يضع السلاح النووي حداً للتوسع أم بالعكس، عندما يتزود «وطن الشيعية» بشبه حصانة، سينطلق نظام طهران في حملات عبر-شيعية؟ طرح هذا السؤال

يفترض أنّ آيات الله، الذين يقومون على مقدرات الدولة والمجتمع الإيرانيين، لم يخلقوا مجتمعاً دينياً فحسب، بل لم يركّزوا في إيران دولة شيعية تبقى للأجيال المقبلة.

مرة جديدة، إنّ هذا التحليل قد يدعو البعض إلى الابتسام، لأن الاعتقاد بواقعيته وإمكان حدوثه يفترض بعض السذاجة. لكن نوعاً من السذاجة قد يكون من باب الفطنة والحذر. فما عسانا نفكر بالسذّج الذين اعتقدوا بحرفية كتاب هتلر، كفاحي؟ والسذّج الآخرين الذين آمنوا بجدّية تصريحات الكومنترن؟

ومن دون أنّ نحاول المقارنة بين هذه الحقائق التاريخية وواقع الشيعة، يجب التشديد على أنّ أي إيديولوجية لا تموت بسهولة، عندما تستند إلى سلطة دولة.

بالعودة إلى نقطتي الارتكاز لسياسة الدولة الإيرانية الخارجية، وحتى لو كنا لا نوافق كلياً على هذه الفكرة، فإنها على الأقل لا تجعلنا ننسى الناحية الدينية للنظام الإيراني. إنّ الرؤيوية الشيعية، وإن كانت غالباً مضمرة، فهي تبقى مع ذلك في مرتكزات الدولة الإيرانية والطموحات الجغراسية لطهران. والشيعية، كملهم للمواقف الجغراسية في إيران، تبقى عاملاً أقل أهمية مما نتصور، إنما أهم مما يمكن أن نعتقد.

V

المأزق الأذري

كانت أذربيجان الحالية اقليماً من الأمبراطورية الفارسية، استولت عليه روسيا في العام 1828، بواسطة معاهدة تركمنشاه. وبانضمامها إلى الأمبراطورية الروسية تحمّلت مختلف التقلّبات والظروف التي مرّت بها روسيا. لكن اكتشاف النفط في باكو، مطلع القرن العشرين، ساهم في تحوّل مجتمع البلاد. ثم عرفت أذربيجان، في عشرينات القرن، استقلالاً عابراً قبل أن تصبح جمهورية فدرالية عضواً في الاتحاد السوفياتي الذي انفصلت عنه في العام 1990.

يشكل الشيعة خمسة وسبعين في المئة من سكان أذربيجان. وهذه المنطقة ذات المصير المميّز كانت قد «تتركت» في القرن السادس عشر بواسطة البدو الرّحل الذين ينتمون إلى أصول تركمانية والآتين من شمال بحر قزوين، وقد اهتدوا إلى المذهب الشيعي بواسطة الدعاة الشيعة خلال تنقلاتهم من منطقة إلى أخرى. هذا الاهتداء جعل الأذريين

يستديرون نحو الامبراطورية الفارسية التي كانت تطمع منذ زمن بخيرات بلدهم. وإذ انقسمت أذربيجان إلى قسمين في القرن التاسع عشر، فقد بقيت تشكل هوية جماعية وثقافية واحدة، إذ أدى الأذريون، في بلاد فارس ثم في إيران الحديثة، دوراً مهماً على الصعيد السياسي كما في أجهزة الدولة. وتداخُل النُّخب الأذرية والفارسية يفسر جزئياً فشل توحيد أذربيجان الذي حاوله ستالين في العام 1947. ففي محاولته التوسع نحو المحيط الهندي، اعتمد ستالين على القومية الأذرية وراهن على شبه الوحدة الدينية والثقافية بين جزءي إيران لكي ينشئ، في إيران نفسها، جمهورية سوفياتية كانت مدعوة، في تخطيطه، لأن تتحد بأذربيجان الشمالية، فيما كان ينشئ جمهورية كردستان، على حساب إيران نفسها. لكن الهجوم المضاد الذي شنّه هذا البلد بمساعدة الأميركيين لم يجد صعوبةً في القضاء على هذه الدولة المصطنعة، وقد ساعدته في ذلك العلاقات التاريخية التي تربط الأذريين الإيرانيين بهذا البلد.

كانت الشيعية على جانبي الحدود تتبع الطريقة ذاتها في المجال الاجتماعي، مع أنّ شيعة الشمال في أذربيجان المستقلة لم يكن لديهم رجال دين منظمون كما في إيران. وكان هؤلاء الأذريون الشماليون قد تحضّروا بواسطة الفتح

الروسي في القرن التاسع عشر، تحضّراً ساعد على إيجاد وعي سياسي عزّزه اكتشاف النفط. فشكّل الأذريون في امبراطورية القياصرة المتهافتة إتنية مستقلة، بل أمة تعي ذاتها، وتالياً متضامنة مع إخوانها في بلاد فارس. وفي المرحلة السوفياتية أنشئت في أذربيجان مديرية تعنى بمسلمي عبر القوقاز مقرّها في باكو، وكان في صلب مهمّاتها الاهتمام بمجمل السكان الشيعة في جمهوريات الاتحاد السوفياتي.

هذا الوعي الوطني الأذري ترسّخ مع الاستقلال السياسي الأخير بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وتأكد من خلال الحرب ضد الأرمن. لكن هذا الوعي وجد نفسه على مفترق خيارات جغراسية؛ وانتماء خمسة وسبعين بالمئة من الأذريين إلى الشيعة الاثني عشرية هو أحد المعايير الأساسية لتقرير مستقبل هذا البلد.

يتعلق المأزق الأذري بالتوجه العام للبلاد، وتالياً بتحالفاتها. ومع أنّ الأذريين يتكلمون لغة قريبة من اللغة التركية، فهم يجدون أنّ الشيعية تفصلهم عن الأتراك، لأن تركيا، التي تقوم مبدئياً على أسس علمانية ولا دينية، تعتقد أنّ عليها قيادة مجمل العالم التركي. وأنقرة تقدّر أنّ لها دوراً مهمّاً تؤديه في أذربيجان الجديدة. فالتضامن الاتني القومي ـ وهو تعبير جديد عن الطورانية لا يسعى إلى ضمّ البلدان

الأخرى ـ يجد له أصداء إيجابية في الأوساط العلمانية الأذرية، بخاصة أنّ تركيا قد تكون مستثمراً في مقدوره أن ينتشل الأذريين من وهدة صعوباتهم الاقتصادية. وهذا الاختلاف يفسر اختيار أذربيجان للأبجدية اللاتينية بدلاً من السيريلية في العام 1992.

الاحتمال الثاني هو أن تتجه أذربيجان، في إطار مجموعة الدول المستقلة، نحو روسيا والفضاء السوفياتي القديم. فروسيا تحاول من جهتها أن تحدّ من النفوذ التركي في أذربيجان، وفي اعتقادها أنّ هذا النفوذ تشجعه الولايات المتحدة التي تحاول عرقلة تأسيس امبراطورية روسية جديدة على أنقاض الاتحاد السوفياتي. فقِدَم العلاقات الاقتصادية، بخاصة في مجال البنى التحتية، يجعل من البوابة الروسية مدخلاً إلزامياً بالنسبة إلى النخب السياسية في باكو، لكن تطور أذربيجان يتوقف أيضاً على الحقائق الإقليمية وعلى الصراع الدائم بين الأذريين والأرمن، بخاصة في شأن اقليم كرباخ، حيث تدور حرب أهلية قاسية، إذ يسعى الأذريون إلى طرد الأرمن، بينما يسعى هؤلاء إلى السيطرة على تلك المنطقة.

في العام 1995 استطاع الأرمن أن يؤمنوا تواصلاً على الأرض بين كرباخ وبلدهم، ما يعني للأذريين أنّ جزءاً من أرضهم يحتلّه الأرمن، عدوُّهم التقليدي. وقد أفادت الحرب

الأرمنية-الأذرية موسكو، التي توصلت إلى استبعاد الفريق السياسي الذي تشكّل بعد الاستقلال برئاسة إلتشيباي والذي يقود سياسة متعاطفة مع أنقرة. في ما بعد، اتجهت سلطات باكو في سياستها نحو الأميركيين.

الاحتمال الثالث الممكن لأذربيجان، على المدى الطويل، هو الاتجاه نحو إيران. فللوهلة الأولى يبدو أنّ ثقل الماضي والتضامن الثقافي يجعل هذا الإمكان أكثر احتمالاً. لكن انتماء هذا الاقليم إلى الشيعة الاثني عشرية لا يجب تفسيره بطريقة مبسّطة. أولاً لأنّ هذا المذهب قد تأثر، خلال سبعين سنة، بالنظام السوفياتي ودعاوته الملحدة. ففي الحقيقة، حتى لو كانت الشيعية الأذرية تعرف اليوم نهضة لا شك فيها، فهي تصطدم بمجتمع تعلمَنَ بعمق. وليس من المؤكد أنّ الرأي العام الأذري يتمنى أن يقوم في البلاد نظام مشابه للنظام القائم في إيران. أما التضامن الاتني والثقافي والديني، الذي كان قائماً في الماضي، فهو لا يخلق تلقائياً الشروط المناسبة لهذا التوجّه. هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإنّ إيران لا تبدو متحمّسة لتشجيع النفوذ الشيعي في أذربيجان، خوفاً من أن تلجأ القومية الأذرية، عن طريق الاستناد إلى إيمان ديني مشترك، وكردة فعل، إلى توحيد شقّي أذربيجان لمصلحتها هي، لا لمصلحة طهران.

إنّ انفصال أذربيجان الشمالية عن إيران يشكل حتماً مسألة

عاطفية بالنسبة إلى إيران آيات الله، لكنه يشكّل أيضاً حقيقة متفجّرة وخطرة في مقاربتها التي يمكن أن تنقلب ضد إيران. ذلك أنّ هاجسها الأساسي هو المحافظة على وحدة البلاد، لهذا ترى من الحكمة عدم تشجيع الوطنية الأذرية. لكن هذا لا يعني أنه ليس لإيران نفوذ ديني على مستوى النخب الشيعية. فالملالي الأذريون متأثرون جداً بأندادهم الإيرانيين في ممارساتهم الدينية. ومع الانتماء المشترك للشيعية الاثني عشرية، فإيران هي تواصُل اقليمي مع أذربيجان، التي تنظر إليه باعتباره تهديداً لهويتها. لكن الأذريين يبرهنون عن وعي وطني كبير (باستثناء بعض الحركات المتطرفة)، وسكان أذربيجان المستقلة لا يتمنون استعادة الجزء الجنوبي من بلادهم، كما أنهم لا يريدون الانضمام إلى أذربيجان كبرى يسيطر عليها الملالي الإيرانيون.

هذا يفسّر كم هي العلاقات التي يمكن أن توحّد إيران وأذربيجان الشيعيتين معقّدة وملتبسة. يضاف إلى هذا التعقيد الداخلي دعم إيران للأرمن في صراعهم لاستعادة منطقة كرباخ. وهناك سببان يدفعان بإيران لاتخاذ هذا الموقف: الحدّ من الاندفاعة التركية في أذربيجان، و«مساعدة» موسكو على مواجهة تركيا في منطقة القوقاز، باعتبار تركيا قاعدة أمامية للأميركيين.

فالمأزق الأذري يشمل اذن قوى اقليمية، على خلفية

صراع نفوذ لا تغيب عنه أميركا. لذلك لا تطرح المسألة الشيعية الأذرية ببساطة، كما قد يظن البعض. وليس لأنّ الأذريين هم في غالبيتهم من الشيعة فقد يتمنون العودة إلى فلك إيران الإسلامية؛ وليس لأنهم يتكلمون لغة قريبة من التركية فقد يكونون مستعدين ليصبحوا محمية اقتصادية أو سياسية لتركيا الجديدة. وأخيراً فإن أذربيجان تستبعد أن تصبح جرماً يدور في فلك امبراطورية روسية جديدة لا تقوم على الشيوعية، بل على القوة الاقتصادية والسياسية والعسكرية المصبوغة بألوان الليبرالية. ومع ذلك فلا ينبغي أن يغيب عن البال أنّ أذريي إيران، برغم المرحلة الستالينية في العام 1946 والمحاولة الأقدم في العام 1920 لإقامة أذربيجان مستقلة في تبريز، قد بقوا أوفياء لإيران. ويبدو ذلك واضحاً، على سبيل المثال، من المساعدة الدائمة التي يقدمونها للسلطة الإسلامية في إيران لإخضاع الأكراد، أعداءها المزمنين، ومن وجود أذريين يشغلون مراكز مهمّة في السلطات العسكرية والإدارية والدينية في إيران اليوم.

من المحتمل أن تستمر ظاهرة تقسيم أذربيجان. فالانتماء إلى الشيعية يولّد بطبيعة الحال تعاطفاً مع إيران، لكن السياسة الخارجية والرؤية الجغراسية لا تقوم على مجرد تعاطف وُلد من ماضٍ ديني وثقافي مشترك. ويمكن الرهان على أنّ أذربيجان، في محاولتها الحدّ من النفوذ الروسي، ستحاول

أن تلعب لعبة توازن ذكية بين تركيا وإيران، تعتمد فيها حيناً على القرابة الاتنية واللغوية، وحيناً آخر على الهوية والقرابة الدينية. هذه اللعبة وحدها ستسمح لأذربيجان باتقاء العودة إلى المدى السوفياتي، ومن هنا الهاجس الذي يتملكها بضرورة الانضمام إلى حلف شمال الأطلسي.

هكذا تبدو أذربيجان شيعية بما فيه الكفاية حتى لا تتعاطف كلياً مع تركيا، وبشيعية محدودة لتتعاطف تماماً مع إيران، لكن هذه الشيعية تكفيها لاتقاء استتباعها بواسطة روسيا الجديدة.

VI
الهزارة في أفغانستان

ليس أصل الهزارة معروفاً بدقة، لكن أكثرية المؤلفين تتفق على أنهم يتحدرون من مغول جنكيزخان. في القرن السابع عشر كانت منطقة هزاراجات حيث يعيش الهزارة قد احتلتها الأمبراطورية الفارسية. ومن المؤكد أنهم انتموا إلى المذهب الشيعي في تلك الفترة. لكن هذا الانتماء إلى الشيعة الاثني عشرية كان متكيّفاً مع الظروف الخاصة بهؤلاء القوم، إذ كان تديّناً شعبيّاً مبنيّاً على إجلال بعض الأشخاص الأتقياء، مع رجال دين أقل تنظيماً مما في إيران.

وفي القرن الثامن عشر، عندما تأسست أفغانستان كدولة حاجز بين خانات الأوزبك والأمبراطورية الفارسية، كانت شرعيتها مبنية على المذهب السنّي. ففي هذه الدولة المتعددة الاثنية كانت السيطرة السنيّة لقبائل البشتون على حساب الهزارة الشيعيين. وحتى نهاية القرن التاسع عشر قامت حملات دموية لإخضاع الهزارة والاستيلاء على أرضهم.

لذلك كان هؤلاء دائماً، مع بداية القرن العشرين، قوماً من المستبعَدين والمهمشين في أفغانستان، في المجالات السياسية والثقافية والدينية والاقتصادية. وفي العام 1919 حصل نوع من إعادة الاعتبار إليهم خلال مُلك أمين الله، في محاولته عصرنة الدولة الأفغانية، إذ دمج فيها العناصر غير البشتونية. وقد تميّزت هذه المرحلة بانتقال الهزارة إلى المدن، حيث شكلوا بروليتاريا فقيرة ومستضعَفة، بخاصة في قابول.

استفاق عالم الهزارة من غفوته التقليدية، في ستينات القرن العشرين، فظهرت فيه نخب علمانية اتجهت أكثريتها نحو الماركسية بمنحاها الصينيّ الماويّ، فيما كانت تتشكل نخب أخرى من رجال الدين الذين درسوا في إيران، وهم من الشباب الذين أخذوا يعارضون أندادهم من التقليديين.

وقد أدى تنامي الشيوعية المتصاعد، في العام 1979، إلى انتفاضة كانت حجة للاحتلال السوفياتي. تلك الانتفاضة العامة، التي قامت لأسباب مختلفة، لم يكن الهزارة من الأواخر فيها. ومع أنهم منقسمون سياسياً، فقد أفادوا من قيام النظام الشيوعي في قابول ليرفضوا أي وصاية أفغانية ـ أي بشتونية ـ على منطقتهم. فالدولة الأفغانية، التي يحكمها البشتون تقليدياً، وبوقوعها في أيدي الشيوعيين، أصبح الهزارة لا يطيقونها إطلاقاً؛ وفي الوقت نفسه سمحت لهم هذه الانتفاضة ببداية تحوّل سياسي واجتماعي مهمّ.

وإذ تسببت حرب أفغانستان بولادة وعي وطني، فقد كان لها تأثير كبير. ذلك أنّ الوضع الاستراتيجي لمنطقة الهزارة، كعقدة تواصُل في وسط أفغانستان، أضفى على المقاومة الهزارية أهمية ملحوظة. لكن هذه المقاومة للمحتل السوفياتي وللحكومة الشيوعية الأفغانية لم تكن وحدها في أساس هذا الوعي الجديد للهزارة، بل النفوذ المتصاعد لرجال الدين الشيعة الجدد. فهؤلاء الذين درسوا في إيران، حتى قبل انتصار الخمينية، أخذوا يعارضون أندادهم التقليديين، لا للحلول محلهم وحسب، ولكن بخاصة لتعديل الممارسة والتعليم الدينيين. ففي الواقع وفي نظر هؤلاء لا يجب أن تكتفي الشيعية بالتعبير عن الإيمان التقليدي، بل يُفترض أن تكون قوة تغيير. وفعلياً اكتشف رجال الدين الهزارة الجدد في دينهم دينامية نبوية، وأدى التقاء الصراع المسلح والصحوة الدينية إلى ولادة وعي سياسي جديد لدى الهزارة، كعنصر أساسي لتطوّر الوعي الاتني والوطني لهذا الشعب.

لكننا لن ننسب هذا التحول كلياً إلى النفوذ الإيراني، مع أن طهران كانت تواكبه بشكل دائم. ففي البداية كانت إيران تكتفي بالسهر على مصالح هذه الطائفة الشيعية البعيدة والمنسيّة، ثم أخذت تشجع بينها تأسيس حزب يدين لها بالولاء، أطلق عليه اسم «النصر»، لتنتهي بتأطيره وضمّه إلى الثورة الإسلامية. ولم يحصل ذلك من دون صعوبات، فهذه

الثورة كانت تصطدم بالبنى التقليدية الشيعية في منطقة الهزارة. وهكذا فإنّ رجال الدين الشيعيين فيها لم يتردّدوا في إدانة الثورة الإسلامية المنتصرة في طهران، بسبب صيغتها الدينية.

إنّ تطور منطقة الهزارة والمسألة الشيعية في أفغانستان، من خلال النفوذ الإيراني، لا يجب أن نقرأه بشكل مبسّط. ففي بلد تحكمه تقليدياً البنى القبلية، لا يمكن أن تطبق عليه القواعد المعمول بها في البلدان المتطورة. وإذا كان هناك صراع نفوذ بين التقليديين والمجددين من رجال الدين، أو إذا أرادت طهران أن يحصل كل ذلك لمصلحتها، فقد جرت الأمور ـ وما زالت ـ في إطار مواجهات قبلية وخصومات تجعل اللعبة السياسية والدينية أكثر تعقيداً. ففي مناطق جبلية أفغانية تشغلها القبائل، هناك دائماً استثناءات وتباينات ومواقف خاصة لفرق مختلفة ضمن المجموعات السياسية، الاثنية أو الدينية. وفي هذه الحالة يشهد على ذلك وجود ثمانية أحزاب سياسية، علماً أنّ نسبة الهزارة لا تتعدى ستة عشر في المئة من السكان الأفغان.

إنّ الانسحاب السوفياتي في العام 1989، والانهيار التدريجي للنظام الشيوعي الأفغاني الذي تلاه، كنتيجة لانهيار الشيوعية في الاتحاد السوفياتي، جعلت من الهزارة معنيين في شكل كامل بالأزمات وبالمستقبل السياسي لأفغانستان.

تتميز هذه المرحلة الجديدة من التاريخ الأفغاني، على الصعيد الداخلي، بصراع بين الأحزاب التي تمثل الاثنيات الأربع (البشتون والطاجك والأوزبك والهزارة) على خلفية دسائس الدول المجاورة (إيران وباكستان وأوزبكستان) التي حاولت فرض سياستها أو الدفاع عن مصالحها في أفغانستان. هذا من دون الكلام على الدول الكبرى، كروسيا والصين أو الولايات المتحدة.

في العام 1992 كانت الأمور على مستوى معقول من البساطة في أفغانستان؛ فضدّ عودة هيمنة البشتون شكّل الأوزبك والطاجك والهزارة نوعاً من التحالف الثانوي الأهمية، بالنسبة إلى لعبة القوى الكبرى، فصار الهزارة جزءاً مهمّاً من الجبهة المضادة للبشتون، التي كانت تميز المرحلة ما بعد السوفياتية. وكانت الدعاوة السوفياتية ناشطة باتجاه هزارة قابول الذين يؤلفون البروليتاريا الكادحة. لكن عدم الاستقرار السياسي في أفغانستان، الدولة المتعددة الاثنية، جعل هذه الظاهرات مخاطرة غير مأمونة العواقب. ويجب التذكير هنا بالتحديد الذي أطلقه كزافييه دوبلانهول: «الأفغانستان أو عكس الدولة». فالعائق الأساسي في هذا البلد يكمن في تعدد إتنياته، وبخاصة في عدم استقرار العلاقات بين هذه الاثنيات. ومع ذلك فإنّ المواجهة بين

الهزارة-الشيعة والبستون-السنة يبقى أحد مفاتيح هذا الصراع، مهما يكن تطور التحالفات.

لقد رافق توطّد هوية الهزارة تدعيم للوجود الإيراني، وهذا ما يفسر إنشاء حزب هزاري، بمبادرة إيرانية، دعي «حزب الوداد». وقد شهدت البلاد في العام 1994 انقلاباً مثيراً في التحالفات، إذ خرج الفريق الأوزبكي من التحالف الحكومي المناهض للبشتون لكي يتحالف مع الزعيم البشتوني حكمتيار. وفي الفترة ذاتها كثّفت العربية السعودية مساعدتها لحزب الاتحاد البشتوني السنّي، فاندلعت المنافسة بين إيران والسعودية، أي بين السنيّة الأكثر تشدداً وشيعية الدولة الإيرانية، لتستقر في مناحي الحياة الأفغانية.

ومنذ زمن طويل كان همّ طهران الأساسي في هذه المنطقة منع استفراد الهزارة واستبعادهم من الحياة السياسية، كي يتابعوا تأثيرهم على مستقبل أفغانستان. وقد شهدت نهاية العام 1994 ظاهرة غير منتظرة، هي نشوء طالبان، أو «الطلاب الإسلاميين». ثم انّ حكمتيار، المسؤول البشتوني السني الذي يناهض التحالف الرسمي لرباني ومسعود ـ وكلاهما من الطاجك ـ نال دعم الجنرال دستم، وهو أوزبكي تدعمه أوزبكستان المستقلة. في غضون ذلك كان حكمتيار قد استجلب نفور واشنطن، بدعمه العراق في حرب الخليج وتورّطه، عام 1993، في الاعتداء على مركز التجارة

العالمي في نيويورك. هذه الأحداث دفعت الأميركيين بالتأكيد ليختاروا، عن طريق باكستان، حلفاء جدداً: الطالبان، الإسلاميين السنيين والبشتون الأصوليين، الذين يهدفون إلى الاستيلاء على افغانستان ليقيموا دولة موحدة لمصلحة باكستان. وإذا قارنّا التعقيدات وعدم الاستقرار في التحالفات الأفغانية بالأزمات التي تعانيها دول البلقان والقوقاز لوجدنا أنّ الأولى هي أصعب وأكثر تعقيداً. ففي العام 1995 كان بعض المراقبين يظنون أنّ الهزارة يمكنهم أن يدخلوا في التحالف مع الطالبان لمواجهة التحالف الطاجكي الحاكم في قابول، وهو تحالف مؤقت وضد الطبيعة بين الطالبان السنّة المتشددين والشيعيين الهزارة. ومنذ ذلك الحين لجأ الطالبان، الذين كانوا يحكمون أفغانستان، إلى زيادة الخلاف بين البشتون «أصدقاء باكستان» والهزارة «أصدقاء إيران»، بخاصة أنّ العلاقات بين طهران وإسلام أباد كانت تتدهور بسرعة. فزادت بذلك المنافسة الإيرانية-باكستانية في أفغانستان وآسيا الوسطى.

تغير عالم الهزارة منذ خمسة عشر عاماً، فقد أصبح جزءاً لا يتجزأ من الواقع الأفغاني، وتالياً من اللعبة الإقليمية وحتى الدولية. كانت الشيعية الهزارية أحد محرّكي هذا التحوّل، وستبقى طويلاً عنصر تلاحم لهذه الاثنية. إضافة إلى ذلك،

إنّ استخدام طهران للقضية الهزارية سيدوم، مهما تبدّلت التحالفات، وكما في أذربيجان ـ مع اختلاف بسيط هو عدم وجود تواصل في الأرض بين منطقة الهزارة وإيران ـ، فوجود الشيعة أمّن تقوية التعاطف. ومهما يكن من أمر، فأزمة الهزارة تُظهر أنّ الانقطاع السني-الشيعي في بلدان الشرق الأوسط يبقى عاملاً أساسياً في الجغرافيا السياسية، بخاصة عندما يشتمل على تباينات اتنية واجتماعية عميقة الجذور. وقد أكدت هذا الانقطاع المذابح المنهجية للشيعة على أيدي الطالبان.



VII

علويو تركيا

غالباً ما نجهل أو ننسى أنّ ربع السكان الأتراك تقريباً هم من الشيعة. وهذه نسبة كبيرة إذا تذكرنا أنّ السلطنة العثمانية، التي سبقت الجمهورية التركية، كانت خلال أجيال قاعدة السنّة وضمانتهم. وهذه نسبة كبيرة أيضاً إذا تذكرنا أنّ هذه الصيغة من الشيعية هي دين مقفل، إذ لا يمكن أن يصير الانسان علويًّا، بل هو يولد علويًّا وحسب. إنها طائفة مقفلة، كما هم الدروز أيضاً. وهؤلاء العلويون، الذين يعيشون في جنوب شرق الأناضول، كانوا يُدعون في الماضي «كيزيلباس»، بسبب أصولهم البدوية التركمانية.

يعود وجود الشيعية في هذا الجزء من سهل الأناضول إلى القرن السابع عشر. في تلك المرحلة كانت الشيعية أكثرية في هذه المناطق التي غلب عليها طابع الترحّل الكثيف. فالعلويون هم من الشيعة الاثني عشرية، إنما لم يكن لديهم، بخلاف الإيرانيين، رجال دين منظمون ضمن أطر وهيكليات.

ولم يكن ذلك الاختلاف وحده ما يميّزهم عن إخوانهم الإيرانيين. ذلك أنّ الفقه العلوي تطور على نحو مستقل، أدرجت فيه مواضيع لم يعرفها الإسلام التقليدي، كمثل تأليه بعض الأولياء، وهذه إحدى خصائصه السريّة، التي تعطيه طابعاً باطنياً يأخذه عليه منتقدوه. وفي الواقع انّ ما يميزه هو التحديد الذي أطلقه عليه كزافييه دوپلانهول: «العلوية الأناضولية تبقى من دون هيكلية، ومن نوع نبويّ».

غياب التنظيم والهيكليات وهذا المحتوى الخاص عرّضت العلويين لا لارتياب السلطات العثمانية وحسب، بل للكثير من الاضطهاد والتهميش الاجتماعي. فعلى خلاف الأديان الأخرى لم يكن العلويون معتبرين كملّة، وهي الصيغة التي كان سلاطين العثمانيين يراقبون بموجبها هيكليات التنظيم الديني والاجتماعي ويديرون التعدّد الطائفي في سلطنتهم. هذان الاستبعاد والتهميش سيكونان سبب انضوائهم العميق والكثيف إلى الكمالية. فالجمهورية العلمانية التي أنشأها مصطفى كمال شكلت بالنسبة إلى العلويين أفضل حاجز ضد اضطهادات الماضي. ثم إنّ رسالة التحديث التي أطلقها أتاتورك كانت تنسجم مع بعض طروحات العلويين حول تطوّر العالم. ومنذ ذلك الحين أصبح العلويون سنداً مهمًا للكمالية. وبعد الحرب العالمية الأولى كان للتحوّل الاقتصادي والاجتماعي في تركيا تأثير مزدوج على الطائفة

العلوية: فمن جهة أخذ أفرادها ينزحون إلى أماكن أخرى في البلاد، ويغتربون كذلك إلى خارج الحدود، ومن جهة أخرى انضم العلويون بكثافة إلى الأحزاب اليسارية والنقابات التركية. وهكذا أصبحت العلوية، مع الوقت، «الديانة النبوية»، الحليف الأكثر تصميماً للعلمانية الكمالية.

ومن مفارقات هذه الطائفة تعلّقها باللغة التركية. فعلى مثال الشيعة المقيمين خارج المجال السنّي والعربي، رفض العلويون اعتماد العربية كلغة دينية. هذا التملق جعل من العلويين قوميين أتراكاً ـ قوميين يساريين، حذرين إزاء العالم الغربي ومعادين للعالم السوفياتي. أما المفارقة القصوى والأخيرة للعلوية فهي، بكونها الهيكلية التي تغذي القومية التركية، تضمّ بين صفوفها أقلية مهمة لا تتألف من الأتراك بل من الأكراد الذين يتكلمون اللغة الكردية. هؤلاء الأكراد العلويون هم ضحية تهميشين: بالنسبة إلى التاريخ التركي التقليدي هم شيعة في عالم سنّي، وأكراد في عالم تركي؛ وهم أنفسهم موضوع حذر بالنسبة إلى الأكراد الآخرين من السنّة. وكأقلية الأقلية ضمن الأقلية، يُنظر إلى الأكراد العلويين ـ بخاصة من جانب حزب العمال الكردستاني ـ كعملاء لأنقرة تدسّهم داخل الثورة الكردية من أجل تقسيمها.

واليوم، مع صعود نجم الأحزاب الإسلاموية في تركيا ـ وبخاصة حزب الرفاه ـ يرى العلويون أنفسهم مهددين،

كشيعة، بتجدّد الأصولية السنية. فعددهم المرتفع (حوالي ربع عدد السكان الأتراك) وانتشارهم على مجمل الأراضي التركية مع ازدياد العمران وازدهار المدن ونموّها الاقتصادي، حولت العلويين إلى مكوّن رئيسي في الجغرافيا السياسية الداخلية، وإلى ذلك فهم متعلقون أكثر منهم في أي زمن مضى بعلمانيتهم وقيمهم اليسارية، ويتابعون تأييدهم للأوساط التي تحمل لواء ما بعد الكمالية، بخاصة أنّ الإسلامويين الأتراك يتحاملون عليهم علناً. فمنذ تشرين الأول/ أكتوبر 1994 حصلت بعض التعديات على العلويين في مدن الأناضول الكبرى، وامتدت هذه الاضطهادات إلى الأراضي الألمانية، حيث يعيش حوالي المليونين من الأتراك، بينهم ستمئة ألف علوي. وفي آذار/ مارس 1995 حصلت بعض الاعتداءات التي استهدفت هؤلاء في ألمانيا.

وفي تركيا هنالك أيضاً فئة أخرى من الشيعة هم «البكداشيون». هؤلاء تقيم أكثريتهم في المدن، وكانوا قد أدوا دوراً مهماً في تاريخ السلطنة العثمانية، إذ كان العسكر الانكشاري قد اعتمد البكداشية ديناً له ـ وبالأحرى كعقيدة للجماعة. لهذه الأسباب كان البكداشيون طليعة التوسع التركي، ثم طليعة الدفاع عن السلطنة عندما حان زمن أفولها. لقد كانوا يجتمعون في ما يشبه الأديار، فأوجدوا صيغة متميزة من الشيعية، باختلاف ملحوظ عن العلويين، إذ

جعلوا من مذهبهم ديانة مفتوحة يمكن الانضمام إليها. ولعل السبب في ذلك أنهم كانوا يقيمون في المدن، بينما كان العلويون في الماضي يقيمون في الأرياف ويتعاطون الزراعة.

إنّ اختفاء جيش الانكشارية كان ضربة قاسية للبكداشيين، أما الضربة الثانية فجاءتهم من مصطفى كمال الذي صادر سائر أملاك أخوياتهم وتجمعاتهم. اليوم يعيش من تبقى منهم في تركيا وكذلك في البلقان. ففي ألبانيا مثلاً، حيث شغل البكداشيون مراكز مهمة، بما في ذلك بعد انسحاب الأتراك وبين الحربين العالميتين، حيث كانت البكداشية تؤلف ـ مع السنّية والأرثوذكسية والكاثوليكية ـ إحدى الطوائف الأربع في البلاد. وقد سمحت لها هيكليتها المرنة بأن تستمر إلى ما بعد النظام الملحد لأنور خوجة. وفي ألبانيا ما بعد الشيوعية تزدهر البكداشية وتؤمّن لتركيا علاقة إضافية بممتلكاتها البلقانية القديمة.

تبدو الشيعية التركية هامشية على صعيدين: أولاً بالنسبة إلى الإسلام، وثانياً بالنسبة إلى الشيعية الاثني عشرية كما تمارَس في إيران. كما أنها جانبية بالنسبة إلى الموضوعات والآراء الدينية التي تطرحها والبعيدة جداً عن الشيعية الرسمية. هذه الصيغة من التفرد في الشيعية توضّح في عصرنا الحاضر ظاهرة «الأدلجة» الدائمة والمعروفة لطائفة ما، أو على الأقل لتيار ديني أقلّي.

في أيامنا خرج العلويون من عزلتهم الاجتماعية ومن مناطقهم الجغرافية. وهكذا ففي بلد السنيّة الظافرة يكاد هذا التيار الأقلي في الشيعية أن يصبح عاملاً مهماً على المسرح السياسي التركي. لكن هذا التزايد في نفوذ الظاهرة العلوية ليست له نتائج مباشرة على الجغراسيا الخارجية، لأنه ليس هناك من علاقة مباشرة بين الطائفة العلوية التركية والثورة الإسلامية. ومع ذلك لا ينبغي أن نقلّل من شأن العلوية. فهي، كظاهرة تركية بامتياز، قد خرجت من التهميش الاجتماعي والسياسي لتصبح أحد مفاتيح مستقبل تركيا. وهذا الدور الجديد ليس من دون مخاطر؛ إذ إنه قد يعرّض العلويين لاضطهاد الإسلامويين الأتراك. لكن ألم تكن العلوية منذ نشأتها، كما الحركات الشيعية الأخرى، طائفة المضطهدين؟

VIII

شيعة شبه القارة الهندية

عندما بدأت بريطانيا فتح الهند، ابتداءً من القرن الثامن عشر، كان السكان الذين ستحكمهم متنوعين، إتنيًّا ودينيًّا. فإلى جانب الهندوس والسيخ والبوذيين والمسيحيين كانت هنالك طائفة مهمة من المسلمين، وبين هؤلاء شيعيون. وقد جرت أسلمة هؤلاء بطريقتين: سلمية عن طريق التجارة انطلاقاً من الموانئ، وعنفية بواسطة الفتح الذي قامت به أقوام تركية ـ أفغانية أتت من الشمال لكي تفرض الإسلام بالقوة في شمال البلاد.

وفي تلك الآونة وحّدت الأمبراطورية المغولية جزءًا مهمًّا مما سيصبح الاتحاد الهندي، تحت سلطة سلالة ذات أصول تركية وثقافة إيرانية، في بلد متعدد الدين والاتنية. وتُرجم هذا النفوذ الإيراني على الأرض بانتشار الشيعة الاثني عشرية. فالمغول كانوا يتكلمون الفارسية ولم يترددوا في تسليم السلطات والمراكز الادارية المهمة وسواها إلى موظفين

فارسيين. ذلك أنّ الهند وآسيا الوسطى كانت، في تلك المرحلة، مجال نفوذ الثقافة الفارسية. وتأثير تلك الثقافة ـ حتى لو اعتمدنا الكلمة بمعناها الواسع ـ لا يمكن التعبير عنه اليوم إلا إقليميًا. لكن يجب ألّا ننسى أن اللغة والنظام الإداري الفارسيين، في العصور الوسيطة كما في العصور الحديثة، كانا منتشرين خارج حدود الأمبراطورية الفارسية. وفي حال الهند ترافق هذا النفوذ مع حضور جماعات شيعية مهمّة.

وفي هذا القرن الثامن عشر أيضاً كان شبه القارة الهندية الواسع، المدعو لأن يصير أمبراطورية الهند البريطانية، يشتمل على ثلاثة أنواع من الشيعة. ففي الشمال، حول مدينة «لوكنو» في منطقة أوتار پرادش الحالية، كانت قد استقرت جماعة شيعية كبيرة منذ زمن. كذلك كان هنالك كثير من الشيعة يعيشون قرب الحدود التي تفصل الهند عن باكستان. وفي ما سيصبح باكستان الحالية كان الشيعة الاثنا عشريون يتجمعون حول مدينة كراتشي، التي تحتوي الآن طائفة مهمّة من الشيعة. وقد عرف مجتمع الشيعة الاثني عشرية ازدهاراً مرموقاً تحت سلطة السلالة المغولية، كما يمكن أن نجد اليوم شيعة هنوداً يشكلون في الواقع أقلية الأقلية في أقاليم أوتار پرادش وراجستان وكشمير والبنجاب. وهناك طائفة شيعية أخرى ذات حضور واسع على شواطئ الهند الغربية

وفي جنوب باكستان. إنهم من الاسماعيليين، وهم إما من المستعلية وإما من النزاريين. فالمستعلية يتحدرون من الخلافة الفاطمية وهم يسمّون بهارى ويتمركزون في منطقة بومباي. إنهم لا يعترفون بسلطة الآغاخان وهم من الجماعات القليلة النادرة التي نجحت في تأمين استمرارها، ولهم حضورهم في اليمن.

في الهند، كما في باكستان، يدعى اسماعيليو الخط النزاري «خوجة»، ويستحق تاريخهم أن نتوقف عنده قليلاً. إنهم يتحدرون من الحركة المعروفة باسم الحشاشين التي حكمت شمال إيران وأرهبت الخلفاء السنة ومعهم الصليبيين. لكن تدمير موقعهم في علموت جعل الكثيرين منهم يفرّون نحو الشرق، صوب البلاد الهندية.

في بداية القرن التاسع عشر كان رئيسهم الروحي يعيش في منطقة كرمان، في بلاد فارس. وفي تلك المرحلة منحه الشاه المالك لقب آغاخان. ومنذ ذلك الحين بدأت تظهر الانشقاقات السياسية والدينية، فوظفتها السياسة البريطانية لتوسيع نفوذها إلى بلاد فارس الشرقية، لكن فشل عصيان الآغاخان الأول اضطره للجوء إلى الهند الانكليزية، بحماية البريطانيين. وكان ذلك في أساس نشأة الآغاخانات الذين تتغذى سلطتهم المالية بواسطة شتات الطائفة الاسماعيلية في العالم، التي تعدّ ستة عشر مليون مؤمن في كل من افريقيا وأميركا وآسيا. هذا الشتات، الذي يتمتع بشبكة نفوذ على

جانب كبير من الأهمية، ليست له أرض يتركز فيها، بل هو يجتمع حول شخص الآغاخان الحالي، الرئيس الروحي والسياسي للطائفة وأحد أكبر المتمولين في العالم.

كان شيعة امبراطورية الهند، حتى الاستقلال، أقلّية على صعيدين: بالنسبة إلى الكتلة الهندوسية الضخمة وإزاء المسلمين الآخرين. وكانوا يمثلون، في الاجمال، نحو عشرة في المئة من مسلمي الامبراطورية. وفي العام 1947 كان للاستقلال الذي وافقت عليه السلطات البريطانية، ولتقسيم الهند على أسس طائفية، آثار مهمة على الجماعات الشيعية. إذ استقر قسم منها في باكستان الغربية، وقسم آخر أقلّي في باكستان الشرقية التي ستصبح بنغلادش، في ما بعد.

اليوم، يلخّص وضع هؤلاء الشيعة المتحدّرين من العالم الأنغلو-هندي للقرن التاسع عشر كالآتي: في باكستان يقدر عددهم بما بين سبعة وعشرين وخمسة وثلاثين مليوناً، علماً أنه يصعب الحصول على احصاءات دقيقة، لأنّ باكستان تريد نفسها دولة سنيّة؛ وهي تسعى، لأسباب أكيدة ومعروفة، للتقليل من عدد الشيعة ووزنهم السياسي، بخاصة أنهم منقسمون بين أكثرية اثني عشرية وأقلية إسماعيلية؛ أما في الهند، حيث بقي الشيعة أقلّية في الأقلية، فيقدّر عددهم بحوالي خمسة وعشرين مليوناً، وهم منقسمون بدورهم بين المذهبين المشار إليهما.

منذ بضع سنوات أمسى وضع هؤلاء الشيعة أكثر صعوبة. فهم يواجهون في الهند الحركات الهندوسية المتطرفة، التي لا تميز بينهم وبين السنّة وترفضهم معاً بحدّة متزايدة. وفي الوقت ذاته يجدون أنفسهم موضوع تظاهرات عدائية ـ وأحياناً دموية ـ من جانب الحركات السنيّة المتشدّدة. والوضع ذاته قائم في باكستان، حيث الشيعة هم منذ بضع سنوات ضحية اعتداءات خطيرة يرتكبها المتطرفون السنّة. وكردّة فعل، أدى هذا العنف إلى انشاء أحزاب شيعية متطرفة منها حزبا التحريك والجعفرية تهاجم بدورها السنّة.

دورات العنف المسلح هذه بلغت الآن مستوى بالغ الخطورة، مما لم يعد معه السنة والشيعة يتورعون عن مهاجمة بعضهم حتى في أماكن صلاتهم وعبادتهم؛ وتتسبب هذه الاعتداءات بمئات القتلى سنويًا. وهكذا ففي باكستان والهند، حيث تشكل الشيعية طائفة أقلية، يطرح وجودها مشكلة سياسية. فالنظام باكستاني، الذي تضعفه الصراعات الاتنية في منطقة السند جنوبي البلاد ـ أي في منطقة كراتشي ـ لا يخفي قلقه إزاء تحركات الجماعات الشيعية، حتى لو كانت هذه ردًا على العنف السنّي. وفي الواقع يمكن إيران المجاورة أن تستخدم هذه الاضطرابات، لأنها دخلت في منافسة مع باكستان للسيطرة على أسواق آسيا الوسطى السوفياتية سابقاً. ثم ان إيران لا يمكنها أن ترى أقلية شيعية

على حدودها تعامل بقسوة. أخيراً إنّ العداء التقليدي بين الهند وباكستان يجعل نيودلهي تنظر بعين الرضا إلى خلق قطب لعدم الاستقرار الداخلي في باكستان. كل هذه الأسباب تفسر التقارب الحاصل، منذ 1995، بين نيودلهي وطهران.

يبدو، في الهند نفسها، أنّ حالة العداء القائم في الوقت ذاته بين متطرفي الأوساط الهندوسية والأوساط السنّية تطرح مشكلة من نوع آخر، وتساهم في تدهور وضع الديموقراطية الهندية وعدم استقرارها. أضف إلى ذلك أنّ المجابهة الشاملة بين السنة والهندوس، والحركات الانفصالية الداخلية الاقليمية الطابع التي خلقتها طائفة السيخ منذ سنوات عدة، تؤكد أنّ الهند لم تكن في حاجة إلى بروز طائفيات إضافية على أرضها.

إنّ مثل الشيعة في باكستان والهند يُظهر أنه من الصعوبة بمكان، لأي طائفة شيعية حيثما وُجدت، أن تعيش بسلام إلى جانب أكثرية سنيّة. حتى في المناطق الشيعية المنفردة التي تعيش فيها هذه الطائفة منذ زمن، نتيجة لنفوذ سياسي وديني إيراني قديم، لا مجال لها لحياة هادئة. هذا التهميش، الذي تفاوت فيه نسبة العدائية بين صعود وهبوط، لا يمكنه إلّا أن يخلق لدى السكان الشيعة ردّات فعل، للدفاع عن نفسها، تعتمد فيها العدوانية بدورها.

IX
شيعة آسيا الوسطى

تنتشر في آسيا الوسطى أقليات شيعية مشتتة بعيداً من المراكز الأساسية لطائفتها. عدد هذه الأقليات ثلاث: اسماعيليو البادشكان الأفغاني وأندادهم في بادشكان الطاجك والمسخط في أوزبكستان. تتحدّر الجماعتان الأولى والثانية من الاسماعيلية النزارية، التي عرفت انتشاراً حديثاً في جبال بامير العالية، حيث اعتنق السكان الجبليون الشيعية في آسيا الوسطى، بمبادرة من الشاعر الفارسي ناصر خسرو. تلك المناطق المعزولة ثقافياً واقتصادياً، والتي كانت في وقت من الأوقات تابعة للصين، جرى تقاسمها في القرن التاسع عشر بين افغانستان والامارات الأوزبكية. وعندما ألحقت المناطق الأوزبكية بالأمبراطورية الفارسية، صار إسماعيليو بادشكان الشمالية رعايا القيصر الروسي، بينما بقي اسماعيليو أفغانستان تحت سيطرة السنّيين البشتون.

كان هؤلاء الاسماعيليون في أفغانستان ـ وعددهم يومها

في حدود مئتي الف ـ عرضة لعدم اكتراث السنة، إن لم نقل لاحتقارهم؛ ولم يأتِ أحد على ذكرهم اطلاقاً قبل الاحتلال السوفياتي. فبعد الملك أمين الله الموالي للسوفيات، خلفه في العام 1929 ملك أكثر عدائية. لكن ستالين، في محاولة منه لمعالجة هذا التحوّل، لجأ إلى انشاء جمهورية جديدة انطلاقاً من أوزبكستان، أسماها جمهورية طاجكستان الاتحادية. كان هدف هذه المناورة الضغط على أفغانستان، حيث تعيش أقلية مهمّة من الطاجك تسيطر عليها سلالة البشتون. وعندما ولدت تلك الجمهورية في العام 1929 أنشئت معها منطقة غورنو-بادشكان التي تتمتع بحكم ذاتي، لكي تدير الاختلافات العرقية والطائفية في تلك المنطقة الوعرة والعالية التي يسكنها الاسماعيليون في غربها والقرغيز في الشرق.

ما يثير الاهتمام، إذا أردنا مقارنة تطور سكان منطقة پامير الاسماعيليين بعد تلك السنوات، هو الالتزام المختلف ـ بل المتعارض ـ إزاء الأزمات التي هزّت أفغانستان وطاجكستان، علماً أنّ أزمة البلد الأخير، بعد الانسحاب السوفياتي، تتعلق هي أيضاً بالأزمة الأفغانية. أما إذا كان الاسماعيليون قد تمرّدوا بدايةً ضد النظام السوفياتي، بسبب الاضطهادات التي تحمّلوها من جانب السنّة، فإن جزءاً منهم قد وقف بوضوح إلى جانب النظام السوفياتي.

بعد رحيل السوفيات ونهاية النظام الشيوعي اتخذ الاسماعيليون مواقف سياسية غاية في البساطة، قريبة من مواقف الأوزبك. فمنذ العام 1992 لجأت الأقلية الاسماعيلية، التي كانت تركز دائماً على شؤونها الخاصة، للانضمام إلى الجبهة المناهضة للبشتون التي كانت تشمل الطاجك بقيادة مسعود، والأوزبك بقيادة دستم، إضافة إلى الهزارة. وفي العام 1994، عندما ترك الأوزبك التحالف الذي كان يجمعهم مع الطاجك ليتحالفوا مع البشتون بقيادة حكمتيار، تبنى الاسماعيليون إجمالاً هذا الموقف، لقلقهم من رجحان كفة الطاجك السنة في الحكومة الجديدة. وبذلك حلت الجبهة المناوئة للطاجك محل الجبهة المناهضة للبشتون، فتغيّر بذلك مبدأ هيكلة الصراعات العرقية في أفغانستان.

في طاجكستان، التي كانت سوفياتية واستقلت، تسبب نزع الصفة السوفياتية عنها بوقوع البلاد في حرب أهلية تواجهت فيها تحالفات غير منتظرة على أسس طائفية. فبمواجهة الشيوعيين الجدد تألف محور جمع الإسلامويين الطاجك والقوى الليبرالية والتقدمية انضم إليه اسماعيليو منطقة بادشكان العليا.

هذه الحرب أوقعت عشرات الألوف من القتلى وأدت إلى هزيمة الإسلامويين الطاجك الذين لجأوا إلى المنطقة التي

تسيطر عليها الأقلية الطاجك في أفغانستان، مع مسعود وربّاني. ففي الواقع قامت على جانبي الحدود تحالفات معكوسة يمكن تفسيرها بسهولة. ذلك أنّ الاسماعيليين من جهتي الحدود ما كانوا يشعرون أطلاقاً بانتماء واحد، وهمّهم كان الدفاع عن مصالحهم المحلية وحسب. هؤلاء المتحدّرون من الحشاشين في القرن الثاني عشر الميلادي، والذين يقودهم زعيمهم الروحي الآغاخان، لم يخرجوا كلياً من العصور الوسطى، اجتماعياً ودينياً. ثم إنّ صدمة الحرب الأفغانية، وسقوط الشيوعية الذي أدى إليها بصورة غير مباشرة، وصلت إلى جبالهم البعيدة من دون أن تغيّر كثيراً في أساليب عيشهم كجماعة في وديان پامير القائمة على أعلى قمم العالم، في أقصى هضبة حملايا الغربية. إذ لم تكن هناك وحدة موقف بين اسماعيليي طاجكستان المتحالفين مع الأصوليين السنّة، وإخوانهم في أفغانستان الذين لم يترددوا في التقرّب من النظام الشيوعي، ثم مع الميليشيات الأوزبكية الشيوعية سابقاً، مع أنهم ينتمون إلى العرق نفسه والطائفة ذاتها. إنّ خط الحدود المصطنع بينهما يتطابق مع نقطة الاستقرار بين الاندفاعتين الانكليزية والروسية التي اتفق عليها الفريقان في القرن التاسع عشر والتي أدّت إلى إنشاء دولة عازل بين الأمبراطوريتين هي أفغانستان.

هنالك أقلية أخرى، شيعية جزئيًا، نجدها في آسيا

الوسطى، عرفت مصيراً أكثر تعقيداً ومأسوية: المسقط، وهم جيورجيون أسلموا في القرن الثامن عشر. ومع أنّ جذورهم جيورجية، فقد تتركوا لغةً مع انتمائهم إلى المذهب الشيعي. ولأن موقعهم على حدود امبراطوريات ثلاث: الفارسية والروسية - التي ضمت جيورجيا إليها في القرن التاسع عشر - والسلطنة العثمانية، فقد عاشوا في اللامبالاة العامة، كأيٍّ من الشعوب القليلة العدد في القوقاز. مصيبتهم أنهم يقيمون في المناطق الجنوبية من جيورجيا، قرب الحدود التركية. لهذا السبب نفاهم ستالين في العام 1944 إلى أوزبكستان، خوفاً من أن يشكلوا «طابوراً خامساً» لتركيا التي كان يُخشى من أن تدخل الحرب إلى جانب هتلر. وفي هذا البلد عاشوا مشتتين، بخاصة في وادي فرغانا.

لم يكفّ المسقط، منذ انتهاء الحرب، عن المطالبة بعودتهم إلى جيورجيا. وكشعب «وحّده» ستالين، من دون سبب سوى الانتماء إلى الإسلام، فقد اضطروا إلى العيش على بعد آلاف الكيلومترات من أرضهم، بين السكان الأوزبك السنّة الذين لا يقدرونهم إطلاقاً. ومع بداية البيريسترويكا تعرّضوا لمذابح استهدفتهم. وبعد انهيار الاتحاد السوفياتي واستقلال أوزبكستان طلب المسقط رسميًا إلى جيورجيا السماح بعودتهم إلى منطقتهم في جنوب البلاد، وبالتحديد إلى جانب منطقة أدجاريا التي تتمتع بحكم ذاتي.

لكن حكومة شيفارنادزه رفضت دائماً استعادة هؤلاء الأقوام الذين لم يعد لهم ما يربطهم بجيورجيا، بحسب رأيها. إضافة إلى ذلك، ما زال هذا البلد، منذ استقلاله، فريسة حروب أهلية بين الأقليات المسلمة السنية كالأبخاز والأوسّيت. وكشعب منفي وفقير، ضحية الإبعاد الستاليني، مرفوض من القومية الجيورجية ومضطهد من الوطنية الأوزبكية السنّية، فإنّ المسقط ينتظرون في فرغانا عودتهم المفترضة إلى وطنهم الأصلي. هذا الشعب الشيعي جزئياً والمقتنع عن حق بأنه من منسيي التاريخ - إن لم نقل من ملعونيه - كان بالتأكيد من أكثر الشعوب التي كابدت وعانت التجارب المرّة، في الاتحاد السوفياتي، منذ العام 1941.

ليس الحضور الشيعي في آسيا الوسطى ظاهرة جغراسية بالمعنى الحصري للكلمة، بل هو ضئيل؛ إنما يجب أن يسترعي الانتباه. فبرغم الأعداد المتواضعة لهذه الأقليات، يبدو أنّ عمل آليات الاستبعاد لدى الأكثرية السنيّة إزاء الأقليات الشيعية يبقى العامل الأساسي لفهم الوضع. والحجم ليس بالضرورة مقياساً للتحليل والتفكير الجغراسي. فدرس تاريخ الأقليات العرقية يُظهر الحقائق الجغراسية أحياناً أكثر مما يظهرها الاهتمام بالتنظيم الشامل وطريقة عمل الهويات الدينية الكبرى.


مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

القسم الثاني

الشيعيَّة العربية

أو صحوة المستبعَدين


مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

X

المفارقة العراقية

مع أنّ مهد الشيعية هو العراق ـ وكذلك أماكنها المقدسة ـ ومع أنّ أكثرية السكان هي من الشيعة، فقد كانوا دائماً أقلية سياسية. حاليًا، أكثر من خمسين بالمئة من السكان ينتمون إلى الشيعة الاثني عشرية. وإذا لم نحسب إلّا العرب من أهل العراق فإنّ حوالي خمسة وسبعين بالمئة هم من الشيعة. فمن أين تأتي هذه المفارقة؟ لكي نفهم هذه الظاهرة يجب أن نعود إلى مرحلة تأسيس العراق الحديث، بعد الحرب العالمية الأولى، وقد كانت بريطانيا هي التي رسمت حدود العراق الحالي. ففي العام 1920 تأكد محتوى اتفاق سايكس-بيكو، أي تقاسم تركة السلطنة العثمانية، في مؤتمر سان ريمو. فرأت لندن أن تجعل من ولايات البصرة وبغداد والموصل دولة أقامت على رأسها السلالة الهاشمية، التي طردها السعوديون أولاً من الحجاز، ثم الفرنسيون من سوريا.

هذا البلد الجديد سهّل للأمبراطورية البريطانية ربط الخليج [العربي]-الفارسي والامارات التي كانت تحكمها بالبحر الأحمر، ومن خلال شرق الأردن، البحر الأبيض المتوسط ومصر بواسطة فلسطين. وهكذا تواصلت طريق الهند البرية مع العراق، إلى جانب الطريق البحرية. ثم إنّ وجود عراق هاشمي كان من شأنه أن يقيم توازناً مع سلطة المملكة السعودية الناشئة.

ولنكون أكثر دقة، لنقل إنّ العراق الجديد كان مؤلفاً من السكان الشيعة في منطقة ما بين النهرين السفلى، أي ولاية البصرة، التي أضيفت اليها منطقة بغداد السنيّة، وأخيراً المناطق الكردية في الموصل، التي كانت تحت الانتداب الفرنسي وحصل بشأنها تبادل بين لويد جورج وكليمنصو ـ الذي كان يجهل أنها غنية بالنفط. هذا البنيان الجغرافي كان يستند إذاً إلى قاعدة عرقية وطائفية مركبة، أما التعبير السياسي عنها فكان بسيطاً: كانت الأوساط السنيّة تحكم هذه الدولة الجديدة، فيما الجماهير الشيعية البائسة في الجنوب، ونصفها من البدو والنصف الآخر من الفلاحين تحت سيطرة السنّة، كما كانت دائماً خلال قرون، في إطار السلطنة العثمانية.

هذه السيطرة للسلالة والبورجوازية السنّيتين أثارت في العام 1920 انتفاضة شيعية أخمدها البريطانيون بقسوة. وقد استمر التحالف السني ـ الهاشمي ـ الانكليزي بعد الاستقلال في

العام 1930، كما استمر بعد الحرب العالمية الثانية وانتصر على الاضطرابات الناشئة عن محاولات العصيان المسلح التي قامت بتحريض من ألمانيا ضد الوصاية البريطانية.

مع الحرب الباردة صار العراق حلقة مهمّة في إطار تطويق الاتحاد السوفياتي وانضم إلى حلف بغداد، الذي كانت الغاية منه إحكام اغلاق المنفذ الجنوبي على السوفياتيين. بعد ذلك بقليل قامت في العراق ثورة قومية بوحي ناصري وحملت إلى السلطة عناصر تحديثية وعلمانية، ودائماً في إطار التسلط السنّي. أما السكان الشيعة من جهتهم فقد أخذوا ينزحون إلى داخل البلاد، حيث يتطور الاقتصاد وتتوافر فرص العمل.

من جهة أخرى، قاد بؤس الجماهير الشيعية جزءًا منها للانضمام إلى الأحزاب اليسارية العراقية، وهذا ما كان يخشاه رجال الدين الشيعة، إذ كانوا يكرهون الإلحاد الشيوعي بقدر ما كانوا ينفرون من علمانية النظام الجديد.

في الماضي، خارج المرحلة المجيدة للسلالة البويهية في القرن العاشر التي تثبّت فيها الشيعة نهائياً في وادي ما بين النهرين، كان هؤلاء يخضعون دائماً لسلطة الحكم القائم في بغداد. فسواء في عهد العثمانيين، أو الهاشميين، أو الانكليز أو علمانيي البعث، كان الشيعة دائماً كمية مهملة، برغم وزنهم الديموغرافي. وعندما أدرك الشيعة أنهم مستبعدون، أسسوا في أواخر عقد الخمسينات من القرن المنصرم حزب

الدعوة الإسلامية، الموجّه ضد الشيوعية وحزب البعث، بسبب إلحاد الأولى وعلمانية الثاني، فأصبح حزبهم في وقت قليل المعبّر الأوحد عن الخصوصية الشيعية.

هذا التطور في الوعي السياسي لشيعة العراق لفت انتباه الجارين الإيراني والسعودي. فبالنسبة إلى الإيرانيين في فترة حكم الشاه كان وجود طائفة شيعية حظًّا في ذاته ووسيلة ضغط ممكنة لإضعاف العروبة في بغداد، التي تعتبرها طهران تهديداً مباشراً لها.

ومع أنّ حكم الشاه لم يكن مؤيداً للأوساط الدينية، فلم يهمل إمكان استخدام الأقليات الشيعية على حدود دولة مجاورة أصبحت جمهورية. أما المملكة العربية السعودية، وكعدو دائم للشيعية، فقد كانت تتابع أوضاع شيعة العراق عن قرب، خوفاً من ضمهم إلى إيران، ما كان سيقوي النفوذ الإيراني في الخليج على حساب الرياض.

خلال هذا الوقت كانت سياسة حزب البعث ثم سياسة صدام حسين إزاء الشيعة غاية في البساطة. فهؤلاء المسؤولون، المتحدّرون من ثورة 1958 التي أطاحت الملكية، كانوا يفكرون بأن يجعلوا من العراق دولة قوية. إنّ عدد السكان فيها مرتفع، والمصادر النفطية بكميات كبيرة وكذلك المياه، القليلة في البلدان العربية الأخرى. كل هذا يمكّن العراق من أن يصبح قوة اقليمية. وللوصول إلى هذه

الغاية كان لا بد من إيجاد دولة-وطن عصرية، عربية وعلمانية. ففي تفكير المسؤولين في بغداد كان ينبغي إضعاف كل أشكال الخصوصية الدينية أو العرقية ثم تدميرها. وفي مواجهة المسألة الكردية والخصوصية الشيعية كان طموح المسؤولين البعثيين توحيد السكان حول أفهوم عراق حديث وعلماني. هذا يعني أنّ كل تعبير قومي، كما في حال الأكراد، أو طائفي أو مذهبي كما في حال الشيعة، كان برسم الاستبعاد والابادة.

منذ بداية سبعينات القرن المنصرم حاول صدام حسين، في سعي منه لاستيعاب الشيعة في الدولة العراقية، أن يعتمد وسائل عمل عدة. أهمها كان تصنيع المناطق الشيعية في الجنوب وتسريع التحولات في عالمهم الزراعي. أما الوسيلة الثانية فكانت تشديد الرقابة على الأوساط الشيعية، بخاصة منذ العام 1979، بعد انتصار الثورة الإسلامية في طهران. ومع سعي صدام لتذويب الخصوصية الشيعية، فقد حاول أن يظهر نفسه كصديق للشيعة بالاكثار من إشارات التعاطف، بخاصة مع سلطاتهم الدينية.

هذه الاعتبارات كلها تغيرت مع انتصار الثورة الإسلامية في إيران. ولم يلبث المسؤولون في بغداد أن رأوا فيها تهديداً بانقلاب شيعة الجنوب على دولتهم، وتالياً بتفجّر الدولة العراقية. إذ اعتقدوا أنهم إن لم يحدّوا من نجاح

النظام الشيعي في إيران، فقد يسعى هذا النظام إلى خلق الاضطرابات في المنطقة الشيعية من العراق، وكذلك في المنطقة الكردية. كان هاجس صدام حسين هو الخوف من أن يتفجر العراق، تحت تأثير إيران، إلى دويلات ثلاث: سنية وشيعية وكردية. وهذا الهاجس هو الدافع الرئيسي للحرب العراقية-الإيرانية، التي دامت من 1981 إلى 1988. وسببها لدى العراقيين تذرّعهم باسترداد أقليم خوزستان الإيراني، المسمّى أيضاً عربستان.

هذا الأقليم يقع في منطقة غنية بالنفط، تسكنه قبائل عربية غالبيتها شيعية. وقد أراد صدام حسين، بحجة تصحيح ترسيم حدود غير عادل، أن يقوم بحرب غايتها الحقيقية القضاء على النظام الإسلامي في إيران، قبل أن يقضي هذا النظام على العراق.

هذه الحرب مهمة من وجهة النظر الجغراسية. فكل فريق فيها أراد أن يستخدم أقلية الفريق الآخر لمصلحته، لكن كلاً منهما أخطأ في الحساب. فالعراقيون اعتقدوا أنّ عرب إيران سينتفضون ضد طهران باسم القومية العربية وينضمون إلى الصفوف العراقية، بينما كان المسؤولون الإيرانيون يتصوّرون أنّ الجماهير الشيعية ستعلن العصيان ضد نظام صدام حسين لتنضمّ بحماسة إلى الثورة الإسلامية. ولم يقدّر الفريقان بما فيه الكفاية قوة الانتساب إلى الهوية الوطنية لسكانهما. لكن

كان هناك بالتأكيد هلع لدى أقليات الجانبين من مدى القمع الذي يمكن أنّ تتعرض له في هذه الحرب الشرسة، وهذا ما حدّ من إمكان انقلابها على سلطات بلدها. لكن من المهم الإشارة إلى أنّ شيعة جنوب العراق فضلوا قوميتهم العربية على انتمائهم الطائفي. وإذا كانوا يتعاطفون مع مذهب أعدائهم، فقد كانوا ينظرون إليهم كإيرانيين، أي كأعداء تقليديين للعالم العربي. أما عرب خوزستان الإيرانيون فقد كانوا يفضلون العيش في ظل نظام الجمهورية الإسلامية بأكثريتها الشيعية على العيش في الجمهورية العلمانية لصدام حسين. وهل يجب التذكير بأن هذه الحرب قد تسببت بموت أكثر من مليون نسمة من الجانبين؟ هذا يعني كم هي مغبة الرهانات الطائفية والقومية، إضافة إلى المصالح النفطية، خطيرة ووخيمة.

إنّ وجود أكثرية شيعية غير ممثلة سياسيًا بما يتناسب وحجمها في العراق هو حقيقة لا يمكن تخطيها في الواقع الجغراسي، على الصعيدين الداخلي والخارجي. وهكذا فإنّ الخوف من ثورة شيعية في الخليج دفع بالعربية السعودية إلى تمويل العراق في حربه ضد إيران. فتقدم الشيعية تحت الراية الإيرانية كان يمثل أسوأ الكوابيس للمسؤولين في الرياض. لقد كانت هذه الحرب الضروس تدور تحديداً في المناطق

الشيعية. وحتى لو كان بعض الشيعة العراقيين يتمنون ضمناً إنتصار الإيرانيين، وحتى لو ساعدوهم، فلم تسجل خيانات جماعية. ومع أنّ خسائر النظام البعثي كانت مرتفعة، فقد ظل متمسكاً بفكرته عن قيام دولة-وطن في العراق، وتمكن من الصمود في وجه الهجمات عبر ـ الشيعية، لأنّ سكان الجنوب من الشيعة تفوّق لديهم حسّ الانتماء القومي العربي على الانتماء المذهبي. وإذا كانت هذه الحرب لم تنتهِ بانتصار عراقي على الخارج، فقد أسفرت في الداخل عن انتصار الفكرة البعثية باندماج الطوائف في دولة قوية، باسم القومية العربية.

ومن خلال اقتناع الدولة العراقية بأنها لم تحصل سوى على نصف نجاح في حربها ضد إيران، تولدت بالتأكيد فكرة غزو الكويت في العام 1990.

هذه الحرب الجديدة التي قامت بحجة «استرجاع» الكويت، وفي الوقت نفسه لأسباب نفطية، كانت لها نتائج مختلفة بالنسبة إلى السكان الشيعة.

المفارقة في حرب الخليج الثانية هي أنّ التحالف المتجمّع في العربية السعودية، بعد انتصاره العسكري على صدام حسين، قرّر الإبقاء على وحدة العراق، ولذلك أوقف هجومه عند أبواب بغداد. ففي الواقع إنّ إمكان تفجّر العراق من

الداخل كان سيترك المجال حرًّا للتحرك الكردي ولخطر قيام دولة شيعية ثانية في جنوب البلاد، على حدود الخليج. لهذه الأسباب قرّر الحلفاء إيقاف تقدّمهم العسكري وتخلوا عن فكرة إزالة نظام صدام حسين. أما المفارقة الأخيرة فكانت أنّ الشيعة انتفضوا في نهاية الحرب، متسببين بقمع رهيب عليهم أجبر مئات الألوف من العرب الشيعة على الفرار إلى إيران المجاورة، وأسفرت ردّة فعل بغداد القاسية عن مقتل نيّف وأربعين ألف شخص. هنا شهدنا عواقب مختلفة كليًّا عن نتائج حرب الخليج الأولى، فإمكان تقويض العراق كان يقلق القوى الغربية والدول العربية، بينما ابقاؤه كان سيقود الشيعة إلى الثورة. إنّ تحليل هاتين الحربين يظهر إلى أي مدى صارت المسألة الشيعية في قلب الواقع العراقي، وأنّ لا شيء يمكن أن يقوم في هذا البلد من دون أخذ الواقع الشيعي في الاعتبار.

فأي مستقبل يمكن تصوّره لهذه الأكثرية الشيعية والأقلية سياسيًا؟ أهو دولة شيعية في جنوب العراق قد لا تتأخر عن أن تكون تحت وصاية إيران؟ لا أحد يرغب في ذلك: لا واشنطن، ولا الرياض، ولا تل أبيب؛ أم هو استمرار وضع الاستبعاد الداخلي للطائفة الشيعية؟ هذا الوضع لن يُحتمل، على المديين المتوسط والبعيد، ويمكن أن يتحول إلى سعي للانفصال، أم يكون الحل الثالث في رفع الحصار السياسي

والاجتماعي في عراق ديموقراطي أو سائر على طريق الديموقراطية؟ ربما. ومهما يكن من أمر، لم يكن ممكناً أن يبقى الشيعة مستبعدين ومهمشين كما كانوا دائماً منذ استقلال العراق. ونظام صدام حسين هو أول من يعرف أنّ بقاء الحال كما هي عليه يهدد بالانفجار، بخاصة أنّ المسألة الكردية لم تجد لها حلاً بعد. إنّ هذا الوضع لم يجد من يختصره أفضل من جان-بيار شوفينمان، وزير الدفاع الفرنسي السابق، عندما كتب: «إنّ المسألة الشيعية هي مستقبل العراق»(*).

(*) تجدر الإشارة إلى ما أسفرت عنه نتائج الحرب على العراق في العام 2003 وهي انقسام العراق إلى ثلاثة تجمعات: الأكراد والشيعة والسنّة. والأمر الذي تم تحاشيه في الحرب السابقة أصبح أمراً واقعاً في ظل الاحتلال بعد 2003. [ملاحظة من الناشر]

XI

الخليج الشيعي

إذا أجري إحصاء لمجمل سكان الخليج العربي-الفارسي لتبين أنّ أكثر من خمسة وسبعين بالمئة منهم ينتمون إلى المذهب الشيعي. ووجود هؤلاء السكان كأقلية سياسية على الضفة العربية من الخليج يطرح على مجمل الدول القائمة على ضفتيه مسألة جغراسية.

ففي المقام الأول، يطرح وجود الشيعة على الواجهة الشرقية للعربية السعودية وفي الامارات مسألة جغراسية داخلية مهمة، ما دام أنّ هذه الأقليات الطائفية هي في الوقت ذاته أقليات إجتماعية، وأقليات مستبعدين، تتألف غالباً من بروليتاريا مدينية أو ريفية في هذه المنطقة الغنية بالنفط والحيوية بالنسبة إلى العالم الغربي.

ووجود هذه الأقليات هو أيضاً بمثابة تحدٍّ جغراسي خارجي لهذه الدول. فالحضور الإيراني بإدارة الثورة الإسلامية الشيعية يحوّل هذه الأقليات إلى خطر يهدد بازدياد

التوتر بين المملكة العربية السعودية وإيران، وكذلك بين إيران والامارات العربية المتحدة(*).

وما قد يزيد الأمر تعقيداً هو أنّ الأقليات المذكورة تتألف في الوقت ذاته من مواطنين إماراتيين ومن جماعات نازحة، إيرانية في أكثر الحالات.

والبلد المعني أكثر من سواه هو العربية السعودية في منطقة الإحساء، التي تمتد من حدود الكويت إلى حدود قطر، ويقطنها الشيعة منذ أيام الخلافة البويهية الاثني عشرية في القرن العاشر، التي حوّلت السكان إلى المذهب الشيعي. في المرحلة المعاصرة، وبعد محاولات عدة قامت بها القبائل الوهابية، أُلحقت منطقة الاحساء قبل العام 1914 بما سيصبح المملكة العربية السعودية. ثم إنّ أكثرية آبار النفط في هذه المملكة تقع بالضبط في هذه المنطقة، وسبعون بالمئة ممن يعملون في حقولها النفطية هم من العرب الشيعة. ووجود هؤلاء السكان الشيعة هو تحدٍّ دائم للسلطة في الرياض، ليس لأنهم يخضعون منذ العام 1979 للدعاوة الإيرانية وحسب ـ وهذا ما أدى، في مناسبات متلاحقة، إلى انتفاضات وتوترات خطيرة ـ، بل لأن الوهابيين يعتبرون

(*) تجدر الإشارة إلى اتباع إيران ديبلوماسية تسعى إلى خلق انفراج في العلاقات مع البلدان العربية الخليجية.

أنفسهم دائماً أشدّ الملتزمين بالدفاع عن السنيّة، أي أنهم خصوم للشيعة، إن لم نقل أعداء لهم.

منذ قامت المملكة الوهابية الأولى في أوائل القرن التاسع عشر، كان هم الوهابيين تدمير أماكن الشيعة المقدسة في العراق. غير أنّ هذه المملكة قضي عليها بفعل عمل مشترك بين الأتراك والمصريين، تحت حكم محمد علي؛ لكن المملكة السعودية، منذ أن نجحت السلالة الوهابية في توحيد المنطقة الوسطى في شبه الجزيرة، لم تعد بلداً سنيّاً كسواه، فهي حارسة الأماكن المقدسة الإسلامية وتطمح لأن تكون التعبير السياسي عن السنية الأكثر نقاءً وتشدداً لمؤسسيها الوهابيين. هذا يعني أنّ وجود أقلية شيعية على الأراضي السعودية يطرح مشكلة أكثر جدية من التعايش مع «الكافرين»، لأن الأوائل ليسوا بمثابة حصان طروادة فحسب، بل هم يشكلون تحدّياً دائماً للسنيّة التي تحكم المملكة السعودية من دون منازع.

وعلى مثال العراق تقريباً، دأبت السلطات السعودية على تنويع سياستها إزاء الشيعة، بين المراقبة والقمع ومحاولات الدمج. ولأنها تدرك الخطر الكبير الذي يمكن أن يشكلوه على اقتصاد المملكة، ومع تشديد وسائل الضغط على أوساط الشيعة في الاحساء، فقد حاولت اللجوء إلى وسائل شتى

لاختراق محيطهم، وبخاصة تشجيع نزوح العرب السنّة إلى منطقتهم.

وتطرح الشيعية مشكلة أخرى على المملكة السعودية هي مشكلة الحج. فمنذ حوالي العقدين، هنالك بين مئات الآلاف الآتين إلى الحج من مختلف بلاد الإسلام كثيرون من الشيعة، بخاصة من إيران القريبة، وهم يُعتبرون مصدر قلق دائم، للفوضى التي يمكنهم أن يتسببوا بها. لهذا السبب لجأت السلطات السعودية منذ بضعة عقود إلى محو الآثار الأخيرة للأماكن الشيعية المقدسة ـ علماً أنّ تاريخها يعود إلى بدايات الشيعة.

منذ فترة ما بين الحربين العالميتين تتواجه إيران والمملكة العربية السعودية في منطقة الخليج. إنها خصومة قوتين اقليميتين بتقاليد دينية مختلفة، بل متعارضة. فالتباين السعودي-السني والإيراني-الشيعي هو عامل مهم لعدم الاستقرار في المنطقة منذ ستينات القرن العشرين، وتولّي الثورة الإسلامية الحكم في إيران أبرز بقوة هذا التعارض الثقافي والديني والوطني والجغراسي.

وإلى جنوب منطقة الاحساء السعودية تقوم دولة الكويت وربع سكانها تقريباً من الشيعة. إنهم إما من مواليد تلك الإمارة وإما ممن نزحوا إليها مع الازدهار النفطي. ويطرح شيعة الكويت على العائلة الحاكمة فيها المشكلة نفسها التي

يطرحها أقرانهم على المملكة السعودية. ومع أنّ الكويت منحت هذه الأقلية حقوقاً سياسية، فإنّ الصحوة الشيعية في إيران منذ العام 1979 تسببت ببعض الفوضى في الكويت. ولأن هذا البلد محشور بين العربية السعودية والعراق وإيران، فهو يميل إلى اعتبار سكانه الشيعة «طابوراً خامساً» يعمل لمصلحة طهران.

إنّ وضع الأقلية الدينية هذا، التي تعتبر في الوقت نفسه أيضاً أقلية اجتماعية واقتصادية، نجده أيضاً في إمارة قطر حيث ما يقارب العشرين في المئة من سكانها هم من الشيعة. لكن المسألة الشيعية في الخليج تطرح بخاصة في البحرين.

فسكان هذه المملكة هم بنسبة خمسة وسبعين بالمئة من الشيعة، غالبيتهم من الريفيين. والتباين السني-الشيعي هنا يتطابق إجمالاً مع أقلية سنية حاكمة إزاء أكثرية شيعية مبعدة من الحكم. وكانت إيران، حتى قبل نجاح الثورة الإسلامية، ما فتئت تطالب بضمّ البحرين، لأن طهران كانت تنادي دائماً ببحرين إيرانية، ويعود ذلك إلى زمن كانت السلالة الصفوية تسيطر فيه على الضفة الأخرى للخليج.

لكن هناك دراسة أكثر دقة تنفي هذه الرواية. فأصل شيعة البحرين، كأكثرية شيعة الخليج، يعود في الحقيقة إلى أيام الدولة البويهية، إن لم يكن إلى أيام دولة الاسماعيليين القرامطة في القرن التاسع؛ وانتماؤهم إلى الشيعية سبق ضم

البحرين إلى الامبراطورية الفارسية الذي عززه. ويبدو أنّ المنطقة كانت شيعية قبل الدولة الصفوية، بعكس ما تزعمه الرواية الإيرانية. ومهما يكن من أمر أصل توطن الشيعة في البحرين، فإنّ إيران تصرّ على اعتبارها إقليماً إيرانياً!

في فترة حكم الشاه استعملت إيران كل ثقلها السياسي لتمنع البحرين من الانضمام إلى الامارات العربية المتحدة. واليوم تتعرض البحرين لاضطرابات اجتماعية وطائفية وتلجأ في محاولة لاحتوائها إلى دعم الجار السعودي. لكن القمع يبقى حلاً على المدى القصير. فما عساه يحصل إذا بقيت الأكثرية الشيعية مستبعدة من السلطة؟

إلى الجنوب من البحرين تقوم دولة الامارات العربية المتحدة التي لا تزيد نسبة الشيعة فيها عن ستة في المئة، يقيم أكثرهم في إمارة دبي. وتمركزهم في هذه الامارة النفطية الأهم في الاتحاد يطرح المشكلة ذاتها في الامارات الأخرى، بخاصة أنّ دبي تخضع، مثل البحرين، لنفوذ إيراني قوي.

فالخليج العربي-الفارسي هو إذاً، على صعيد الجغرافيا الدينية، بغالبية شيعية. وفي هذه المنطقة التي توجد فيها الآبار الرئيسية للنفط، لا يمكن اعتبار هذا «العارض التاريخي» حيادياً. فالشيعة العرب، كما أسلفنا، كانوا دائماً أقلية مستبعَدة، اجتماعياً وسياسياً؛ وبروز الإسلام الشيعي

بقوة في إيران عزز طموح هذه الجماعات وتسبب تالياً بقلق حكومات المنطقة. فهل يُفترض، تبعاً لذلك، التفكير بأنّ هؤلاء الشيعة يشكلون «طابوراً خامساً» لطهران؟ سيكون ذلك من باب التبسيط، لأنهم أيضاً عرب، حتى لو كانت أصول البعض منهم إيرانية. والعروبة تحديداً تطرح عليهم مشكلة اختيار الهوية.

أيكونون شيعة قبل كل شيء، يُفترض فيهم أن يديروا وجوههم نحو الوطن الجديد للشيعية الذي تجسده إيران آيات الله؟ أم هم عرب أولاً، يمارسون مذهباً مختلفاً في الإسلام؟ على الجواب عن هذه التساؤلات يتوقف نجاح السياسة الشيعية التي تتبعها إيران أو فشلها. لكن أزمة هوية العرب الشيعة في الخليج تقودنا إلى تساؤلات تتخطى المجال الطائفي لتتعرض إلى اندماج هذه الجماعات في أنظمة ومجتمعات أكثريتها سنّية. وهذه المسألة ليست بسيطة تُطرح للبحث والنقاش فحسب، بل يتوقف على حلها استقرار واحدة من أهم مناطق العالم.

إنّ طموحات القوى العظمى والبلاد المستهلكة والشركات النفطية الكبرى يجب أن تأخذ في الاعتبار المسألة الشيعية بكل جوانبها. والدول المعنية لا يمكنها أن تكتفي بسياسة قمعية إزاء أقلية «مشبوهة». ومهما يكن مستقبل النظام في

إيران، فإنّ هذه الأقليات الشيعية هي سيف مُصلت فوق أعناق جبابرة النفط. إنّ شيعة الخليج ـ بالنسبة إلى الجزء العربي منه، من حدود العراق إلى تخوم عُمان ـ يراكمون التحديات: التوازن بين الطوائف على الصعيد الديني، والاستبعاد الاجتماعي، وتذرّع إيران بمطالبهم للضغط على جيرانها.

وحتى لو بقيت المطالب الشيعية منفصلة عن المسألة الإيرانية، فستبقى عاملاً مؤثراً لتفكيك الدول الخليجية الحديثة والهشة، وهذه المجتمعات المتراخية التي قذف بها النفط، في سنوات معدودات، إلى واجهة العصرنة.

فهل سيتيح النفط حل المسألة الشيعية، أم بالعكس سيزيد من التوترات الموروثة من التاريخ؟ الجواب عن هذين التساؤلين يعني الفاعليات الاقليمية ويتوقف بخاصة على مواقف سائر الأطراف في هذه المنطقة.

XII

اليمن الشيعي

عُرف اليمن دائماً بأنه منطقة غير مستقرة. فبعده عن المراكز الكبرى للعالم العربي جعل منه، لفترات طويلة، ملجأً لمختلف التيارات والشيع الإسلامية. وقد فرض فيه الإمام الهادي، في القرن التاسع الميلادي، مذهباً شيعياً خاصًا هو الزيدية، يكتفي بأئمة خمسة كمبدإ ومنطلق للشرعية، وقد شكل نواة الدولة اليمنية حتى العام 1962.

لجأت الامامة الزيدية إلى منطقة الجبال العالية وتمركزت فيها. وليس من المبالغة القول، في هذا الصدد، انّ تاريخ شمال اليمن، من العصور الوسيطة إلى المرحلة الحديثة، يختصر بمجابهة دائمة بين القبائل الجبلية الزيدية والسنّة من سكان السهول والشواطئ.

لهذا الانقطاع السياسي جذوره ليس في الاختلافات الدينية والقبلية وحدها، وإنما أيضاً في العناصر الجغرافية، أي في

الجبال والشواطئ والصحارى، وهو يفسر دوام الاختلافات الجغراسية بين اليمنين.

في القرن التاسع عشر وجدت هذه البلاد أنها موضوع تجاذب بين خصومتين، تركية وانكليزية، تتنافسان للسيطرة على البحر الأحمر والمحيط الهندي. ففيما نجح العثمانيون بإقامة سلطتهم في اليمن الشمالي، كان الإنكليز يستقرون في عدن ويسيطرون تدريجاً على مناطق الداخل. وكان اليمنيون الجنوبيون في غالبيتهم الساحقة من السنّة، لذلك لم يجد الاستعمار الانكليزي نفسه في مواجهة شيعة الشمال الذين كانوا، في ما خصهم، بين فكي كماشة العثمانيين السنّة ووهابيي الداخل في شبه الجزيرة العربية.

أدى انهيار السلطنة العثمانية إلى وجود يمن مستقل يحكمه الزيديون. لكنه لم يلبث أن دخل في صراع مع المملكة السعودية الوهابية الناشئة، بشأن مناطق عسير الغنية، فأعلن الشيعة حرباً ضد السعوديين. ومع أنهم كانوا يتمتعون بدعم البريطانيين، فقد أسفرت حربهم عن هزيمة عسكرية، وتمكنت المملكة السعودية من الاستيلاء على عسير ومنطقتها. هذه الوقائع تفسّر سبب وجود طائفة زيدية صغيرة في منطقة عسير - التي يمكن مقارنتها بمنطقة الالزاس واللورين بين فرنسا وألمانيا - يعيش فيها اسماعيليون من فرع المستعلية، يتحدرون من خلافة القرامطة ولا يعترفون بسلطة الآغاخان.

إنّ التناقض بين الجبل الشيعي والسهل السنّي عاد ليبرز من جديد عندما أنشأ البريطانيون «اتحاد الجنوب العربي» في ما سيصير دولة اليمن الجنوبي، فانطلقت من صنعاء ثورة جمهورية أطاحت الإمام الزيدي أحمد وسلطته الألفية. هذا الصراع السياسي، في منطقة ذات أهمية استراتيجية كبرى تقوم على ملتقى القرن الإفريقي وشبه الجزيرة العربية وطريق السويس، شهد تصادم تيارين مهمّين، تقدّمي ومحافظ، في العالم العربي، تلقّى فيه الجمهوريون الدعم السياسي والعسكري من مصر الناصرية، فيما أفاد الملكيون من التأييد غير المنتظر للملك السعودي، المدافع عن الوهابية الأكثر تشدداً والذي تخطى «نفوره الطائفي» إزاء الشيعة ليواجه التقدّم الجمهوري للتحالف الناصري-اليمني.

دامت الحرب سنوات خمساً ولم تنتهِ إلّا في العام 1967، مع الحرب العربية-الاسرائيلية، فتم بعدها جلاء الجيشين المصري والسعودي. خلال هذه الفترة حصل اتحاد الجنوب العربي ـ وهو سنّي تحت الوصاية البريطانية ـ على الاستقلال ليصير دولة اليمن الجنوبي، التي توجهت نحو نظام ماركسي يدعمه الاتحاد السوفياتي. وهذا بدوره لم يرَ في هذا الدعم محاولة لإنشاء أول نظام شيوعي في العالم العربي وحسب، وإنما أيضاً منفذاً استراتيجياً مهمًّا إلى طريق النفط. وقد حاول السوفياتيون خلال هذه السنوات أن يكونوا أيضاً

حاضرين في شمال اليمن ليضمنوا التحكم بلعبة التحالفات في المنطقة الواقعة بين شبه الجزيرة العربية والقرن الافريقي.

وفي العامين 1972 و1979 لم يتوقف اليمنان الشمالي والجنوبي عن إعلان رغبتهما بتوحيد شطري البلاد، وذلك برغم المواجهات العسكرية بينهما. لكن هذا التوحيد، في نظر المملكة السعودية، كان يحمل خطر إنشاء دولة يزيد عدد سكانها عن سكان السعودية نفسها، فحاول المسؤولون السعوديون منعه بسائر الوسائل، حتى بتشجيع القتال بين القبائل وبدعم الشيعة في جبالهم. هؤلاء بدورهم أصبحوا يواجهون السلطة الجمهورية لسكان الشاطئ، ويخشون بقوة توحيد اليمن الذي يحولهم من أسياد في مناطقهم إلى أقلية سياسية. فهم يمثلون تقريباً خمسة وأربعين بالمئة من اليمن الشمالي، وفي حال التوحيد قد يتقلص وزنهم الديموغرافي وسيجدون أنفسهم مهمشين على الصعيد الاقتصادي، لأنّ دينامية التوحيد تعتمد على قطبين سنيّين: القطب السياسي في صنعاء والقطب الاقتصادي في عدن.

على الرغم من هذه التداخلات الخارجية، توحّد اليمنان في العام 1990. ومنذ ذلك الحين جرت محاولات عدة لفسخ تلك الوحدة، فالعربية السعودية لا تتردد في دعم قبائل ما كانه اليمن الجنوبي، المتحفظ إزاء هذه الوحدة التي يعتبرها لمصلحة الشمال. وهذا الموقف للسعودية زاد من

حدّثه انضمام نظام الحكم في صنعاء إلى فريق نظام صدام حسين في أثناء حرب الخليج.

فمحور بغداد ـ صنعاء ـ طرابلس ـ الخرطوم هو كابوس حقيقي بالنسبة إلى العربية السعودية. لذلك يصبح من مصلحتها العمل على تقسيم جديد لليمن، لئلا تمسي محاصرة بأنظمة «تقدّمية»، وتالياً فهي توالي دعمها لتحركات شيعة الجبال الذين ما زالوا لا يرتاحون إلى توحيد اليمن.

إنّ العامل الشيعي يبقى آنياً، مع أنه ألفيّ في تاريخ اليمن. وإذ يتابع خصوم نظام صنعاء التقدمي اللعب على التناقض بين الجبل الزيدي والساحل السنّي ـ وهم في الوقت نفسه أخصام توحيد اليمن ـ، فهم يجدون في هذا الواقع مجالاً لإثبات مخططاتهم ومحاولة تنفيذها.

أما الامامة الزيدية، التي تستوحي الانشقاق الإسلامي الأول، فهي الدولة الشيعية الأطول عمراً في التاريخ الإسلامي. وهذا البناء السياسي الخاص في فرادنيته، إضافة إلى العناصر الجغرافية في تكوينه، يفسر عزلة اليمن في المرحلة المعاصرة، وهي عزلة جغراسية تسبّب بدورها تخلفاً إجتماعياً واقتصادياً.

إن استفاقة اليمن من سباته الدهري العميق سببه افتتاح طريق الهند واكتشاف النفط في شبه الجزيرة العربية، وهذا بدوره سبب عودة الأتراك ومجيء الانكليز إلى المنطقة في

بداية القرن العشرين، وهكذا صارت الشيعية الزيدية الضحية السياسية للعصرنة الاستعمارية. واليوم، مع استمرارها مقيمة في جبالها العالية، فما زال لوزنها السياسي تأثيره في الحياة اليمنية. أما الوضع الجغراسي لهذه البلاد، في اتصالها بآسيا والقرن الافريقي وعلى مفترق مناطق التوتر الكبرى في هذا القرن ـ ومع أزمات الصومال والحبشة، بدون أن ننسى مسألة جيبوتي ـ فيجعل من اليمن عاملاً مهماً في مستبقل شبه الجزيرة العربية والعالم العربي بمجمله.

إنّ اليمن بلد هشّ، لأسباب دينية وعرقية، وكذلك بسبب فقره الذي يتسبب بهجرة كثيفة نحو العربية السعودية والحبشة. هذه الهجرة هي في مجملها سنيّة، لأن الشيعة يكرهون ترك مناطق نشأتهم وتمركزهم. والشيعة الزيدية هي آخر ما تبقى من شيعية بأئمة خمسة ستبقى طويلاً أحد مفاتيح مستقبل اليمن الذي كان يسمّى، في ما مضى، اليمن السعيد.

أخيراً ألا تتعرض الطائفة الزيدية، وقد حُرمت جزءاً من نفوذها، لأن تكون موضوع استخدام القوى الاقليمية والكبرى لها؟ لكن العزلة الشيعية في اليمن، ضمن مناطق سنيّة شاسعة، ومع بعدها عن الشيعة الآخرين جغرافياً ولاهوتياً، تبقى عاملاً مهمّاً وأحد مفاتيح تطور هذه المنطقة البالغة الأهمية على الصعيد الجغراسي، والقائمة على مفترق البحر الأحمر والمحيط الهندي.

XIII

سوريا: التحدّي العلويّ

من المعروف أنّ سوريا، ضمن حدودها الحالية التي أرساها الانتداب الفرنسي، هي بلد مسلم بنسبة خمسة وسبعين بالمئة من سكانه. وهي أيضاً بلد متعدد العرق والطائفة، يضمّ أقليات مسيحية (أرثوذكس، يعاقبة، كاثوليك، الخ). أما الطائفة الإسلامية فتشكّل بدورها خليطاً نجد فيه، إلى جانب الأكثرية السنيّة، أقلية مهمة من العلويين (13 %) ودورزاً (3 %) واسماعيليين (1 %).

عاش العلويون طويلاً متحصنين في جبالهم، شمال غرب سوريا، محصورين بين نهر العاصي والبحر الأبيض المتوسط. فحدود سوريا الحالية لا تتطابق مع ما كانه هذا الاقليم أيام السلطنة العثمانية. ذلك أنّ تعديلات أجريت على الحدود، كما سُلخت منها مساحات قلّلت من امتدادها الجغرافي. لقد كان هذا الاقليم العثماني يجمع أقليات دينية، مسلمة ومسيحية، يسيطر عليها العثمانيون والسنّة المحليون الذين كانت السلطنة تستخدمهم أداة لبسط سلطتها.

لم يقبل الوطنيون السوريون، منذ أوائل القرن العشرين، إنشاء دولة لبنان الكبير، ولا إمارة شرق الأردن التي أصبحت المملكة الأردنية الهاشمية، كما لم يقبلوا بصورة خاصة انشاء دولة فلسطين التي تحوّلت إلى اسرائيل؛ كذلك لم يسلّموا بسلخ الجزء الجنوبي من سوريا، الذي احتلّه الجيش التركي في حربه ضد الفرنسيين. وهؤلاء الوطنيون السوريون، على اختلاف انتمائهم السياسي، لم يقبلوا كذلك تخلي فرنسا عن لواء الاسكندرون لتركيا في العام 1939، بهدف كسبها إلى الجانب الفرنسي ومنعها من التوجّه نحو ألمانيا النازية.

تاريخيًا، ساعدت طبيعة التركيبة الطائفية السورية فرنسا، الدولة المنتدَبة بعد الحرب العالمية الأولى، لكي تستخدمها في سياستها المترددة، في بداية الانتداب، من دون أن تعرف أيّ بنية سياسية يجب أعطاؤها لهذه المناطق التي آل حكمها إليها بعد انهيار السلطنة العثمانية. فقد أنشأت باريس أولاً كياناً لبنانياً حول الطائفة المارونية منفصلاً عن سوريا، التي قسمتها بدورها إلى خمس دول صغيرة، يغلب عليها الطابع الطائفي الإسلامي إجمالاً، ومنها دولتان علوية ودرزية.

كان العلويون يشكلون، منذ قرون خلت، جماعات فقيرة تستخف بها السلطة العثمانية ومعها السنّة. وكان كثيرون من فقهاء السنة لا يعتبرونهم من المسلمين.

أما في الواقع فالعلويون هم من الشيعة المتحدّرين من

انشقاق موضوعه شخص الامام الحادي عشر، الذي اعتبروه الامام الشرعي الأخير من سلالة نبيّ المسلمين. وتعود نشأة هذه الأقلية إلى القرن التاسع على يد ابن نصير، الذي يعتبر نفسه تلميذ هذا الامام، أي الزكي العسكري. وقد انتشرت هذه الطائفة الجديدة من الشيعة في منطقة العراق السفلى، ومنها امتدت إلى شمال سوريا.

ردة الفعل السنيّة أجبرت العلويين على اللجوء إلى منطقة جبل النصيرية في شمال غربي سوريا. إنّ تسميتهم علويين، أو نصيريين، أو أنصارية لم تخدمهم. ولا يتفق المختصون بالإسلام في ما بينهم على كون العلويين من الاسماعيليين أم لا. فالكتب الغربية التي تعالج موضوع الشيعة وكذلك المؤلفات السنية تصنّفهم بين الاسماعيليين؛ لكن فقهاء العلويين يميلون إلى اعتبار أنفسهم قريبين من الشيعة الاثني عشرية. ومهما يكن من أمر، فإنّ الفقه العلوي، وهو فقه باطني يبتعد عن الإسلام التقليدي، جعل من هذه الجماعة فريقاً منبوذاً ومعزولاً في جباله، عرضةً لاحتقار السلطة السنيّة واضطهادها.

لكن مجيء القوة الفرنسية المنتدبة عدّل هذه الأمور. فحتى لو واجهتها في البداية ثورة علوية تمّ القضاء عليها بسرعة، فقد بذل الفرنسيون وسعهم لينشئوا بنية إدارية خاصة بالعلويين، ما شكل انقطاعاً عن تهميشهم السياسي في

الماضي. فبدايةً كانت لهم منطقة الحكم الذاتي العلوي، ثم جاءت دولة العلويين في ما بعد، مع مرفأي اللاذقية وطرطوس، لتوفر لهم، للمرة الأولى في تاريخهم، بعضاً من حكم ذاتي، حتى لو كان في إطار احتلال أجنبي.

خلال فترة ما بين الحربين العالميتين لم تتأتَّ صعوبات فرنسا في سوريا من جانب الدروز وحدهم، بل من العدائية الصامتة للأكثرية السنية. ولم يكن العلويون مع ذلك ينظرون بارتياح إلى الحضور الفرنسي، حتى لو سمح لهم هذا الحضور بالخروج من استكانتهم وعزلتهم السياسية. ومن أسباب هذا الانعتاق تأسيس فرق عسكرية محلية انخرط فيها كثير من العلويين، بعكس السنّة الذين يرفضون الانضمام إلى جيش بلد غير مسلم.

لذلك يمكن القول إنّ العلويين كانوا نواة الجيش السوري الذي شكلته فرنسا في إطار انتدابها. هذه الظاهرة ستترتب عليها نتائج محسوسة بعد بضعة عقود؛ لكن الوجود الفرنسي لم يخفف من التوتر بين العلويين والسنّة. فخلال المفاوضات التي جرت في عهد الجبهة الشعبية الفرنسية لحصول سوريا على الاستقلال كان العلويون، الذين تمتعوا بحكم ذاتي حتى العام 1936، يرفضون الانضمام إلى سوريا المستقلة المؤلفة من أكثرية سنية. أما فرنسا فلم تقف عند اعتراضهم، وغيّرت موقفها لتلعب ورقة سوريا الموحدة التي تضمّ مختلف

الهويات القائمة في البلاد. لقد كان العلويون يخشون الاستقلال السوري، وفي الوقت نفسه كانوا فرحين برحيل الفرنسيين عن البلاد. وقد طبعت الفترة الفرنسية هؤلاء السكان، المنعزلين في جبالهم والمتعرضين لمجابهات دائمة مع السنة والدروز، وحتى مع الاسماعيليين، بطابع تحرر سياسي ضمن منطقتهم، أمّنه النمو الاقتصادي. هذا التطور أدى إلى نزول الفلاحين العلويين من جبالهم لينخرطوا في حياة المدينة.

نالت سوريا استقلالها في العام 1945، وقد تميزت الأعوام التي تلته بعدم استقرار سياسي لافت وبدخول سوريا في الصراع ضد دولة اسرائيل الناشئة. وعلى الصعيد الداخلي برز حزب البعث وترسخ نفوذه، ومعه كان صعود نفوذ الطائفة العلوية في سوريا المعاصرة، بانضمام أبنائها إلى صفوفه بكثرة.

عقيدة حزب البعث، القائمة على العلمانية والقومية، أمنت للأقلية العلوية التخلص من تهميش السنة لهم، كما حصل بالنسبة إلى علويي تركيا الكمالية. فالعلمانية والقومية العربية شكلتا مخرجاً من ضغط الطائفية المتشددة على هذه الأقلية المضطهدة منذ قرون؛ وانضمام أبنائها إلى الحزب والجيش معاً بكثافة، كما أسلفنا، أمّنا لها السيطرة على السلطة في سوريا، في نهاية الستينات من القرن الماضي.

والرجل الذي جسّد هذه السياسة، وكان نتيجة لهذين الانضمامين، كان الفريق حافظ الأسد، رمز تفوّق الطائفة العلوية على المكونات الطائفية الأخرى في البلاد. ومع أنه اعتمد في سنوات حكمه الأولى على أقليات أخرى كالأكراد مثلاً، فيمكن الحديث، في حال سوريا، عن سيطرة كاملة للعلويين على أجهزة الدولة. هذه الظاهرة ما زالت مستمرة، حتى لو كانت القاعدة الاجتماعية والطائفية والسياسية للعلويين قد تراجعت بعض الشيء، مقارنة بفترة السبعينات.

إنها ظاهرة فريدة في تاريخ الشيعية، لا تقارن بـ«تشييع» المجتمع الإيراني في القرن السادس عشر تحت حكم الصفويين. فالعلويون لم يحاولوا إطلاقاً أن يجعلوا المجتمع السوري علويًّا، بل اكتفوا بإدارته والسيطرة عليه من دون منازع. هذا الوضع لم يرُق أساساً للأكثرية السنية التي اعتبرت أنها حُرمت من «حقها الشرعي» في حكم البلاد. ولأن أكثر ما كان يخشاه نظام الأسد هو الأصولية الإسلامية واعتراضها عليه، فقد أعلن اعتناقه للإسلام السنّي. لكن ذلك لم يمنع الاخوان المسلمين من إثارة فتنة ضده قابلها النظام القائم بقمع شرس غير مسبوق.

هل لهذه الهيمنة العلوية تأثير على سياسة دمشق الخارجية؟ إنها مسألة معقدة ومثيرة للجدل. فالواقع أنّ سوريا تتابع أهدافاً تقليدية لترسيخ نفوذها في لبنان، إذ تدخّلت في

الحرب على أرضه، داعمة هذا الفريق أو ذاك، تبعاً لمصالحها؛ لكن هدفها يبقى واحداً، وإن لم يعد ضمُّ لبنان إليها، بل تحويله إلى محمية سورية.

هناك ثابتة أخرى في السياسة السورية تتمثل في مواجهة نموّ النفوذ العراقي، وهذا ما يفسّر التقارب بين دمشق وطهران. لكن هل يكفي هذا التقارب، إضافة إلى مقاومة القوة المارونية، قاعدة الاستقلال اللبناني، والاعتماد غالباً على الطائفة الشيعية فيه، للقول بأن سوريا العلوية تعمل على إنشاء تكتّل شيعي؟

الفكرة مغرية. ومن المؤكد أنّ الانتماء المشترك إلى الشيعية أمر يؤخذ في الحسبان. ومع ذلك، حتى لو كان الشيعة اللبنانيون يمارسون شعائر الشيعة الاثني عشرية كالإيرانيين، فالعلويون في نظر آيات الله هم من الهراطقة. والخطاب الذي يدعو إلى انشاء نوع من الجبهة الشيعية تمتد من المتوسط حتى باكستان ـ وهو خطاب كان يُسمع خلال الثمانينات في دمشق ـ يبدو أنّ بواعثه انتخابية لا أكثر. فحافظ الأسد متحدر من أقلية شيعية يعتبرها الاثنا عشريون هرطوقية، وقد تواجهت دائماً في الماضي مع الطوائف الشيعية الأخرى كالدروز والاسماعيليين، لذلك لن يكون مؤهلاً لأن يقود هذه «الدولية الشيعية». والدليل على ذلك أنه كلما كانت مصالح سوريا تتعرض للمماكسة في لبنان، حتى

بواسطة بعض الشيعة، فإن سوريا كانت تهاجمهم أو تترك حلفاءها من الميليشيات الشيعية القريبة من إيران يهاجمونهم. لذلك فالحديث عن محور شيعي في الشرق الأوسط، بناءً على مبادرة سورية، يبدو أمراً مبالغاً فيه. لكن مما لا شك فيه أنّ هناك تعاطفاً بين الشيعة و«بعض» التضامن في مواجهة السنّة.

المسألة الأخيرة التي تطرحها الظاهرة الاستثنائية لسيطرة العلويين على الدولة السورية هي: إلى متى ستدوم، وهل ستبقى، مع سيطرة الأقلية العلوية على الحزب والجيش، بعد وفاة الرئيس حافظ الأسد؟ تقسيم سوريا هو بين الاحتمالات التي يطرحها الخبراء(*). في هذه الحالة تقوم دولة علوية مستقلة يمكن أن يمتدّ شاطئها على المتوسط لكي تضم منطقة طرابلس في لبنان، التي بدأت تتحول علوية بفعل نزوح علويي سوريا إليها. وهناك احتمال آخر يقضي بإشراك السنّة في حكم البلاد. فهل يمكن أن يحصل هذا التحوّل السلمي بعد عقود من الدكتاتورية العلوية؟ يبدو هذا الأمر محتملاً، في الأوضاع الحالية.

(*) يجري الحديث حالياً عن الخطة الأميركية لإعادة تركيب دول المنطقة وتقسيمها إلى دويلات طائفية، في إطار تشكيل الشرق الأوسط الجديد.

ليست المسألة مجرّد تجربة جغرافيا سياسية دينية. فعلى الاستقرار أو الحرب في سوريا، وعلى دوام وحدتها أو تقسيمها تتوقف نتائج مباشرة على الاستقرار الداخلي في لبنان وعلى عملية السلام بين اسرائيل والفلسطينيين. ومستقبل الشرق الأدنى يتوقف في جزء منه على العلاقات بين العلويين وباقي السكان السوريين، من سنة وأرثوذكس وسواهم. فهل سيتمكن بشار، ابن الرئيس السوري وخليفته، من إعادة تشكيل السلطة وتوزيعها بين الطوائف الكبرى، أم تراه سيلعب ورقة التشبث بالأحادية العلوية؟

إنه مأزق بين خيارين تجد سوريا نفسها إزاءهما، في هذه المرحلة من تاريخها.

XIV

أقدار درزية

نشأت الطائفة الدرزية في القرن الحادي عشر، كما أسلفنا، على يد الخليفة الفاطمي السادس، الحاكم بأمر الله. هذه الفئة من الشيعة الاسماعيلية هي بعيدة جداً عن الشيعة السبعية أو الاثني عشرية، لأنها تؤمن بتقمّص أفرادها وتؤلف بذلك طائفة مقفلة، لا يصير فيها الانسان درزيًّا، بل يولد درزيًّا. وبعد نهاية الخلافة الفاطمية بقليل اضطر أتباع الحاكم للجوء إلى جبل لبنان.

اليوم يتوزع الدروز على بلدان عدة: 360 ألفاً في سوريا، 310 آلاف في لبنان، 60 ألفاً في اسرائيل، اضافة إلى 14 ألفاً في الأراضي المحتلة و10 آلاف في الأردن(*). وإذا كان

(*) هذا يجعل عددهم الإجمالي في حدود 754 ألفاً. لكن الدكتور نديم العريضي، في مؤلفه الدروز في إسرائيل الصادر بالإنكليزية، يقدّر عددهم فيها بـ104 آلاف، منهم 18 ألفاً في مرتفعات الجولان، وفي العالم بحوالي مليون نسمة، منهم 75 ألفاً يعيشون في الشتات [المترجم].

هذا التوزُّع نتيجة لتاريخ الشرق الأدنى المعاصر، فهو أيضاً نتيجة سياسية لتاريخ الطائفة الدرزية نفسها، باعتبارها «طائفة ملجأ» لها أرضها، إنما بشكل غير متواصل.

كان الدروز يؤلفون في سوريا العثمانية، قبل العام 1914، جيوباً يبعد بعضها عن بعض. لكن الجزء الأهم منها ـ على صعيد قوة التعبير السياسي ـ كان يقيم في لبنان الحالي. ومنذ القرن السابع عشر حتى منتصف القرن التاسع عشر، كان الوجه الاجتماعي والطائفي لهذه المنطقة يتشكل كالآتي: المدن وسهول الساحل يقطنها السنّة والارثوذكس، والجبال والمناطق الداخلية يقطنها الدروز والموارنة والشيعة. وكل من هذه الفئات الثلاث كانت تحكمه ارستوقراطية اقطاعية.

وكانت العلاقات بين هذه الفئات عادية وبسيطة، حتى منتصف القرن التاسع عشر، لأن أمراء الدروز كانوا يحكمون الموارنة والشيعة. لكن بداية هذا القرن سجّلت انقلاباً في موازين القوى، سببه الأساسي تحرُّر الموارنة ونجاحهم الاقتصادي. هذا التغيُّر في الأوضاع كان من أسباب المأساة اللبنانية، التي تعقّدت في منتصف ذلك القرن وانتهت بمذابح كبيرة للموارنة على أيدي الدروز.

في تلك المرحلة كانت الجغرافيا السياسية اللبنانية ضمن استراتيجية مواجهة بين مصر، المتحررة من الوصاية العثمانية والتي تساندها فرنسا، وبين السلطنة العثمانية التي تدعمها

انكلترا. في هذا الصراع للسيطرة على شرقي المتوسط اختار كل من الموارنة والدروز حليفهم. فالموارنة اتجهوا نحو فرنسا، فيما كانت انكلترا تساند أمراء الدروز، وكانت النتيجة مذابح رهيبة ذهب ضحيتها ثلاثون ألف نسمة، ما هزّ مشاعر الرأي العام الأوروبي واستدعى تدخّل الدول العظمى، وبخاصة فرنسا.

أوقف جيش نابوليون المذابح وأمّن الاستقرار. أما النتيجة السياسية فكانت جعل لبنان منطقة حكم ذاتي تحت سلطة العثمانيين. وقد أسفرت تلك المذابح عن نتائج أخرى، منها تقلّص قوة الدروز ونزوح الموارنة نحو السهل الساحلي وبيروت، والى هجرتهم بعيداً ليؤلفوا شتاتاً وجاليات في أميركا وأوروبا وسواهما.

خلال الحرب العالمية الأولى تضامن الدروز ضد العثمانيين، وانقسموا بين مؤيدين لفرنسا أو لانكلترا، وذلك باسم القومية العربية التي أمّنت لهذه الأقلية الخروج من التهميش الذي عزلتهم ضمنه السلطنة العثمانية السنيّة. وبعد الحرب جاءت معاهدة سيڤر، ثم معاهدة لوزان، لتؤكدا نظام الانتداب الفرنسي-البريطاني، ما أدى إلى تقسيم الطائفة الدرزية إلى قسمين غير متوازيين: الأول والأهم في سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي، والثاني والأقل في فلسطين وشرقي الأردن تحت الانتداب الانكليزي.

كان التردد والمماطلة وبعض التصرفات الرعناء في السياسة الفرنسية سبباً لانتفاضة الدروز ضد الجيش الفرنسي، في العام 1925، بخاصة في المناطق الواقعة في سوريا الحالية. وقد تطلب قمع ثورة جبل الدروز إمكانيات عسكرية كبيرة. لكن هذا القمع لم يمسّ النظام القانوني والاداري الذي أنشأته باريس وأوجد للدروز دولة في جبلهم.

وفي فترة ما بين الحربين العالميتين خضع الدروز لنظام مزدوج، تحت الانتداب الفرنسي: فدروز لبنان انضموا مباشرة إلى دولة لبنان الكبير، أما دروز سوريا فكانت لهم دويلتهم في ذلك البلد، وقد دامت من 1922 إلى 1936، تاريخ توحيد الدويلات السورية في دولة واحدة. أما الاستقلال التام في لبنان وسوريا فلم يصبح ناجزاً إلا في العامين 1943 و1945، بسبب مماطلة السلطات الفرنسية واشتعال الحرب العالمية الثانية. والسنوات التي تلت الحرب كانت مجالاً لتعديلات جغرافية تسبب بها إنشاء دولة إسرائيل. وهكذا وجدت الطائفة الدرزية نفسها، في نهاية أربعينات القرن المنصرم، موزعة بين أربع دول مستقلة.

شهدت سنوات ما بعد الحرب صراعات دامية بين بعض الفئات الدرزية في سوريا. فالدروز تصرّفوا إجمالاً كالأقلية العلوية، بانضمامهم إلى حزب البعث والجيش، وإن بكثافة أقلّ. وقد شاركوا في مسيرة العلويين الطويلة للوصول إلى

الحكم، كما انضموا إلى نوع من جبهة مناهضة للسنّة. لكن مشاركة بعض الضباط الدروز في مؤامرة علوية جعلتهم يخسرون موقعهم المتقدم في ذلك التحالف، ابتداء من العام 1966. فهذه التوترات بين العلويين والدروز، كتلك التي سنشهدها في ما بعد بين الدروز والشيعة في لبنان، تبين غياب الوحدة السياسية بين الشيعة إجمالاً، وحتى بين الفرَق المتحدرة من الاسماعيلية. ففي هذا الشرق الأدنى يبدو أنّ الجغرافيا السياسية تقوم على التفرّد والأنانيات، إذ لم يقم إطلاقاً أي تضامن بين الجماعات الطائفية الشيعية، بخاصة تلك المتحدّرة من الاسماعيلية.

هذا الواقع نتأكد منه في لبنان. فالميزة الأساسية للتاريخ اللبناني تبقى في المنافسة الحادة بين الدروز والموارنة. هذا الأمر كان صحيحاً في القرن التاسع عشر، كما في عهدي الانتداب والاستقلال. أما الميثاق الوطني، ومن أسسه توزيع السلطات في الدولة على مختلف الطوائف، فقد تعرّض للتشكيك فيه وصارت المنافسة المارونية-الدرزية معياراً للمطالبة بتوزيع السلطات على باقي الطوائف.

أما الحرب الطويلة التي انفجرت في العام 1975 فتميزت بتغيّر دائم للتحالفات، لكنه بقي يخضع لمنطق بسيط ودائم. فبالنسبة إلى الطائفة الدرزية التي يتزعمها كمال جنبلاط ـ

ومن بعده ابنه وليد ـ لم يكن المطلوب وضع حدّ للأرجحية المارونية وحسب، بل كان يسعى مع ميليشياته وحلفائها إلى تقويض السلطة المارونية وإلغاء الميثاق الوطني لإقامة لبنان يبنى سياسياً على قاعدة علمانية، ما قد يسمح لجنبلاط بالتوصل إلى سدّة الرئاسة الأولى، في إطار تحالف جديد. وقد حاربت هذه العلمانية المسلحة ضد الموارنة في المرحلة الأولى من الحرب. وإجمالاً لم تتغير بنية هذا التحالف خلال سبعة عشر عاماً من المواجهات المسلّحة، وبقيت السياسة الدرزية تقوم على إزالة نظام دولة يقوم على تمثيل الطوائف. ولقد حدّد جورج قرم تاريخ هذه الحرب بأنها ثقافة الاختلاف. لكن هل يجب التأكد من أنها لم تكن ثقافة البلبلة والغموض؟ إذ إنّ كل طائفة كانت تسعى لا لمجرّد البقاء، بل ربما للسيطرة. لكن التدخلات السورية والاسرائيلية عدّلت التحالفات أحياناً. وهكذا فإنّ الدروز، برغم انتمائهم إلى الجذر الشيعي، لم يترددوا في الوقوف بوجه سوريا العلوية، كما لم يترددوا في خوض قتال مرير ضد ميليشيا أمل الشيعية. وهكذا يتأكد أنه ليس هناك من تحالف دائم بين طوائف تتحدر من الشيعية.

لقد استهان الدروز تقليدياً بالشيعة في لبنان، ليس بسبب دورهم الاجتماعي المتواضع كبروليتاريا منسية، وإنما بسبب

معتقداتهم أيضاً. وإذا كانت هناك أسباب وجيهة وراء هذا الواقع أو، بدقة أكثر، إذا كان هناك منطق وراء حروب الطوائف المتحدرة من الشيعية، فإنّ منطق التفرد والأنانية قاد بدوره بعض الفرق الشيعية لتتواجه بقسوة في ما بينها، برغم أصولها المشتركة. وهذه سمة يصعب فهمها على المراقب الذي يميل إلى الاعتقاد بأنه انطلاقاً من كون حركات دينية يعود تاريخها إلى أصل واحد ـ كما في حال الشيعة ـ فهذا يعني أنها مدعوة بقوّة لأن تتحالف وتوحّد عملها. لكن هذا المراقب يُفترض فيه أيضاً أنّ يتذكر حرب السنوات الثلاثين في أوروبا، أو حروب الأديان في القرن السادس عشر، لكي يرى أنّ مختلف الفرق الدينية المتحدرة من البروتستانتية تقاتلت طويلاً بدورها، على رغم أصلها المشترك.

في العام 1995 كانت المذابح التي ارتكبها الدروز قد أفرغت الجبل من سكانه المسيحيين، وهذا ما طرح مشكلات اقتصادية على الطائفة الدرزية نفسها. واليوم، إذا كان الموارنة هم الخاسرون في الحرب، بحسب منطوق اتفاق الطائف، فلا يمكن القول إنّ الدروز قد ربحوها. لقد استنفد الفريقان قواهما في مواجهات قديمة وأخوية، وخرج الدروز ضعفاء من الصراع اللبناني؛ أما السلام السوري الذي دام طويلاً في لبنان فلم يكن يسرّهم أو يطمئنهم. إلى هذا فدروز

لبنان يشعرون ببعض القلق إزاء اسرائيل التي يتهمونها بأنها تبغي إنشاء دويلة درزية حليفة لهم، في اطار تقسيم لبنان، اذا قُدّر للحرب أن تُستأنف.

يبدو الواقع الدرزي معقّداً، كما الواقع الشيعي، وهذا ما يبدو جليًا عند درس وضع الطائفة في اسرائيل. ففي الواقع إنّ الدروز هم العرب الوحيدون الذين تسمح لهم دولة اسرائيل بالخدمة في جيشها، وهذه المفارقة تعود إلى فترة بعيدة. ففي عهد الانتداب البريطاني على فلسطين، بين 1920 و1948، كانت الأوساط الدرزية قريبة جداً من الأوساط الصهيونية في معارضتها للوجود الانكليزي. هذا التآلف بين الطائفتين أدى إلى تحالف يدوم منذ إنشاء دولة اسرائيل، برغم الصراعات والحروب المختلفة بين اسرائيل وجيرانها العرب. أما أسباب هذا التحالف المدهش فتعود إلى التماسك الجماعي المعروف لدى الدروز وإلى سياستهم المستقلة، كما هي الحال بالنسبة إلى كثير من الأقليات الطائفية الشيعية. ويبدو أن سبب هذين التماسك والاستقلالية يعود إلى هاجس السلطة السنيّة. فالاضطهاد والاستبعاد في الماضي كانا وراء موقفهم منها. وأكثر ما يفاجئ في حالة الدروز الاسرائيليين هو أن إخلاصهم لم يكن أبداً موضوع

شك حتى الآن، حتى مع احتلال اسرائيل، عام 1967، لمرتفعات الجولان التي يعيش فيها كثيرون من الدروز.

فهل يشعر دروز اسرائيل بالتضامن مع دروز لبنان وسوريا، بدون أن ننسى الأقلية الدرزية التي جعلتها صدفة تقسيم الحدود تعيش في شمال الأردن؟ ويمكن طرح التساؤل بصيغة أخرى: هل أن توزُّع الطائفة الدرزية على كيانات جغرافية عدة ـ وهو توزّع تسبّب به ورسّخه إنشاء دول عدة بعد الحرب العالمية الثانية ـ هو مقبول ومسلّم به في الواقع، أم أنه يوجد تضامن درزي يتخطى حدود الدول؟ الجواب عن هذا التساؤل المتعلق بالجغرافيا السياسية لهذه المنطقة الحساسة ليس سهلاً على الإطلاق.

وإذا لم يكن هناك شك في أنّ الديانة الدرزية المغلقة موحّدة في إيمانها ومعتقداتها، فعلى مستوى التعبير الجغراسي لا بد من الإقرار بأنّ العالم الدرزي انتظم في جماعات إن لم تكن متخاصمة فهي مختلفة، لذلك ليس هناك مسألة درزية واحدة بل مسائل؛ وإذا استثنينا لبنان، فهذه المسائل تبقى محدودة التأثير على مستقبل بلدان المشرق العربي. كما أنه ليس هناك إرادة واضحة في توحيد الدروز، على الأقل لأنهم موزعون جغرافياً على عدد من البلدان. ومع ذلك لا يمكن أن نستبعد، في حال تقسيم ـ مفترض، حتى الآن ـ أن تكون هناك إرادة لجمع الدروز في دويلة أو حتى دويلتين،

في لبنان وسوريا. هذا الافتراض ليس حلماً، بل هو هاجس وليد جنبلاط الذي يخشى أن تعمد اسرائيل، في وقت ما، إلى إنشاء كيان درزي في المنطقة التي تحتلها، ينافسه على الزعامة والسلطة في «العالم الدرزي».

وإن كان العامل الدرزي غير أساسي في المشرق العربي، فتخطيه غير ممكن. إنّ التقليل من شأن الدروز في لبنان «السوري» واستبعادهم عن السلطة في سوريا ليسا أفضلية في تفكير من يعملون ويخططون للتوازن العام في المنطقة. وقد أثبت الدروز دائماً أنه لا يمكن «تذويبهم» في التاريخ. هذا يعني أنه مهما تكن الاشكال المستقبلية والبنى السياسية التي قد ترى النور يوماً في تلك المنطقة، فيُفترض أن تؤخذ الظاهرة الدرزية في الاعتبار، لأنها عبّرت حتى الآن قروناً عدة وبقيت حية وفاعلة، ولأن طاقتها القتالية ومقاومتها جعلتا منها أعجوبة سوسيولوجية.

XV

ثأر الشيعة اللبنانيين

إذا كانت الحرب [المسماة أهلية] قد انتهت في لبنان بتقلّص المواقع السياسية للدروز والموارنة، فقد كان وضع الشيعة اللبنانيين على العكس من ذلك. إنّ هؤلاء المدعوين أيضاً متاولة يقيمون في لبنان منذ بدايات الشيعية. وقد جعلت تقلبات التاريخ منهم أقلية من المستبعدين، بخاصة بعد سقوط الخلافة الفاطمية وبداية السيطرة العثمانية. على صعيد الوجود الجغرافي كان الشيعة يقيمون في منطقتين غير متواصلتين: في جنوب لبنان وفي شماله الشرقي، ويؤلفون بروليتاريا زراعية بائسة، تهيمن عليها وتديرها اقطاعية شيعية، تخضع بدورها للسلطة القائمة. لكن تغيير نظام جبل لبنان في القرن التاسع عشر، على أثر الصدام الدامي بين الدروز والموارنة، جعل الشيعة تحت سلطة الدروز. وفي بداية القرن العشرين اتخذت قلة من النخبة الشيعية مواقف مناهضة للعثمانيين باسم القومية

العربية، مبنية على العلمانية والحقوق السياسية، ما سمح للدروز والشيعة بتوقع الحصول على سلطة سياسية أكبر.

حركة إثبات الهوية هذه توافقت مع بداية نزوح الشيعة من مناطقهم التقليدية، نتيجة لأزمة مستمرة في القطاع الزراعي. أما قيام نظام الانتداب في العام 1919 فلم يرُق للشيعة الذين قاموا ببعض التحركات ضد الوجود الفرنسي. ثم هدأت الأمور عندما اتخذت السلطة المنتدبة قرارات أمنت للطائفة الشيعية احترامها واعترافاً بصفتها التمثيلية وقيام بنى خاصة بها تؤمّن هذا التمثيل.

إنّ الاعتراف بالطائفة الشيعية كأحد مكوّنات لبنان يعود أصلاً إلى الوجود الفرنسي. لكن الشيعة وجدوا أنفسهم، بفعل الانتداب الفرنسي والأرجحية التي أمّنها للموارنة، أنّ الوصاية السياسية عليهم انتقلت من الدروز في أواخر القرن التاسع عشر إلى الموارنة في القرن العشرين. وعند الاستقلال رأى الشيعة أنهم طائفة على حدة، لكن الميثاق الوطني خصّهم برئاسة المجلس النيابي.

وفي المرحلة الممتدة من الاستقلال إلى ستينات القرن المنصرم أدى تاريخهم كمستبعدين سياسيين واجتماعيين لانضمامهم إلى صفوف الناصريين في لبنان أي، ببساطة، إلى الفريق المناوئ للأرجحية المارونية المتأتية من الوجود الفرنسي، وهي أرجحية دعمتها الولايات المتحدة بشكل

أساسي، لأنها كانت ترى خلف أي شكل من أشكال الناصرية يد الاتحاد السوفياتي.

تميزت هذه السنوات، في ما يعني الشيعة، بتكاثر سكاني ونزوح نحو بيروت كان قد بدأ في عهد الانتداب، وزاد منه استقرار الفلسطينيين في المناطق الشيعية من جنوب لبنان، بعد طرد منظماتهم من الأردن. هكذا صارت بيروت القطب الثالث في مناطق الشيعة، ولم يكن هذا النزوح التحول الوحيد في العاصمة اللبنانية. ففي القرن التاسع عشر كان يسكنها الأرثوذكس والسنة، وبفعل التحولات السياسية والسوسيولوجية والاقتصادية تحولت بيروت إلى مدينة ازداد فيها عدد الموارنة والشيعة وزاد نفوذهم فيها، علماً أنّ أكثرية الشيعة سكنت في ضواحيها.

وهناك عامل آخر مهم في تلك المرحلة، بالنسبة إلى الشيعة، هو تركهم الناصرية لمصلحة خطاب سياسي شيعيّ واضح. فقد انطلقت في فترة الستينات تلك ظاهرة انبعاث شيعية أو، لدقة أكثر، عودة إلى الشيعية قادها رجل دين بارز هو الامام موسى الصدر. وصعود القوة الديموغرافية وتثبيت هوية الطائفة ترافق مع انطلاق حيويتها المتركزة على المذهب الاثني عشري، وبخاصة حول رجال الدين الكبار. هذه العودة كان لا بد من أن تشدّ الأواصر بين شيعة إيران ولبنان. وإذا كان شاهات الصفويين في ما مضى يأتون

بالأئمة الوعاظ من لبنان عندما رسّخوا الشيعية في إيران، فبعد أربعة قرون، ومع انطلاقة الشيعية في لبنان، وحتى قبل الثورة الخمينية، صار قسم من رجال الدين الشيعة اللبنانيين يدرسون في إيران وتوثقت عرى التعاون بينهم وبين زملائهم الإيرانيين. وهذا يفسّر أنّ جنوب لبنان قد صار، بعد ثورة 1979، هدفاً وقاعدة لإيران الثورية في الشرق الأدنى.

هذا التحرك المزدوج، على صعيد الديموغرافيا والهوية، لم يتأخر في إيجاد تعبيره السياسي. وكانت المناسبة انطلاق الحرب في لبنان، ومنذ ساعاتها الأولى كانت الطوائف المتحدرة من الشيعية قد قررت التخلص من الهيمنة المارونية، فانضمت إلى الجبهة التقدمية المؤلفة من الفلسطينيين والدروز وبعض التشكيلات اليسارية اللبنانية. لكن هذا التحالف لم يكن مستقراً، إذ يجدر التذكير هنا بأنّ الشيعة تواجهوا خلال الحرب مع كل مكونات لبنان الطائفية: بدأوا بالموارنة ثم انتقلوا لمقاتلة الدروز، فإلى الفلسطينيين الذين كانوا يحتلون منطقة شيعية في لبنان، ثم لم يلبثوا أنّ انقسموا بين مؤيدين لإيران وموالين لسوريا. وهذا الانقسام أدى إلى المواجهة المسلحة بين حزب الله وميليشيا أمل الموالية لسوريا. وإذا كانت هذه الروح القتالية لدى الطائفة الشيعية اللبنانية أثبتت، مع انقساماتها الدموية، أنها عنصر جغرافي تزايدت أهميته

على الصعيدين الداخلي والخارجي، فهذا لا يعني أنه ظاهرة موحّدة ووحدوية.

الاستمرار والمنطق الوحيدان في هذه المواجهات كانا الارادة الصلبة لدى مختلف التنظيمات الشيعية بالخروج نهائياً من وضعهم كطائفة من درجة ثانية. وإذا كان الهدف دقيقاً ومستقراً، فعدم الاستقرار كان واضحاً في التكتيك والاستراتيجيات المتبعة، إذ كان يجري الخروج بسهولة من حلبة الصراع السياسي للتقاتل بين زمر وميليشيات مسلّحة، تدفع إليه وتغذّيه قوى إقليمية أو دولية.

دعمت سوريا دائماً حركة أمل، التي يقودها المحامي نبيه بري. أما الإيرانيون فاستقروا في بيروت وجنوب لبنان، حيث يساعدون في تدريب مقاتلي حزب الله ويمارسون التحرش الدائم بالاسرائيليين والميليشيات المتعاونة معهم وكل من يمكن أن تكون له علاقة بالعالم الغربي.

إلى جانب هذه المفارقات السياسية كانت الطائفة الشيعية منقسمة على مستوى مسؤوليها بين رجال الدين من جهة والعلمانيين من جهة ثانية، وكل فريق يطمح لأن يكون القائد المطلق للطائفة. ولا يتوقف تعقيد البنية السياسية للشيعة عند هذا الحد؛ ففي الماضي، وبسبب وضع الطائفة المتقهقر، انضم عدد من أبنائها إلى التنظيمات اليسارية، ومنها الحزب الشيوعي. وهكذا، إضافة إلى المواجهة بين الموالين لسوريا

والموالين لإيران، وإلى مقاتلة الطوائف الأخرى، تضاف المواجهات بين شيعة اليسار والشيعة الأقل علمانية والأكثر تديّناً.

هذا المنطق العدواني كانت له غائيته. فالشيعة، على مختلف درجات التزامهم، كانوا يسعون لأن يُعترف بهم سياسيًا بنسبة ما هم ديموغرافياً، أي الطائفة الأولى في لبنان. فتفوقهم الديموغرافي غذى ويغذي دائماً طموحهم لإدارة شؤون لبنان السياسية منفردين، أو بمشاركة الموارنة. وفي رأيهم أنّ لبنان المتخلص من الدستور القائم على الطائفية هو الباب الملوكي نحو السلطة، واستراتيجيتهم في هذا المجال تماثل استراتيجية الدروز بزعامة وليد جنبلاط.

واليوم، برغم عنف المواجهات في الماضي القريب، يلعب الشيعة لعبة أكثر ذكاءً مما يُظنّ. وإذا استثنينا الأوساط الدينية الأكثر تطرفاً، فالمسؤولون الشيعة يعرفون تماماً أن إعادة إعمار لبنان وتحوّله في المستقبل القريب إلى قطب إنمائي في الشرق الأوسط يمرّان بنوع من المصالحة مع الموارنة(*). وفي إطار الوصاية السورية ـ التي أصبحت واقعاً

(*) في ضوء هذه الحقيقة يمكن فهم قيام التفاهم بين حزب الله والتيار الوطني الحر الذي يتزعمه العماد ميشال عون المسيحيي، بعد خروج السوريين من لبنان في 2005. [الناشر]

مع اتفاق الطائف ونهاية الحرب ـ كان الشيعة حلفاء سوريا، التي تعتمد أيضاً على السنّة الذين كانوا في أكثريتهم راضين عن هذا الوضع. فأحد حلول الأزمة اللبنانية يمكن أن يتجسد في اتفاق ثلاثي بين الموارنة، وهم يمثلون القدرة المالية، والشيعة الذين يمثلون القوة الديموغرافية؛ والسنة الذين يجمعون التحالف مع سوريا إلى القوة المالية للسعوديين. في تصور كهذا يكون الدروز من الخاسرين، لكنهم لن يتركوا هذه الفكرة تتحقق ببساطة.

في الواقع، يبدو أنّ هدف الشيعة اللبنانيين هو لبنان وحسب. فشيعيتهم يعتمدونها كعامل داخلي لتثبيت هويتهم الطائفية، ونادراً كعامل جغراسي خارجي، حتى لو كان حزب الله وإيران دائمي الحضور في لبنان. وبعد أن عرف لبنان الهيمنة الدرزية، وبعدها الهيمنة المارونية، هل تراه سيتحول إلى هيمنة شيعية؟ إنّ الجواب لا يمكن إلّا أنّ يكون ملتبساً. ذلك أنّ الشيعة، بعد أن أفاقوا من سباتهم الاجتماعي وأصبحوا يتمتعون بحسّ سياسي مرهف، نضجوا سياسيًّا وأدركوا أنه لا يمكنهم في أي حال أن يحكموا لبنان منفردين. فهل سنشهد تحولاً داخلياً للسياسة الشيعية في لبنان، تقبل بمشاركة جديدة «مناسبة» للسلطة، أم تشدداً شيعياً متنامياً؟ لا أحد يعرف. الجواب عن هذا السؤال يتوقف

أيضاً على الدور الذي تريد الطوائف الأخرى، المارونية والسنية والأرثوذكسية والدرزية، أن تتركه للقوة الشيعية. إنّ استعادة السلطة السياسية لشيعة لبنان ـ وهي ثأرهم بعد قرون من الخضوع ـ قد أدت إلى تحول نهائي. فهم لا يريدون أن يكونوا إحدى الطوائف الرئيسية في لبنان، بل أن يشاركوا في السلطة(*).

هذا الهدف صار ممكناً، بسبب ظاهرتين جديدتين في العالم الشيعي: زيادة سكانية ترافقت مع استعادة جماعية للهوية الطائفية. وحتى لو كانت هذه الاستعادة مجزّأة، فقد صارت لمدة طويلة عاملاً لا يمكن تخطيه في تاريخ لبنان الصعب.

فهل سيتمكن شيعة لبنان من أن يبقوا على مسافة من حماتهم الطبيعيين وأن يطيروا بأجنحتهم الخاصة؟ أم أن السوريين والإيرانيين سيمنعوهم من أي استقلالية مبالغ فيها؟ على الجواب عن هذا السؤال يتوقف السلام في لبنان واستقرار الشرق الأوسط، أو عودة القتال إلى لبنان مؤلف

(*) هذا جلي في ما هو مطروح في مطالب المعارضة بعد حرب تموز 2006.

من مناطق متجانسة الهوية. وكقوة صاعدة ومنظمة في لبنان منذ ثلاثين عاماً، هل سيتحالفون مع الموارنة أم سيواجهونهم، فيتسببون، ربما، بتقارب غير منتظر بين الدروز والموارنة؟



خلاصة

«انفجار» شيعي؟

التساؤل الذي يمكن طرحه في نهاية هذا التجوال في الفضاء الشيعي هو معرفة ما إذا كان أصبح يؤلف ظاهرة جغراسية. وإذا كان الجواب إيجاباً، فهل هو ظاهرة ثانوية أم أنه، بالعكس، مكوّن جديد ودائم في العلاقات الدولية؟

هذا التساؤل على جانب من الأهمية. ونكرر هنا أنّ 70 بالمئة من السكان الذين يعيشون على ضفاف الخليج العربي-الفارسي، حيث ثلاثة أرباع احتياط النفط العالمي من أجود الأنواع، هم من الشيعة. وإذا وسّعنا دائرة الاطار لرأينا أنّ أكثرية من الشيعة تقوم على فوهة «بركان جغراسي» وتتسبب بعدم استقرار العالم منذ خمسين عاماً.

الشيعة، كطائفة غير معروفة تماماً في العالم الغربي، تعتبر ديناً على حدة. أما في العالم الإسلامي، وباستثناء إيران، فإنّ الجماعات الشيعية تعيش في منمزلات تحاول الخروج منها، على الصعيدين السياسي والاجتماعي. هذه المنمزلات

المؤلفة من سكان يعتبرون كهراطقة من جانب المسلمين الآخرين، وكانوا دائماً خاضعين للهيمنة السنية ومهمشين في مناطقها، فيما الشيعية هي مذهب رؤيوي، ورسالتها الروحية تتمحور حول الامام الغائب وتفترض تالياً عدم نهاية التاريخ ما دام الامام غائباً ولم يعد ليحكم بالعدل، في اليوم الأخير، على مثال الدين المسيحي. هذه الرؤيوية النهيوية التي تستشرف نهايات التاريخ لها مستلزماتها السياسية الثورية. حتى في حالة الاستثناء الإيراني، حيث انتظم الشيعة حول كبار رجال الدين، تبقى الشيعية محكومة، في مبادئها وانتظاراتها، بأن تبقى في حال غليان سياسي دائم.

في نهاية القرن العشرين تبدو الشيعية، أقلّه من وجهة نظر الرأي العام الغربي، كعائدة. فمشاغلها ونظرتها إلى العالم بقيت مهملة أو محصورة في دراسات المستشرقين غير المهتمة بالتساؤلات الجغراسية. أما المعرفة الحقيقية للشيعة ـ التي أصبحت ضرورية بفعل التطور الداخلي في عدد من البلدان الشرقية ـ فأصبحت ممكنة بفضل عدد من الدراسات الجدّية المهمّة، التي تسمح بمتابعة التطورات الحالية بدقة. فالشيعية، بسبب الآمال الفردية التي تغذّيها، والانتظار الجماعي لاستكمال الرسالة القرآنية، تبدو أنها مذهب مدعو لمواصلة عمله في الميدان السياسي، الذي تعتبره كتنظيم للمجتمع ولإدارته.

الملاحظة الأولى التي يمكن إبداؤها تتعلق بعمق الفجوة التي تفصل الشيعية عن السنيّة. فعمق الصراع بينهما دام على مرّ العصور، والمناوأة متبادلة، وكل فريق يعتبر أن الآخر شوّه الرسالة المحمدية. فالشيعة، بالنسبة إلى السنّة، وقعوا في نوع من المغالاة المستهجنة، بسبب شرعية أماميّتهم التي أضافوا إليها موضوعات واردة في العرفان اليوناني، وحتى في الهندوسية. أما السنيّة فيعتبرها الشيعة خطأً وهي اطلاقاً غير شرعية، لأنها ناجمة عن جريمة تأكدت بما ارتكبته ضد أهل بيت الرسول الذين اختارهم لخلافته. واليوم يبدو الطابع المتفجّر للشيعية، في أكثر الحالات، في أماكن تواجهها مع السنيّة. فكل نقاط التوتر الشيعية نراها حيث يتواجه الشيعة مع الأكثرية السنيّة، ما عدا استثناء واحد: النزاع الأذري-الأرمني، الذي يمكن اعتباره سياسيًا أكثر منه دينياً.

إن الإسلام لا يفرّق بين المجتمع المدني والديني، لأنه لم يجرِ التمييز بينهما في بداية الدعوة المحمدية. لذلك يبدو النزاع بين السنة والشيعة سياسياً بامتياز. والسلسلة الطويلة من النزاعات بينهم، منذ بدايات الإسلام، قادت السنة إلى استبعاد اجتماعي وسياسي للأقليات الشيعية، حيث وجدت؛ أما في البلد الذي صار ملاذ الشيعة ومرجعهم منذ القرن السادس عشر ـ أي إيران ـ فإن الانتظار النبوي ما كان يمكن أن يسفر إلّا عن دولة عبر-شيعية مناهضة للسنّة.

ليس هناك ما ينبئ بأي إمكان للتقارب بين العالمين السني والشيعي، بل على العكس؛ إذ إنّ الشيعة، حتى الذين يعيشون منهم في مجتمعات قليلة التديّن، وعوا خصوصيتهم من خلال التطورات الكبرى في الشرقين الأدنى والأوسط. فالقرن العشرون كان بالنسبة إليهم عصر وعي الذات الجماعية. وقد عززت الصراعات السياسية في تلك المرحلة شعور الخصوصية لدى مختلف الجماعات الشيعية، وكثيرون استفاقوا من سباتهم الاجتماعي والسياسي ورفضوا وضع مواطني الدرجة الثانية الذي خصتهم به بعض البلدان السنّيّة حتى ذلك الوقت.

لكن هذا التحرك لاستعادة الهوية لا يمكنه أن يخفي الواقع، فالعالم الشيعي يبقى متفجراً. وإذا استثنينا إيران فهو يبدو كمجموعة جزر طائفية.

الانشقاق التاريخي الأول هو الذي يقوم بين الشيعة الاثني عشرية والشيع الأخرى. فليس لدى الاسماعيلية ومتفرعاتها المتشددة ولا لدى الزيدية أي نية للتواصل مع الاثني عشريين. وهؤلاء، من جهتهم، ما زالوا ينظرون إلى الاسماعيلية في أفضل الأحوال كحقيقة مجتزأة، أي مغلوطة، وفي أسوإها كديانة لا تمتّ بصلة إلى الشيعية ولا حتى إلى الإسلام. لقد فقد الشتات الاسماعيلي في العالم الشيعي روحه النضالية التي كانت ترعب العواصم العربية في القرون

الوسطى. فانزواؤه في أوساط مهنية واجتماعية لا يؤهله لأن يكون عاملاً جغرافياً مهماً، ومع ذلك فهو يبقى عنصر اختلاف طائفي في المجتمعات التي يقيم بينها.

ثم إنّ الشيعة الاثني عشرية نفسها يمكن تقسيمها إلى مجموعات عدة، منها ما ليس لديها رجال دين منظمون، ومنها ما عندها منهم الكفاية، ومنها شيعة إيران وما يتحدر منها وشيعة البلاد العربية. فبين كل هذه التيارات والنزعات والأقليات والشيع ـ مع عجز هذه المفردات الجزئي عن تصوير دقيق للواقع التعددي في الشيعية ـ ليس هناك من إرادة للتقارب. وبكلمة، ليس هناك «مسكونية» شيعية.

المسيحية نفسها تفرعت إلى كنائس تحت تسميات عدة، لكن القرن العشرين كان عصر المحاولات لتخطّي الانقسامات الموروثة من الماضي. هذا الرجاء المسكوني غير موجود في الشيعية. فكل مذهب يعتقد أنه يملك الحقيقة كاملة، ويعتقد أنه من غير المناسب أن يتحاور بشأنها مع الآخرين. وكذلك على الصعيد السياسي، تحاول كل جماعة تحقيق أهداف سياسية «أنانية». فالشيعية ما زالت متمسكة بالانقسامات الموروثة من تاريخها المأسوي. وحتى لو وُجد هناك بعض عناصر الوحدة حول الثورة الإسلامية الإيرانية، من خلال تأثر رجال الدين في البلاد الأخرى بزملائهم الإيرانيين، فإنّ الشيعية تبقى مذهباً غير مركزي.

وفي الواقع إنّ ما يجمع هذه الطوائف الشيعية هو معارضتها للسنيّة ورفضها لما هو غير مسلم. صحيح أنه ليس هناك أممية شيعية، حتى لو نشأت حول المرجع الإيراني وديبلوماسيته وحلمه عبر ـ الشيعي محاولات تجمّع تحظى ببعض النجاح. ونكرر هنا أنه إذا لم يكن وجود أممية شيعية ممكناً فلأنه ليس هناك مركز شيعي. فالشيعية تبقى ملتصقة بالتفرقة التي أورثها إياها تاريخها الطويل. هذا لا يعني أنّ بعض الجماعات الشيعية لا تستميلها الدعاوة الإيرانية عن طريق المساعدات من كل نوع التي تغدقها عليها الثورة الإسلامية الإيرانية. أما إذا كان ممكناً أن تتألف يوماً ما دولة شيعية، أو على الأقل حركة تحاول أن تجمع هذه الجماعات وتنظّمها، فيبدو أنّ الخلافات الوطنية والاجتهادات الفقهية بين فروعها المتعددة تحكم عليها سريعاً بالعجز.

لكن حتى لو كانت الشيعية موزعة الطوائف جغرافياً، وحتى لو لم يكن لها مركز ـ مرجع واحد، فهذا لا يعني أنها ليست عاملاً جغراسياً. إنها كذلك أولاً على الصعيد الداخلي في بلدان عدة، إذ إن هذه الطوائف ما عادت تقبل اليوم وضع الأقليات المستبعَدة. وثانياً على الصعيد الخارجي، لأنها تؤثر على استقرار السنيّة وبعض أنظمتها في عدد من الدول النفطية. إن الحزام الشيعي في الخليج ما

انفك يقلق القيادات السياسية والعسكرية ويبلبل مخططات الدوائر السياسية وأسس تفكيرها.

إنّ الصراع ضد السنيّة ما عاد يكتفي بالسجالات الفقهية، بل أصبح منذ مدة صراعاً سياسيًا يُحسب فيه كل تحرك كارثياً. وإذا كان من المسلّمات أن السنيّة لا يمكنها تذويب الشيعية، وأنّ الشيعية لا يمكنها التغلّب على السنيّة، فمن الطبيعي أن تستمر المواجهة السنيّة-الشيعية طويلاً، بخاصة أنّ الشيعة هم في مرحلة تعزيز هويتهم الجماعية. إنهم يرفعون رؤوسهم في كل مكان، لا ليطالبوا باحترام حقوقهم وحسب، إنما ليعملوا أيضاً على نشر حقيقتهم. هذه الصحوة للمستبعدين في العالم العربي تهزّ ممالك النفط وإماراته وتؤثر على المستقبل الجغراسي لبلدان مهمة كالعراق. كما أنّ مستقبل سوريا العلوية أو انتصارات الشيعة في لبنان هي أحداث تتخطى أهميتها البلدان المعنيّة. أما السنيّة، التي يهزّها بدورها ظهور تيارات أصولية متشددة لا تخفي حدّة مواقفها ضدّ الشيعة، فهي غير مستعدة للنزول عند مطالب الطوائف الشيعية. لذلك ليس من المبالغة التشديد على التصلب في العلاقات السنيّة-الشيعية، لأن الأمر يعني سائر المجتمعات الإسلامية الثنائية الطائفة.

والشيعية الإيرانية، مهما يكن وجه تطور النظام الحالي في طهران، ستبقى طويلاً الأفق الذي لا يمكن تخطّيه للخصوصية

الإيرانية وللحياة السياسية والديبلوماسية في هذا البلد. إنّ ما يزيد على ربع قرن من نظام الخميني جعل من إيران مرجعاً للشيعة الاثني عشرية. وحتى لو تعرض هذا المركز-المرجع لأشكال أخرى من التطور السياسي في المستقبل، فإن الانقطاع الذي حصل في العام 1979 سيبقى مهمًا في التاريخ وستدوم آثاره طويلاً، في داخل إيران وخارجها.

هنالك مسألة أخرى تبقى مطروحة: هل يمكن أن تتطور الشيعية من الداخل، ليس على الصعيد اللاهوتي والفقهي، إنما بالنسبة إلى تطبيق مبادئها اللاهوتية؟ ويمكن طرح المسألة بطريقة أبسط، بشأن الشيعية والعصرنة: أتكون الشيعية ظاهرة ماضوية، تحاول الانبعاث بقوة، لكن تطور العالم المعاصر قد يقضي عليها؟ أم بالعكس، هل تراها ستعرف كيف تستعمل العالم المعاصر ووسائل التواصل فيه وتقنياته وإشكالياته لكي تحدد نفسها وموقفها منه، وتصبح تالياً أكثر قوة ونفوذاً؟ وبما أنّ العصرنة في منطلقها تأتي من العالم الغربي، فيمكن الاستنتاج أنّ الأمر لن يكون سهلاً. فالشيعية، في حالة إيران تحديداً، تشاء نفسها صوت المحرومين في العالم الثالث والرجاء الجديد للمعذبين في الأرض. لذلك ترفض العالم الغربي وقيمه التي تشكل، من وجهة نظرها، حيلة لخداع الجماهير البائسة. وهي ترفض

الرأسمالية كما ترفض الشيوعية، فحدة مواقفها لا تتوقف عند أوضاعها الجغراسية في الشرق الأوسط وحسب، بل تتخطاها إلى رؤيويتها الدينية ومحتواها. ومخطئ من يعتبر هذه الارادة الثوروية وهذا الطموح لحمل راية البائسين سمة سطحية، إذ يمكنها أن تفجر قوة رهيبة في مستقبل قريب.

هذه القوة تستمدّها الشيعية من رسالتها الأساسية. وقد حاول بعض مفكري الشيعة الإيرانيون، ومنهم علي شريعتي، أن يدمجوا الرسالة التقليدية بالفكر الثوروي، ولم يكن في الأمر مغالاة. ففي اليقين الشيعي أنّ العذابات والآلام التي تحمّلها الشيعة على مرّ التاريخ هي برهان على صوابية صراعهم والفدية الطبيعية لهذا الصراع ضد ظلم العالم، الذي بدأ باغتيال الأئمة الأوائل، الذين اختارهم محمد خلفاء له. وعندما تطرح مسألة العصرنة والتحديث على الشيعة فإن جوابهم يكون بسيطاً: لا شيء في التقدم التقني يجافي الحقائق الشيعية أو يناقضها، بل على العكس. إذ ينظرون إلى التقدم العلمي والتقني كعنصر مسرّع لتحرير الإنسان وكمرحلة إضافية استعداداً لعودة الامام الغائب، عودة تشير إلى نهاية التاريخ وبداية عالم جديد كامل. وما لا يمكن قبوله في العصرنة هو ما يمكن تسميته في الغرب بثورة الفرد وأولوية الضمير الشخصي على الحقيقة المنزلة. لذلك فالشيعية لا يمكن أن تذوب في العصرنة، لأنها ديانة نهيوية وديانة

النهايات الأخيرة، ولذلك لا تخيفها أي مرحلة من مراحل التاريخ.

عمليًا، ستتطور الشيعية من داخل، كما دأبت على ذلك منذ نشوئها، ولكنها لن تتفتت. فالشيعة، بتأكيدهم لخصوصيتهم المميزة، سيبقون في مواجهة السنّة؛ وهؤلاء بدورهم لن يتمكنوا من التضييق على أولئك.

فالشيعية، سواء في تركيا أو في إيران، في الخليج والبلدان العربية، وحتى في باكستان والهند، قد صارت الآن جزءًا لا يتجزأ من المجتمع الدولي والعالم الإسلامي.

ملاحق




مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

الملحق 1

فروع الشيعة وتواصل سلسلة الأئمة



الملحق 2

تسميات الفروع الشيعية

علويّو تركيا: يُدعون أيضاً كيزيلباس، وهم من الشيعة الاثني عشرية، لا رجال دين عندهم (موجودون في تركيا وفي الشتات التركي في أوروبا).

العلويون: يُسمّون أيضاً النصيريون أو الأنصارية، وهم فرع منشق عن الاثني عشرية، موجودون في سوريا وفي شمال لبنان.

البكداشيون: نوع من الشيعية الاثني عشرية، لا رجال دين لديهم، موجودون في تركيا وألبانيا.

الدروز: فرع من الإسماعيلية، موجودون في لبنان وسوريا وإسرائيل والأردن والأراضي المحتلة.

الاثنا عشريون: العائلة الأم والأهمّ في الشيعية، يعترفون باثني عشر إماماً كمنطلق للشرعية، موجودون في إيران والعراق ولبنان والخليج والهند وباكستان وتركيا وأذربيجان وأفغانستان، ويؤلفون حوالي تسعين بالمئة من الشيعة. ويجب التمييز، في

صفوفهم، بين المناطق التي لديها رجال دين منظمون بتراتبية، كما في إيران والعراق ولبنان، والمناطق التي لا تراتبية دينية فيها، بل هي مبسّطة، كما في تركيا وأفغانستان.

الهزارة: يتحدرون من المغول ويعيشون في وسط أفغانستان، وهم شيعة اثنا عشريون لا مراتب عليا لرجال الدين عندهم.

الاسماعيليون: يتحدرون من العائلة الشيعية السبعية التي انقسمت إلى ثلاثة فروع هي: الدروز، الاسماعيليون المستعلية (اليمن والهند)، والنزاريون الذين يعترفون بسلطة الآغاخان، وهم موجودون في الهند وباكستان وأفغانستان وطاجكستان وسوريا، كما في افريقيا الشرقية.

السبعيون: يتحدرون من الانشقاق الثاني، وهم الفرع الثاني من الشيعية، لا يعترفون إلّا بسبعة أئمة (أنظر الاسماعيليين).

الزيديون: هم نتيجة الانفصال الأول بين الشيعة ولا يعترفون إلا بخمسة أئمة، ويقيمون اليوم في اليمن.

الملحق 3

تواريخ إسلامية وشيعية

569: مولد النبي محمد.

632: وفاة النبي.

661: موت الإمام علي.

680: مجزرة كربلاء.

755: انفصال الزيدية.

765: بداية نشأة الاسماعيلية.

868: ـ نشأة العلوية حول شخص الإمام الحادي عشر.

ـ ثورة القرامطة في البحرين وقيام سلالة حكمت الخليج حتى العام 1077.

874: غيبة الإمام الثاني عشر ونشأة الشيعة الاثني عشرية.

935-1055: السلالة البويهية في العراق الأسفل (اثني عشرية).

969-1117: السلالة الفاطمية في مصر (سبعية).

1021: نشأة فرعين من الشيعة الاسماعيلية، المستعلية والنزارية.

القرن الثاني عشر: النزاريون، المعروفون باسم الحشاشين، يحكمون شمال إيران الحالية، حيث حاربوا الخلفاء السنّة والصليبيين. وقد هزمهم المغول ففرّوا نحو الشرق. وأحفادهم يدينون اليوم بالولاء للآغاخان.

القرن الخامس عشر: اهتداء أذربيجان إلى الشيعية، على يد البدو التركمان الآتين من الأناضول.

1501: الشاه إسماعيل يفرض الشيعية الاثني عشرية ديناً للدولة في الامبراطورية الفارسية.

القرن السابع عشر: ـ اهتداء الهزارة إلى الشيعية في أفغانستان.

ـ اهتداء سكان سهل الأناضول إلى الشيعية. إنهم علويّو تركيا.

1802: الوهابيون، وهم حركة سنيّة متشدّدة ولدت في شبه الجزيرة العربية يقوم عليها آل سعود، قاموا بهدم الأماكن المقدسة للشيعة في كربلاء والعراق.

1840: انتفاضة الاسماعيلية ضد شاه فارس. فشلهم وانسحابهم إلى الهند الإنكليزية. قيام سلالة الآغاخان.

منتصف القرن التاسع عشر: المجادلات في فارس بين الأكبريين والأصوليين.

1890: أزمة التبغ في بلاد فارس.

1906: أزمة دستورية في بلاد فارس.

1920-1945: الانتداب الفرنسي على سوريا ولبنان.

1921: إطاحة السلالة القاجارية وبداية اختبار العصرنة مع سلالة آل بهلوي في إيران.

1950-1953: تجربة حكم مصدّق.

1962-1970: حرب أهلية في اليمن.

1970: وصول اللواء حافظ الأسد إلى الحكم في سوريا.

1979: كانون الثاني/يناير: نهاية حكم آل بهلوي وبداية حكم الثورة الإسلامية الإيرانية.

كانون الأول/ديسمبر: بداية الحرب في أفغانستان.

1981-1988: حرب العراق وإيران.

1991-1992: حرب الكويت.

1992-2002: ازدياد المواجهات العنيفة بين السنة والشيعة في كل من تركيا والعربية السعودية وقطر والكويت وباكستان وأفغانستان ولبنان.



الملحق 4

الديموغرافيا الشيعية

ليس من السهل احصاء السكان الشيعة المتمركزين في مناطق الشرقين الأدنى والأوسط، بخاصة عندما يقيمون في بلدان أكثريتها من السنّة. فهؤلاء يميلون عادةً إلى التقليل من أعداد الطوائف الشيعية، لذلك ليست الأرقام التي نسجّلها إلّا مجرّد تقديرات.

البلد	السكان في العام 2002(*)	عدد الشيعة
أفغانستان	27 000 000	4 000 000
العربية السعودية	21 000 000	800 000
أذربيجان	8 000 000	6 500 000
البحرين	700 000	400 000
بنغلادش	129 000 000	11 000 000
الإمارات العربية المتحدة	2 900 000	400 000
الهند	100 100 000	25 000 000
العراق	24 000 000	15 000 000
إيران	68 000 000	61 000 000
الكويت	2 200 000	600 000
لبنان	4 200 000	1 600 000
قطر	700 000	60 000
باكستان	151 000 000	34 000 000
سوريا	17 000 000	4 500 000
طاجكستان	6 400 000	300 000
تركيا	66 000 000	16 000 000
اليمن	17 000 000	7 000 000

(*) بمن فيهم السكان غير المسلمين.

إضافة إلى بلدان إقامة الشيعة الأساسية، يفترض الإشارة إليهم في بلدان الشتات:

ففي أوروبا نجدهم رئيسيًا في بلدان ثلاثة: ألمانيا مع ستمئة ألف علوي تركي؛ المملكة المتحدة مع الاغتراب الآتي إليها من بلدان شبه القارة الهندية (الهند وباكستان) وعدد أفراده في حدود مئة ألف؛ وفرنسا، حيث تعيش طوائف شيعية تركية وإيرانية، عددها في حدود مئة ألف، يضاف إليهم، في أقاليم ما وراء البحار وجزر ريونيون والبحر الكاريبي، بضعة آلاف من الشيعة اللبنانيين.

في افريقيا الشرقية توجد طوائف إسماعيلية آتية من الهند وباكستان في كينيا وتنزانيا وبلدان الكومنولث (في حدود ثلاثمئة ألف شخص).

في افريقيا الغربية بضع مئات من آلاف الشيعة اللبنانيين، يقيمون ويعملون بخاصة في شاطئ العاج والسنغال.

وأخيراً في القارة الأميركية تقيم جاليات إيرانية ولبنانية وسواها، في جنوب القارة وشمالها ووسطها، يقدّر عدد أفرادها بحوالي مليون نسمة.

هذا باختصار كلي وتقريبي. أما مجموع الشيعة في العالم فهو في حدود مئتي مليون نسمة.


مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

مراجع الكتاب




مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

1 ـ باللغات الأجنبية

Farida Adelkhah, *Thermidor en Iran*, Complexe, 1993.

Al-Amir-Moezzi, *Le Guide divin*, Verdier, 1992.

Jean-Pierre Alem, *Le Liban*, «Que sais-je ?», PUF, 1994.

Eric Bachelier, *L'Afghanistan en guerre*, Presses universitaires de Lyon, 1992.

Ali Basakhar, *L'Irak: 1970-1900*, éditions Babakha, 1994.

Alexandre Benningsen, *Les Musulmans oubliés*, Maspero, 1981.

Michel Boivin, *les Ismaéliens*, Brejols, 1998.

Georges de Bouteiller, *L'Arabie Saoudite*, PUF, 1981.

Robert Brenton-Bretts, *The Druzes*, Yale University, 1988.

William Brice, *Atlas of Islam*, Brill, 1981.

Jean Burlot, *La Civilisation islamique*, Hachette, 1990.

Olivier Carré, *Radicalisme islamique*, L'Harmattan, 1988.

Laurent et Annie Chabry, *Politique et minorités au Proche-Orient*, Maisonneuve, 1987.

Jean-Pierre Chevènement, *Le Vert et la Noir*, Grasset, 1995.

Charif Roustam Choukourov, *Peuples d'Asie centrale*, Syros.

Sharam Chusir, *Does Iran Want Nuclear Weapons ?* Survival, printemps 1995.

Henry Corbin, *En islam iranien: aspects spirituels et philosophiques*, Gallimard, 1971, réédition 1991.

Georges Corm, «Géopolitique des minorités au Moyen-Orient», *Hommes et migration*, janvier 1994.

Georges Corm, *Géopolitique du conflit libanais*, La Découverte, 1986.

Georges Corm, *Le Liban: les guerres de l'Europe et de l'Orient*, «Folio actuel», Gallimard, 1992.

Alain Daniélou, *Histoire de l'Inde*, Fayard, 1993.

Jean-Pierre Digard, *Le Fait ethnique en Iran et en Afghanistan*, CNRS, 1988.

Aichem Djait, *La Grande Discorde*, Gallimard, 1989.

Richard Frye, *The Golden Age of Persia*, Weydenfeld, London, 1993.

Louis Gardet, *Les Hommes de l'Islam*, Complexe, 1977.

Geneviève Gobillot, *Les Chiites*, Brejols, 1998.

Alain Gresh (sous la dir.), *Un péril islamiste ?*, Complexe, 1994.

Chapour Haghigat, *L'Iran et la révolution islamique*, Complexe, 1985.

Heinz Holm, *Le Chiisme*, PUF, 1995.

Derek Hopwood, *Irak: Power and Society*, Ithaca Press, 1993.

Élie Kedouré, *Roots of revolution*, Yale Press, 1981.

Yann Kerlau, *Les Agha Khans*, Perrin, 1990.

Fuad Khuri, *Imams and Emirs*, Sagi Books, Beyrouth, 1990.

Hans Kieser, «L'Alevisme Kurde» in «Les Kurdes», *Peuples méditerranéens*, numéro 68.

Yves Lacoste, *Dictionnaire de géopolitique*, Flammarion, 1993.

Henri Laoust, *Comment définir le sunnisme et le chiisme*, Gunther, 1985.

Daniel Le Gac, *La Syrie du général Assad*, Complexe, 1991.

Bernard Lewis, *La Formation du Moyen-Orient moderne*, Aubin, 1995.

Bernard Lewis, *Les Assassins*, Complexe, 1984.

Bernard Lewis, «L'Identité chiite», in *Le Débat*, n° 62, déc. 1990, Gallimard, 1985.

Bernard Lewis, *Le Retour de l'Islam*, «Folio», Gallimard, 1993.

Pierre Luizard, *La Formation de l'Irak contemporain*, CNRS, 1995.

Claude Markovits, *Histoire de l'Inde moderne*, Fayard 1994.

David Morgan, *Medieval Persia*, Longman, 1992.

Magali Morsy, *Lexique du monde arabe moderne*, Dalloz, 1986.

Mehdi Naskash, *The Shii of Iraq*, Princeton, 1996.

Louis Perillier, *Les Chiites*, Publisud, 1985.

Elisabeth Picard, *La Question kurde*, Complexe, 1991.

Xavier de Planhol, *Les Fondements géographiques de l'histoire de l'Islam*, Flammarion, 1968.

Xavier de Planhol, *Le Monde islamique*, PUF, 1957.

Xavier de Planhol, *Les Nations du Prophète*, Fayard, 1993.

Xavier de Planhol, *Les Minorités en Islam*, Flammarion, 1997.

«Les alevis» *in* «Les Turcs», Revue *Autrement,* n° 67, 1994.

«Les Kurdes et les États», Revue *La Méditerranée* n° 68-69, juillet-décembre 1994.

Yann Richard, *Le Chiisme,* Maisonneuve, 1980.

Yann Richard, «L'Iran au XX^{e} siècle», *Histoiriens et Géographes,* juin 1992.

Yann Richard, *L'islam chiite,* Fayard, 1991.

Maxime Rodinson, *Islam politiques et croyances,* Fayard, 1993.

Philippe Rondot, *La Syrie,* «Que sais-je ?» PUF, 1993.

Olivier Roy, *L'Afghanistan,* Seuil, 1985.

Olivier Roy, *L'Échec de l'islam politique,* Seuil, 1992.

Olivier Roy, «Penser l'Islam», *Le Monde,* 13 octobre 1994.

Salem Al Sabah, *Les Émirats du Golfe,* Fayard, 1980.

Jean et André Sellier, *Atlas des peuples d'Orient,* La Découverte, 1993.

Husseini Tusatani Shia, *Gom, Iran,* 1981 (en anglais).

François Thual, *Mémento de géopolitique,* Dunod, 1993.

François Thual, *Les Conflits identitaires,* Ellipses-Marketing, 1985.

Michel Tuchscherer, *Le Yémen,* Édisud, 1994.

Charles Virolleaud, *Le Théâtre persan,* Maisonneuve, 1950.

Said Zahlan, *Modern Gulf States,* Unwin, London, 1989.

Chales Zorgbibe, *Géopolitique et Histoire du Golfe,* PUF, 1991.

2 ـ باللغة العربية (مختارات ارتأينا إضافتها للباحثين)

- آل صفا، محمد جابر، تاريخ جبل عامل، دار النهار للنشر (طبعة رابعة)، بيروت 2004، 210 + 12 ص.
- الزين، الشيخ محمد حسين، الشيعة في التاريخ (ط. ثانية)، دار الآثار، بيروت، 1399هـ-1971 م، 270 ص.
- شرارة، وضاح، الأمة القلقة، العامليون والعصبية العاملية على عتبة الدولة اللبنانية، دار النهار للنشر، بيروت، 1996، 337 ص.
- شرارة، وضاح، دولة حزب الله. لبنان مجتمعاً إسلامياً، دار النهار للنشر، بيروت 1996.
- ظهير، إحسان إلهي، الشيعة والسنّة، إدارة ترجمان السنّة، لاهور (باكستان)، 1395هـ-1975 م، 216 ص.
- عمارة، د. محمد، الفِرَق الشيعية، دار المعارف للطباعة والنشر، سوسة (تونس)، 1994(؟)، 173 ص.
- مغنية، محمد جواد، الشيعة والحاكمون، المكتبة الأهلية-بيروت، ومكتبة النهضة-بغداد، 1962، 238 ص.
- ميرفان، صابرينا، حركة الإصلاح الشيعي. علماء جبل عامل وأدباؤه من نهاية الدولة العثمانية إلى بداية استقلال لبنان، دار النهار للنشر، بيروت، 1996، 656 ص.
- النفيسي، عبد الله فهد، دور الشيعة في تطوّر العراق السياسي الحديث، دار النهار للنشر، بيروت 1996، 229 ص.